

دار الآفاق الجديدة بيروت

عُرُوبَة مِصْر ..
وَامتِحَان التَاريخ

د. غالي شكري



منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

الطبعة الأولى ١٩٧٤م

الطبعة الثانية ١٩٨١م

الإهداء

إلى ذكرى المفكر التونسي المناضل

الطاهر عبد الله

نموذج «العربي» الذي

أحب مصر

مقدّمة الطبعة الأولى

لست كاتبا سياسيا ، ولن أكون .

رغم ذلك، فقد لاحظت أنه قد تخللت حياتي الفكرية فترات من الأرق السياسي الحاد، لم أكن أستطيع معها الا التعبير المباشر غير المتوسل بالأدب طريقا الى السياسة .

والفترة التالية لوفاة الرئيس عبد الناصر، كانت من أبرز هذه المراحل التي باشرت فيها الكتابة السياسية... ربما لأنها كانت من أكثر الفترات قلقا في حياة وطني وجيلي ونفسي، وربما لأنها ازدحمت بالأحداث المتلاحقة التي لا تتيح ترف التأمل الطويل كما هو الحال في النقد الأدبي مثلا .

تلاحقت الأحداث بسرعة مذهلة اضطررت معها لأن أكتب شيئا يمكن تسميته بالأدب السياسي، كما هو الحال في دراسة عنوانها: «عبد الناصر والمثقفون» وبحث عنوانه «الديمقراطية والثقافة وحركة ٢٣ يوليو». ومن الواضح أن مصر في ظل التجربة الناصرية كانت مدار اهتمامي منذ أمد طويل... وقد تعرضت هذه التجربة لامتحان عسير بعد رحيل قائدها .

وقبل حرب اكتوبر بشهور بدت في الأفق السياسي والاعلامي بوادر حملة مضادة للتجربة الناصرية اشتركت فيها أطراف عديدة، وكانت احدى المجلات العربية أبرزها. ولكن هذا لا ينفي أن «أصل» هذه المراجعة غير التقدمية للناصرية قد نبت في مصر، بين بعض القوى الاجتماعية والسياسية التي ظنت أن الحلبة قد خلت لنشاطها المحموم ضد كافة

الانجازات الوطنية الايجابية التي أحرزها عبد الناصر. ولم تغير هذه القوى مخططاتها رغم أن الشارع المصري، والعربي بأكمله، كان يغلي بانفجارات داخلية عميقة.

وأقبلت حرب أكتوبر تعبيرا من احدى الزوايا عن هذا الغليان، ولكن القوى المضادة لما هو ايجابي في التجربة الناصرية حاولت ولا زالت تحاول أن تنحرف بالهدف الحقيقي من الحرب.

وبالرغم من كل الهزائم التي مني بها عبد الناصر في حياته، فانه قد ظل أميناً حتى آخر لحظات العمر لحجر الزاوية في تجربته السياسية، وهو عروبة مصر، التي كانت تعني له الاستقلال والتغيير الاجتماعي معا. وقد اتبع عبد الناصر، لتحقيق الحلم، منهجا تجريبيا وأسلوبا في الحكم لم يتمكن بسببهما من تجسيد الأمل.

وكان الاستعمار الاميركي و «اسرائيل» على وعي نافذ بجوهر التجربة الناصرية، كانا يدريان أن جوهر تجربته ـ رغم الأخطاء ـ هو الانتماء العربي لمصر، الذي يحقق لها تحرير الأرض والانسان. ولذلك تفرغا تماما لملاحقته في السر والعلن مسلحين بأخطاء التجربة والقوى الاجتماعية والسياسية الحليفة لهما بطبيعة الحال.

وتدور هذه الأيام رحى المؤامرة الاستعمارية الرهيبة لعزل مصر عن الوطن العربي بهدف ضرب استقلالها وتقدمها الاجتماعي.

وقد وجدت نفسي تلقائيا وسط الدوامة العنيفة كواحد من أبناء الجيل الذي عاش نصف عمره في قلب التجربة الناصرية، وكواحد من أبناء هذا الوطن الذي يوشك على الدخول في تجربة جديدة، وكواحد من أبناء عصر المتغيرات العظمى التي شرعت في تغيير وجه العالم غداة الحرب العالمية الثانية.

وجدتني أتابع لحظة فلحظة ما يحدث خارجي وأرقب ما يجري داخلي

في وقت واحد .

وهذه الصفحات ليست أكثر من تسجيل لنبضات القلب المحترق وهمسات العقل الذي يكاد يجن .

غالي شكري

بيروت ـ يناير كانون الثاني ـ ١٩٧٤

مقدمة الطبعة الثانية

ليس هذا الكتاب بحثاً اكاديمياً في عروبة مصر. لم يكن هذا هدفي، ولو كان لاختلفت الوسيلة.

وانما تهدف هذه المجموعة من المقالات أن تتابع امتحان التاريخ لعروبة مصر. وهو امتحان عسير، عرفه وادي النيل منذ تعرّب. منذ تخلخلت أوصال الدولة الاسلامية الواحدة وبدأ عصر الانحطاط الطويل في ظل السلطنة العثمانية. ومنذ سقوط دولة محمد علي إلى سقوط فاروق. كان الامتحان التاريخي لمصر هو عروبتها، لا من قبيل البحث عن الهوية، بل من حيث صياغة الحاضر والمستقبل.

والظاهرة التي تشكل قانونا علميا لتطور المجتمع المصري، هي أن تعريب مصر يعني استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي والثقافي والحضاري، وان مصر الاقليمية هي دائما مصر المهزومة المتخلفة التابعة للأجنبي. لا حل وسطا، بين عروبة مصر وانتصارها، وبين اقليميتها المهزومة.. فاما أن تكون مصر عربية أو لا تكون على الاطلاق.

عروبة مصر منذ فجر النهضة الاولى في القرن الماضي، تعني الديمقراطية والعلمنة والتحول الاجتماعي والاتصال بالعصر، اي حرية الارض والانسان داخل مصر ذاتها. أما حين يصبح العرب «صفر+ صفر+ صفر» عند رئيس النظام المصري الراهن ـ رغم أن القول منسوب إلى سعد زغلول ـ فإن الدكتاتورية والطائفية والتخلف الاجتماعي واحتلال الارض والدوران

في فلك النفوذ الاجنبي، تصبح كلها مجتمعة نجوم راية الانتكاسة والارتداد .

وهذه الصفحات لا تتابع امتحان التاريخ لعروبة مصر منذ تعرب وادي النيل، بل منذ قامت « الحرب البديلة » عام ١٩٧٣ التي خدع بها النظام المصري الشعب والجيش ورفاق السلاح، فجمع العرب ليفرقهم وحطم خط بارليف ليزور القدس المحتلة. أراد تحطيم « الحاجز النفسي » بين مصر والكيان الصهيوني متوهماً أنه يقيم حاجزا بين مصر وعروبتها، اي بين مصر وذاتها . .والرئيس المصري اول من يعلم أنه حتى لو لم تكن هناك قضية فلسطين ـ وهو مجرد افتراض جدلي ـ لظل الصراع الاستراتيجي في المنطقة بين مصر والصهيونية . . انه صراع الأمن التاريخي ومصير الوجود الحضاري لمصر نفسها، قبل أن يكون نضالاً « من أجل » العرب أو فلسطين .

إن مصر لم تعرف الفتر والجوع والمرض والعري، ولم تقدم عشرات الالوف من الشهداء في تاريخها الحديث « فداء » للعرب أو لفلسطين فقط، بل حماية لأمنها ووجودها أولاً، ولأن عروبتها ليست تفضلا منها على الآخرين ولا انتسابا فخريا أملته ضرورات المجاملة للجيران، بل هي « حياتها » دون زيادة او نقصان .

وهذه المقالات ليست « كلاما في السياسة »، بل هي اشبه ما تكون بالدفاع عن النفس . . المصرية . فقد كان ولا يزال ـ من المؤسف والمؤلم ايضاً ـ هناك بعض العرب ينظرون إلى مصر من خلال تحولات السلطة فيها، ويحكمون على شعب باسره عبر مواقف النظام الذي يحكمه ويتحكم في رقابه، أو عبر لحظات طارئة لا علاقة لها بالتاريخ، وانما لها الف علاقة بالتضليل الاعلامي المحكم. كما أن عربا آخرين توهموا في سقوط النظام المصري سقوطاً لمصر، وراحوا يعدون انفسهم كبدائل للقاهرة . الفريق الاول قد يكون مؤمنا بالعروبة كمجموعة من الشعارات المجردة، ولكنه ضعيف الايمان بالشعوب، مهتز اليقين بالتاريخ . . فالحكم على شعب كامل

من مواقف نظامه السياسي هو حكم على العروبة نفسها، بأنها شعارات أنظمة. والفريق الثاني يداري اقليميته المطلية بالعروبة وكأنه في اللاوعي يتمنى سقوط مصر ليحتل مكانها.

هؤلاء وأولئك يخطئون خطأ الموت. لأن عروبة شعب مصر لا تهزها مواقف نظام مرتد، عروبة شعب مصر هي الدماء السارية في عروق المصريين، هي استقلالهم وديمقراطيتهم وتقدمهم الاجتماعي. كذلك فمصر لم تسقط حتى يفكر البعض في استبدالها.. ولو سقطت مصر لسقط العرب جميعا. إن مجتمعا كاملاً خلقته ثورة تموز ١٩٥٢ لم يصفَّ بعد رغم انف الارتداد، مجتمع العاملين والمنتجين والمثقفين لا يزال قائماً، رغم انف الثورة المضادة، ولا سبيل لتصفيته الاّ بحرب أهلية، وهو الامر الذي لم يحدث بعد. فهذا المجتمع تقوده حركة وطنية ديمقراطية عريضة، ليس لها الصوت العالي لاجهزة الاعلام الرسمية، ولكنها قائمة وفاعلة وتلاحق النظام وتطارد السلطة التي تضطر إلى التراجع عن «مخترعاتها» الديمقراطية وديكوراتها أمام هذا الزحف.. فتعطل الصحف الوطنية وتحاكم المثقفين الشرفاء وتعزل الناس عن ممارسة العمل السياسي. مصر ١٨ و ١٩ يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ ومصر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، مصر «الاهالي»، ومصر العمل والطلاب، ومصر العشرات من الكتاب المنفيين، هي مصر العربية، مصر الحقيقية، مصر التي لم تسقط.

والبحث عن بديل لمصر هذه عمل ضد العروبة في المقام الاول، لأن قيادة مصر للأمة العربية ليست ادعاء ولا وساما، بل هو قدر تاريخي اجتماعي حضاري، يضع على كتفيها من المسؤوليات والواجبات أكثر كثيرا مما يمنحها من الامتيازات، ومصر التي انجبت احمد عرابي وسعد زغلول وجمال عبد الناصر وخالد محيي الدين سوف تلد آخرين وآخرين يواصلون الشوط حتى النهاية، فهي من الخصوبة بحيث لا تعقم ابداً. وعلى بعض العرب الذين استفادوا من مصر الناصرية ألا يشمتوا فيها حين تنتكس

التجربة، لأن التاريخ ليس « لحظة » تجمدت في نهر الزمن. بل هو تيار مستمر التدفق والجريان والتجدد. أما الذين كرهوا مصر ايام عبد الناصر لسبب ويكرهونها الآن لاسباب، فهم اعداء « العروبة » لا مصر وحدها.

وهذه الصفحات التي تابعت امتحان التاريخ لعروبة مصر في عصر الثورة المضادة، ليست مونولوغا داخليا، بل هي حوار بين العقل والقلب.. حاولت فيه أن اشارك كمواطن عربي من مصر في الحوار الاوسع بين عقول هذه الامة وقلوبها الملتاعة والممزقة حول ما يجري في بلادي.

وهو حوار يومي ساخن، تركته كما هو، لم احاول تنميقه بالزخارف والصياغات التي تغير وتبدل حسب درجة حرارة « الجو » العربي.

وقد صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب عام ١٩٧٤ ولم تكن ملامح المؤامرة الكبرى للانقلاب المصري قد اتضحت بصورة نهائية بعد. لذلك اضفت إلى اقسامه الثلاثة الاولى التي ضمتها الطبعة الاولى قسما جديداً . . .

ولذلك ايضا، فهو ليس كتابا جديداً، بل هو كتاب متجدد، قابل للنمو . . مع كل ما يطرأ على وطني من اسئلة عربية في امتحان التاريخ.

د . غالي شكري

باريس ٢٩-٧-١٩٧٨

القسم الأول

القِصَّة الكامِلة لوَثائِق ٢٣ يُولـيُو

١

كان أول ما قام به السادات عند ترشيح مجلس الأمة له، ليشغل مقعد الرئاسة، هو أنه انحنى لصورة عبد الناصر ورفع بيان ٣٠ آذار - مارس أمام الجميع قائلا: هذا برنامجي وليس لدي ما أضيفه!

ولكن الرئيس السادات بعد قيامه بحركة ١٥ أيار - مايو ١٩٧١، أضاف وحذف وعدل في موازاة الأحداث التي تلاحقت بعد هذا التاريخ.

وكانت «ورقة العمل» التي أقرتها لجنة مشتركة من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب هي أحدث الاضافات التي تتضمن حذفا وتعديلا جوهريا لما كان يحرص السادات على تسميته بمواثيق الثورة الأساسية.

وورقة العمل الجديدة ليست أكثر من حلقة في سلسلة الصراع السياسي الذي شهدته مصر منذ بداية حركة ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢ الى الآن. وحتى يمكن فهم أبعاد الورقة الجديدة، علينا أن نفتح الأوراق القديمة.

ربما كان «البلاغ رقم - ١» هو الورقة الاولى في تاريخ حركة ٢٣ تموز - يوليو، فقد تضمنت حينذاك ما سمي بالنقاط الست، أو المبادىء الستة، والتي كان أهمها «بناء جيش قوي» والعمل على قيام «ديمقراطية سلمية». أما بقية البيان فهي عبارات حماسية حول الفساد والرشوة

والفوضى، وما الى ذلك من فقرات بالغة التعميم. لم تكن المبادىء الستة برنامجا سياسيا، فضلا عن أنها لا توحي بمنهاج نظري تعتمد عليه. وهي تشير بدقة الى «غموض الرؤية السياسية» لدى الضباط الأحرار، غموضا تسبب في بلبلة الرأي العام واضطرابه، لولا ان الاجراءات التنفيذية كانت أكثر بلاغة في تبيان هوية هذه المجموعة من الضباط الصغار الذين ينتمون في الأغلب الى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، وقد دخل معظمهم الكلية الحربية في «ليلة القدر» كما قيل في وصف ذلك العام الذي كان فيه الوفد في السلطة، حين سمح بدخول دفعة كاملة من حاملي التوجيهية الى الكليات العسكرية دون التقيد بشروط القبول التقليدية. وهي الشروط التي تحرم «أولاد الفقراء» من شرف الزي العسكري الرفيع ونجومه اللامعة.

كانت هذه المجموعة من الضباط الصغار تنتمي اجتماعيا ـ على هذا النحو ـ الى البرجوازية المصرية الصغيرة القادمة من أقاليم مصر في ريف الوجه البحري أو صعيد الوجه القبلي. ولكن هذا التجانس التقريبي في الانتماء الاجتماعي، لم يكن ليؤدي الى تجانس مطابق في الإنتماء السياسي. والبرجوازية الصغيرة بالذات عرفت على مدى تاريخها بالتناقض والذبذبة والتردد. هكذا كان منهم من تأثر بفكر الاخوان المسلمين ومن تأثر بفكر مصر الفتاة ومن تأثر بالوفد ومن تأثر بالشيوعيين، ومن تعرف على تنظيمات هذه الاتجاهات جميعها في وقت واحد.

كانت الأرضية الاجتماعية التي أنبتتهم واحدة على وجه التقريب، ولكن المؤثرات السياسية اختلفت بهم، ثم عادت «الحياة العسكرية» لتقارب بينهم أكثر، فتربية الجيش مغايرة لتربية المجتمع الواسع. كذلك كانت حرب فلسطين وهزيمتها فيها عام ١٩٤٨ مضافا اليها التناقض الحاد بين الشكل والمضمون في الحياة السياسية المصرية عند أواخر الأربعينات والعام الأول من الخمسينات، من الأسباب الجوهرية التي أفرزت «المشاعر المشتركة» بين هذا الفريق من العسكريين الشباب. ظل المد الديموقراطي منذ عام ١٩٦٤

في تصاعد مستمر حتى بلغ أوجه في العمل الفدائي على ضفاف القنال عام ١٩٥١ . ولكن التفتت التنظيمي للقوى الوطنية المرشحة بالضرورة لصياغة « البديل » الذي يحل مكان النظام الآيل للسقوط ، قد دمر احتمالات « الجبهة الديموقراطية » التي كانت اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال نواتها الأولى ، مما سمح للنظام وهو يترنح لافظا أنفاسه الأخيرة أن يضرب الحركة الوطنية ضربته الشهيرة في ٢٦ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة ليتوقف حريق القنال ، وتعلن الأحكام العرفية ويزج بمئات المناضلين في السجون والمعتقلات .

وخلت الساحة المصرية . نظام يعاني سكرات الموت ، والبديل التاريخي ممزق ، متناثر وغائب . ولكن « الفراغ » أيضا لا وجود له في السياسة . وكانت الأشهر الستة التالية لحريق القاهرة ، بمثابة لحظات « الاحتضار » التي عرف فيها الحكم الملكي المتحالف مع الاستعمار الانجليزي اننا لسنا في عصر المعجزات ، فلم يطل عمر الحكومة في تلك الفترة أكثر من أسبوع ، واحدى الوزارات قدمت استقالتها بعد خمس دقائق .

وفي هذا الجو المشبع بكافة الاحتمالات ، قام الضباط الأحرار بحركتهم ، ليملأوا الفراغ بمجموعة من الاجراءات أكثر بلاغة من بلاغهم رقم ١ ونقاطه الست . . . فعزل الملك وقانون الاصلاح الزراعي كانا أكثر أهمية من اللهجة الانشائية المتحمسة ضد الرشوة وفساد نظام الحكم . وسوف تظل هذه « الاجراءات » فيما بعد منهجا في أسلوب الحكم الجديد ، تصدر قبلها البيانات أو بعدها ، من قبيل التبرير الجزئي والمرحلي ، لا من قبيل التفكير النظري الاستراتيجي . هذا المنهج الذي يرتكز فلسفيا على دعامتين هما التجريبية والبراجماتية . الدعامة الأولى هي اعتماد التجربة العلمية المباشرة معيارا للصواب والخطأ من وجهة نظر القائمين بها . والدعامة الثانية هي اخضاع الحقيقة للمنفعة ، فكل ما هو مفيد صحيح بالضرورة .

وحين قدم الضباط الأحرار أنفسهم الى الشعب المصري في المبادىء

الستة، وحين قدم عبد الناصر نفسه الى العالم في كتابه « فلسفة الثورة »، لم يكن لديهم ولا لديه تجربة في ممارسة السلطة وانما كانت لديهم جميعا، فحسب، تجربة ابن الطبقة المتوسطة الذي أتيح له أن يكون ضابطا في الجيش، وأن يهزم في أول حرب يخوضها، وأن ينظم تشكيلا سريا يهدف الى قلب نظام الحكم في وقت انهيار هذا النظام وتشتت القوى البديلة.

ونجحت الخطوة الأولى، وهي تجربة الانقلاب العسكري. وكان لهذا النجاح صداه في وثيقة ٢٣ يوليو-الثانية وهي كتاب « فلسفة الثورة » اذا اعتبرنا المبادىء الستة هي الوثيقة الأولى. وحملت الوثيقة الجديدة بذور الجبهات الجديدة التي سيعمل عليها النظام الجديد، فقد حدد عبد الناصر، فيما دعاه بالدوائر الثلاث « العربية والافريقية والاسلامية » ملامح « العمل السياسي » الذي يفكر الضباط في القيام به.

ولكن الملاحظ على نقاط « البلاغ رقم ١ » الست وكتاب « فلسفة الثورة » على سواء انهما لم يبررا قيام حركة ٢٣ تموز - يوليو تبريرا سياسيا طويل المدى، مما تسبب في بلبلة واسعة بين الجماهير والمراقبين الخارجيين. وكانت الاجراءات وحدها هي الشفيع المؤقت، بسبب تناقضها، لمزيد من الترقب والانتظار.

لقد كان انهيار النظام السابق، انهيارا اجتماعيا في الأساس، محوره المسألة الوطنية. أي ان التعبير السياسي عن القوى الاجتماعية لم يعد قادرا على انجاز « الجلاء ». وكان المفروض ان الجبهة الديمقراطية البديلة هي التعبير السياسي النقيض الذي يستطيع حل المسألة الوطنية عبر وجهها الاجتماعي. وكان أول ما قامت به حركة الضباط الأحرار هو تأميم الجبهة المفترضة، وذلك بأن ألغت « مبدأ » تعدد التنظيمات السياسية المستقلة ولم تلغ الأحزاب فحسب.

وكانت التفسيرات الاخلاقية لفساد الأحزاب غير كافية، للتدليل على « موضوعية » الغائها، بل ربما كانت ذات تأثير عكسي مرير .فيما عرف

بأزمة آذار ـ مارس ١٩٥٤ . ان تأميم الصراع الطبقي لا ينفيه خارج المسألة الوطنية، واجلاء الانجليز عن أرض الوطن لم يتم باتفاقية جمال ـ هيد عام ١٩٥٤، وانما تم بتسليح الشعب عام ١٩٥٦ . وعاشت مصر بعدئذ خمس سنوات على مرحلتين: الأولى، وهي أكثر سنوات الديمقراطية ازدهارا بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ . والأخرى هي سنوات الوحدة والانفصال وكل ما تخللها من آلام ومحن بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

كان واضحا ان الصراع الاجتماعي المحتدم يقارب ذروة الانفجار، فالفئات العليا من الطبقات المتوسطة لا تسمح لخطة التنمية بالتطور، والفئات الكمبرادورية والطفيلية تتكاثر على الاقتصاد المصري وتلقي عليه بأعبائها الثقيلة، والطبقات المحرومة تزداد فقرا رغم جلاء الانجليز وتحديد الملكية وتأميم القناة وتمصير الشركات الأجنبية . ولم يكن أمام عبد الناصر فرصة للخيار، اذ انحاز بحسم تاريخي ملتهب بالمشاعر الوطنية وحدها، وأنجز في تموز ـ يوليو ١٩٦١ الخطوة الأولى الكبيرة في التحول الاجتماعي بقرارات التأميم الشهيرة .

وجرى في طول مصر وعرضها أعنف حوار شهدته منذ أزمة آذار ـ مارس ١٩٥٤ . وفي المؤتمر الوطني الأول للقوى الشعبية قاد عبد الناصر صراعا ضاريا ضد الأفكار التي توسلت بالدين حينا، والخوف من الشيوعية حينا آخر (رغم أن الشيوعيين كانوا في السجون حينذاك!!) والحرص على الديمقراطية حينا ثالثا . وأصر عبد الناصر على صياغة القرارات الجديدة بما تعنيه من اننا نجتاز «مرحلة تحول» في ميثاق للعمل الوطني . وقدم للمؤتمر تصوره التفصيلي لهذا الميثاق . وتشكلت لجنة من مائة عضو لمناقشته تمهيدا لاقراره من المؤتمر . وكان المؤتمر مشكلا ـ بالتعيين ـ من ممثلي اتحاد نقابات العمال والتعاونيات الزراعية والغرفة التجارية وأساتذة الجامعات والطلبة والقوات المسلحة .

وتضمن «ميثاق العمل» الوطني اشارات تقدمية هامة، كالاشارة الى

« الاشتراكية العلمية » والى العلاقات الموضوعية بين حركة التحرر الوطني المصرية والعربية وبين المعسكر الاشتراكي العالمي، وعبر عن اندفاع النظام على طريق التقدم الاجتماعي، وعلى طريق « عدم مهادنة الرجعية في الداخل وعلى النطاق العربي ». وكانت الأحداث التي واجهتها الناصرية داخليا وعربيا في تلك الفترة، هي التي أملت هذا الاتجاه...

لقد وقع الانفصال في سوريا بعد قرارات يوليو - تموز، وكان الانفصال، اشارة الى فشل سياسة « الاطمئنان الى اليمين الداخلي ». فالذي ضرب الوحدة في سوريا هو تنظيم « الاتحاد القومي » الذي كان يرئسه الكزبري، بالاشتراك مع التنظيم العسكري « الشامي »، الذي كان وثيق الصلة بالبرجوازية المالية والاقطاعية السورية. وقد طعن الناصرية في سوريا « الجهاز » السياسي والعسكري الذي أقامه عبد الحكيم عامر هناك. فما الذي يمنع أن يقوم « الجهاز نفسه » بالعمل ذاته في مصر، خصوصا أن نفس القوى الاجتماعية المعادية لليسار، التي كانت تشكل هذا الجهاز في سوريا، كانت أيضا تشكله في مصر، في حين كان اليسار في السجون منذ وحدة ١٩٥٨...

كما كان الانفصال اشارة الى فشل سياسة الاطمئنان « الى امكان مهادنة الرجعية العربية » للناصرية. فلقد ضربت الوحدة في سوريا، بتخطيط من بعض الدول الرجعية وفي اول الطريق.

ومن هنا أتى « الميثاق »، كضرورة لحماية النظام داخل مصر، وكدعوة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية، لمساندة قرارت يوليو - تموز، والاتجاه الجديد للناصرية. وحتمت هذه الضرورة اطلاق سراح اليساريين مجددا واتخاذ قرارات العزل والحراسة على أساس اجتماعي هذه المرة، وليس على الاساس السياسي، كما كان يحدث في السابق.

وأتى الميثاق ايضا، للتعبير عن استحالة بناء اقتصاد وطني مستقل في مصر، بغير المعونة والخبرة الاشتراكية السوفيتية، وعرفت العلاقات المصرية

السوفيتية، طورا جديدا من الصداقة، بعد عداوة قاسية، نشبت بعد قيام ثورة ١٤ تموز - يوليو في العراق . .

وكان « الميثاق » ادانة من بعض نواحيه النظرية لفكر وجهاز « الاتحاد القومي » ودعوة لبناء تنظيم اشتراكي، لحماية الخط التقدمي، الذي أعلنته قرارات يوليو - تموز. وتم ابعاد الكثيرين من « الضباط الأحرار » من واجهة السلطة، لانهم لم يكونوا موافقين ومؤيدين لهذا الخط الجديد . .

وقدمت « لجنة المائة » تقريرا أذهل عبد الناصر وفاجأه مفاجأة صاعقة . كان التقرير مجموعة من « التحفظات - بلغة مهذبة - على العامود الفقري للميثاق » يمكن رصد اهمها فيما يلي :

★ الاعتراض على صيغة « الاشتراكية العلمية » واقتراح « الاشتراكية العربية » بدلا منها، للتفرقة بين الاشتراكية « المنبثقة من واقعنا » والاشتراكية « المستوردة » .

★ الاعتراض على التحالف مع المعسكر الاشتراكي .

★ الاعتراض على تمثيل العمال والفلاحين (بنسبة ٥٠ بالمئة على الاقل) كما جاء في الميثاق حتى لا تدخل المجالس التمثيلية للشعب عناصر (أمية وجاهلة) .

★ الاعتراض على تعريف العامل والفلاح الذي أتى به الميثاق (وكان تعريفا مهزوزا) مما يسمح للمشايخ والعمد والبرجوازية الريفية باحتلال مراكز الفلاحين في المجالس المقترحة، ويسمح للمهندسين والمديرين باحتلال مراكز العمال .

★ اقتراح بأن تكون الملكية الفردية - بعد الاجراءات السابقة - « مقدسة لا تمس » .

★اقتراح بأن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الأساسي للدستور والقانون .

تلك هي «التحفظات» الرئيسية لتقرير لجنة المائة التي تلغي الميثاق المقترح الغاء تاما. ولكن المؤتمر وافق بالاجماع على «ميثاق العمل الوطني» في أيار ـ مايو ١٩٦٢ حتى الذين تحفظوا ازاءه رفعوا أصابعهم بالموافقة «على أن يضم التقرير الى الميثاق». ولكن عبد الناصر رفض الفكرة وأصدر الميثاق ـ في المحضر الرسمي للجلسة ـ خاليا من هذا التقرير. غير أن الطبعة الأولى للميثاق اشتملت على ملحق هو التقرير المذكور، وكان الطبع قد تم في مصلحة الاستعلامات التي كانت تخضع لاشراف الدكتور عبد القادر حاتم في ذلك الوقت. وحين علم عبد الناصر بالواقعة، انفجر آمرا بمصادرة الطبعة، وأعيد طبع الميثاق خلوا من التقرير في مطابع القوات المسلحة، ثم في مصلحة الاستعلامات، ثم صدرت عدة طبعات من جهات أخرى. وظلت الطبعة الأولى هي الطبعة الوحيدة التي تشتمل على «تقرير لجنة المائة».

ولكن حذف التقرير لم ينه الصراع.. فبالرغم من أن الميثاق كان أكثر اتساقا وأقوى تماسكا من «الأوراق» السابقة، وبالرغم من أنه كذلك كان أكثر تقدما على صعيد الفكر السياسي والاجتماعي، الا انه مال في عديد من نصوصه الى التعميم، فأصبح كالعباءة التي تتسع للجميع. خاصة وأن الثغرة الخطيرة التي اشتمل عليها ـ وهي صيغة الاتحاد الاشتراكي كاطار تنظيمي لكل الطبقات الوطنية ـ سمحت في التطبيق الواقعي بأن تنفذ منها عناصر كثيرة من الاعداء الطبقيين لأهداف هذا «التحالف» الأمر الذي دفع عبد الناصر الى محاولة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي أكثر من مرة.

ولولا أن «عبد الناصر والتنظيم السياسي» قضية أخرى لا يتصدى لها هذا البحث، لقلنا أن حركة ٢٣ تموز ـ يوليو لم تتعلم من اخفاق «هيئة التحرير» وفشل «الاتحاد القومي» في تأميم الصراع الطبقي... لذلك أصبح «الاتحاد الاشتراكي» مسرحا ـ هزليا ومأساويا في آن ـ لهذا الصراع الذي كان يذهب بوجوه ويأتي بغيرها دون أن يجسر أحد على مواجهة الداء في

عقر داره: وهو أن ثمة تناقضا بين الشكل والمضمون، بين التنظيم الواحد وتعدد الطبقات، بين التحول الاجتماعي وحرمان أصحاب المصلحة في هذا التحول من حمايته، وأخيرا بين طبيعة المرحلة الوطنية الديموقراطية والتعبير غير الديموقراطي عنها.

ومن هنا أدى النص القائل في الميثاق «بتذويب الفوارق بين الطبقات» ـ عمليا ـ الى تمييع الصراع الطبقي داخل الاتحاد الاشتراكي، حتى تحول مع الزمن الى حزب الطبقة الجديدة، حزب البرجوازية ذات الجناحين العسكري والمدني (الضباط الذين خلعوا السترة العسكرية وأصبحوا رؤساء مجالس ادارة ووكلاء وزارات ومديري عموم، والتكنوقراطيين من كبار الفنيين في القطاع العام). وكان عبد الناصر طوال فترة حكمه واعيا بهذا التناقض الحاد بين الشكل التنظيمي والمضمون السياسي لمرحلة التحول. وكثيرا ما هاجم «الطبقة الجديدة» باسمها، وكثيرا ما حاول أن ينشىء بنفسه تنظيما سريا من داخل الاتحاد الاشتراكي وخارجه. وكم عانى عبد الناصر هذا التمزق الفريد، بين تجسيده «الموضوعي» لطموحات وأشواق الجماهير العريضة، وبين ارتباطه العضوي بهذه الطبقة التي يناضلها. كان بالفعل مزدوج الانتماء، فالقرارات التي يمليها من فوق تخدم أعرض الشرائح الطبقية في صفوف الشعب الكادح، والقنوات التي تمر فيها هذه «الأوامر» حتى تصل الى مرحلة التنفيذ تمثل أضيق الفئات الاجتماعية في صفوف الطبقة المهيمنة على السلطة.

لذلك ظل عبد الناصر في المخيلة الشعبية فارسا للأمل، وظل نظامه في نفس المخيلة نموذجا لاجهاض الحلم. وهذا بعينه ما أدى الى ازدواج النتائج في التجربة الناصرية: فقرارات التمصير وتحديد الملكية والتأميم ومجانية التعليم، قد أفادت في مجموعها ـ الى هذه الدرجة أو تلك ـ قطاعات واسعة من الشعب. ولكن عذابات القهر الديموقراطي أصابت البناء الاجتماعي في الصميم.

هكذا جاءت الهزيمة في ١٩٦٧ وكأنها « الثمرة المرة » لهذه المجموعة المركبة من المتناقضات. ولأن عبد الناصر هو « فارس الأمل » فقد زحفت اليه الجماهير في ٩ حزيران ـ يونيو تتشبث به « منقذا » من الغرق. وكان هذا هو الالتفاف الشعبي التاريخي الثاني حول عبد الناصر، اذا اعتبرنا عام ١٩٥٦ هو الالتفاف الأول. وكما شهدت المرحلة الأولى (حتى ١٩٦١) سقوط عبد اللطيف البغدادي وكمال حسين، فقد شهدت المرحلة الجديدة سقوط زكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر. ولكن السقوط الأول كان تعبيرا عن سقوط طبقي في مسيرة ٢٣ يوليو لبعض الفئات الاجتماعية. أما السقوط الأخير، بكل ما صاحبه من محاكمات وانتحارات ومعتقلات فلم يكن تعبيرا عن سقوط الطبقة الجديدة. وبالرغم من الاستفتاء الجماهيري الساحق، وبالرغم من وعي عبد الناصر الحاد بطبيعة أعدائه حتى أنه قال صراحة « لقد وضعت مسدسي على الكوميدينو ليلة ١١ يونيو »، الا انه لم يتمكن من القيام بثورة جديده (نشر حاتم صادق في الاهرام منذ سنتين مسودة بقلم عبد الناصر تضمنت هذا التعبير « ثورة في الثورة »...). لم يستطع، لأن « البطل » لا يتجاوز مقتضيات التاريخ، لا يتجاوز تكوينه الشخصي، وانتماءه الاجتماعي.

لذلك كانت أجزاء عريضة من هذه الجماهير التي هبت من نومها ليلة التاسع من حزيران، قد اشتعلت غضبا في شباط ـ فبراير ١٩٦٨ على أثر الأحكام التي صدرت بحق بعض الجنرالات. واستمر التمرد حتى تشرين الثاني ـ نوفمبر من نفس العام، للدرجة التي معها كادت الاسكندرية تحترق! وكانت هذه هي الموجة الأولى من موجات حركات الطلاب المصريين التي استمرت الى يومنا هذا.

كانت حركة الشباب المصري بمختلف اجنحتها عام ١٩٦٨، ردا عنيفا على سلبيات النظام المصري. لم يكن ردا متجانسا، ولا جذريا، ولكنه كان رد الفعل الأول الذي يؤمن ـ بشعاراته الديموقراطية الليبرالية ـ بأن « بنية

النظام » هي التي تحتاج الى تغيير، لا بطانته! وكان رد الشباب على ما سمي بأحكام الطيران، جزءا لا ينفصل عن تيار عارم داخل المجتمع المصري. كانت الهزيمة قد أورثت الشعب نوعا من التحدي، وقدرا من اللامبالاة بالقهر، فالتهبت الصحف بحوار عنيف حول أسباب الهزيمة والمستقبل.

واستجاب عبد الناصر لمواجهة النقد العارمة، ودخل في حوار ديموقراطي رحب مع كافة القوى الاجتماعية، مع المثقفين والعمال والفلاحين. وكانت الحصيلة هي « بيان ٣٠ آذار ـ مارس ». وكانِ البيان استكمالا تقدميا لميثاق العمل الوطني (الذي يعاد فيه النظر بموجب أحد بنوده بعد عشر سنوات أي عام ١٩٧٢ لولا ان الهزيمة عجلت بضرورة الاضافة والتطوير لا المراجعة أو التراجع). أكد البيان على نقطتين رئيسيتين:

- اقامة دولة عصرية
- سيادة القانون.

وكانت هاتان النقطتان هما محور النقاش الواسع الذي شارك فيه معظم الكتاب المصريين، وكانتا أيضا العمود الفقري للحوار الذي دار بين عبد الناصر ومختلف القوى الاجتماعية على الطبيعة. وقد فصل « البيان » دور الأجهزة الشعبية والمؤسسات الدستورية في تطبيق البرنامج الذي اشتمل عليه. وتطبيقا لبعض النقاط الأصلية، شرع عبد الناصر في اطلاق سراح مئات المعتقلين وبعض المحكومين في قضايا سياسية، غالبيتهم كانت تنتمي الى جماعة الاخوان المسلمين التي تآمرت عليه تآمرا مسلحا في صيف ١٩٦٥.

ولكن البيان ظل كالميثاق ـ في جوهره ـ حبرا على ورق. ذلك ان تطبيقه يعني، في الأساس، تغييرا اجتماعيا بعيد المدى، من شأنه أن يحقق الوحدة الوطنية في مواجهة الاستعمار الذي أصبح كيانا ماديا ملموسا وجاثما على سيناء. ذلك أن عبد الناصر بازدواج انتمائه الطبقي ـ بين

الجماهير والطبقة المتمترسة في أوكار السلطة ـ قد أعطى «الأمل» دون القدرة على تحقيقه. ذلك أن «الثغرة» التي ظلت قائمة هي «التنظيم»، هي صيغة «الاتحاد الاشتراكي» الذي لم يفلح في يوم من الأيام لأن يصبح «جبهة وطنية ديموقراطية» للتعبير السياسي الصحيح عن مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية.

وقد ظل الميثاق والبيان هما وثائق «الثورة» في حياة عبد الناصر. ذلك انهما اشتملا على تحليل تاريخي واجتماعي لمصر منذ أخفقت «هبة عرابي» الى «ثورة ١٩١٩» الى «حركة ٢٣ يوليو». وأوضح كلاهما أن للمسألة الوطنية وجها اجتماعياً هو الذي يحدد قوى الثورة ويحدد أعداءها. وقد بلورا بذلك مراحل النضال المصري، واستخلصا ما يشبه القوانين العلمية التي تضبط حركة الحاضر، ومعايير التقدم والتخلف، والقيم الكفيلة باعداد المستقبل. كان الميثاق والبيان ـ على صورة من الصور ـ يحملان الأصول والتقاليد لرسم استراتيجية سياسية (وطنية وتقدمية) وتكتيك مرحلي مستوحى منها. وكانت التفسيرات المتباينة للميثاق والبيان، وتناقضات التشريع والتنفيذ، تعكس صراعا اجتماعيا ضاريا. كانت الايجابيات القليلة فيها تأخذ طريقها الى التطبيق بمشقة وعسر، وكانت السلبيات ـ وفي مقدمتها صيغة التنظيم الواحد ـ تهرول على عجل في سبيل التنفيذ.

وكان الميثاق والبيان كلاهما، تجسيدا نظريا أمينا للتجريبية والبراجماتية، فقد كانا أقرب الى «رد الفعل» ازاء الأحداث، أكثر من «الفعل». ومع هذا كله ظلا الوثيقتين الرئيسيتين اللتين تجسدان «الأمل» الذي عبر عن نفسه في الالتفاف الاسطوري حول نعش عبد الناصر، والزئير الجماهيري الهاتف بضرورة التغيير.

وكان مجرد وفاة عبد الناصر تغييرا، أيا كان، الى الاسوأ او الى الافضل. فلم تعد هناك الشخصية التاريخية القادرة على تأميم الصراع الطبقي أو كبح جماح الديموقراطية ولجمها. لم تعد هناك الشخصية المزدوجة الولاء

لارتباطها العضوي بالطبقة الجديدة وانتمائها الموضوعي الى أحلام الجماهير. أصبحت هناك الطبقة والسلطة والجماهير، فحسب!

وعندما انحنى السادات أمام صورة عبد الناصر، وأعضاء مجلس الأمة «حينئذ» يرشحونه خلفا للرئيس، ورفع بيان ٣٠ آذار ـ مارس وقال: «هذا برنامجي» كان في الواقع يطمئن الجماهير التي لم تجف دموعها بعد وهي تودع «الأمل» وتنشد التغيير وكان البيان في حقيقته برنامجاً للتغيير لم يستطع عبد الناصر تحقيقه.

ولكن الرئيس السادات بعد قيامه بحركة ١٥ أيار ـ مايو ١٩٧١، كان قد قرر اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة واعادة انتخاب مجلس «أمة» جديد. ومن ثم كان عليه أن يضيف في ذلك الوقت وثيقة جديدة تكرس باسمه ضمن وثائق ٢٣ يوليو. غير ان الوثيقة ـ وكان عنوانها «برنامج العمل الوطني» ـ لم تضف جديدا الى الميثاق أو بيان ٣٠ آذار ـ مارس، لأنها جاءت أقرب الى «التفصيل التنفيذي» منها الى «التشريع النظري». ثم انها جاءت في مناخ عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وفي مناخ المبالغة في الترحيب باليسار، اذ كانت المرة الأولى التي يدخل فيها الشيوعيون السابقون مجلس الوزراء والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي واللجنة المركزية ومجلس الشعب.

غير ان هذا المناخ لم يدم طويلا، فقد كان تفكيرا تكتيكيا قصير الأمد، ولم يكن صياغة استراتيجية للسياسة المصرية الجديدة. وقد كان جو الانفتاح الديموقراطي الذي واكب الخطوات الأولى للسادات مشجعا للقوى الاجتماعية المختلفة، ان تعبر عن طموحاتها وأشواقها وتطلعاتها تعبيرا صريحا مباشرا الى حد كبير. لقد حدث غداة سقوط مجموعة علي صبري أن أقبل أغنياء الريف أفواجا بعد أفواج الى العاصمة، يظنون أنهم سوف يستعيدون الأرض من الفلاحين، وأقدم بعضهم بالفعل على ما يذكر بحادث عدلي لملوم (١٩٥٢) عندما طبق عليه قانون الاصلاح الزراعي، فخرج

شاهرا السلاح على الضباط والفلاحين. وتهيأ بكوات وباشوات القطاع الخاص القديم والجديد الى وضع الخطط لاستئناف الحلم الذي أفاقوا منه يوم ٢٣ تموز - يوليو ١٩٦١ .

غير ان هذا كله كان أحد وجهي العملة، فالوجه الآخر كان يقول أن الانتخابات في بعض النقابات المهنية والعمالية قد سجلت العديد من الانتصارات السياسية للقوى الوطنية والتقدمية. بالاضافة الى ان السادات كان قد أوقف المد الرجعي الزاحف بالآمال العريضة على العاصمة بأخطر بياناته على الاطلاق، بيان ١٠ حزيران - يونيو ١٩٧١ الذي أكد فيه على « المكتسبات الاشتراكية للشعب وضرورة دعمها وتطويرها، والاهمية العظمى لصداقة الاتحاد السوفياتي » الصديق « الوحيد » و « الشريف ». وهو البيان الذي « اختفى » بعدئذ من الذاكرة اختفاء نهائيا .

ولكن المسألة الوطنية بمضاعفاتها الاجتماعية الملازمة لاحتلال الأرض، كانت المأزق الذي تعقدت عنده الأمور بين الحكم الذي لم يستطع جذريا، أن يسلك الطريق المؤدي في خاتمة المطاف الى التحرير الوطني والاجتماعي، وبين بقية القوى الوطنية والديموقراطية. وللانصاف لم تكن المشكلة في جوهرها خاصة بالرئيس السادات كشخص، وانما هي سابقة عليه وتالية له، انها طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي، وطبيعة الطبقة المسيطرة على مقاليد السلطة سواء في هيكل الانتاج، أو في بناء الدولة ومؤسسات المجتمع. وهي الطبقة التي لم تذهب بغياب عبد الناصر، ولا بالهزيمة من قبله، ولا بأحداث ١٥ أيار - مايو من بعده. لقد ظلت هذه الطبقة من أغنياء الريف خصوصا، تتصارع فيما بينها صراعات جزئية لا تنتهي، ولكنها في جملتها تتناقض تناقضا حادا مع القوى الاجتماعية المؤهلة تاريخيا - بحكم تكوينها ومصالحها - لأن تحل المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية معا .

ولم يكن « تواجد » اسماعيل صبري عبد الله وفؤاد مرسي في الوزارة، أو لطفي الخولي ومحمد الخفيف في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، أو

ابو يوسف وأحمد طه في مجلس الشعب، ليغير شيئا من الطبيعة الطبقية للسلطة، ولم يكن تعبيرا عن « تحالف قوى الشعب العاملة » بأية حال. ربما كان الأمر من جانب السلطة تغطية تكتيكية، ومن جانب اليسار القديم كان الامر مزيجاً مركباً من الحرج والأمل. ولكن الواقع الموضوعي يقول انه تحت هذه المظلة التي كان اللون الأحمر أحد خيوط نسيجها، قد صيغت معظم قرارات التنازل التدريجي عن مكتسبات الشعب المصري التي حققها أيام عبد الناصر، وأنه تحت هذه المظلة قد صدرت كافة التشريعات والاجراءات القمعية لحركات الطلاب والعمال والمثقفين (كقانون منع التنظيمات السياسية المستقلة وقانون الوحدة الوطنية).

وللانصاف مرة أخرى نقول ان موجة التنازلات قد بدأت قبل حكم السادات بقبول مصر لمشروع روجرز وايقاف حرب الاستنزاف. وبكل احترامنا لدور الفرد في التاريخ الذي يرجح لدى البعض ان الأمور ـ رغم ذلك ـ لم تكن لتتدهور الى هذا الحد لو ان عبد الناصر بقي حيا، فاننا نقول انه لو ظل عبد الناصر على رأس الطبقة الحاكمة نفسها، لما تغيرت الأمور جوهريا. أما احتمال قيامه بثورة داخل الثورة ففي علم الغيب. ولا يمكن الشروع في حسابات سياسية على أساس افتراض مجهول.

المهم ان الانفتاح الديمقراطي الذي دام شهورا قليلة في بداية حكم السادات، قد أتى ثماره الموضوعية في انفجار الصراع الاجتماعي (والملاحظ ان حركة الطلبة كانت قد توقفت منذ نهاية ١٩٦٨ الى نهاية ١٩٧١ أي ثلاث سنوات كاملة) واتخذ أشكالا عديدة من التعبير العلني، كالاضراب والاعتصام والتظاهر، وتجسيده لقوى اجتماعية متباينة في المصانع (حلوان ـ أبو كبير ـ شبرا الخيمة) والقرى (كمشيش) والجامعات والنقابات المهنية والكتاب والفنانين.

وفكر السادات في اقامة حوار بين مختلف القوى والفئات الاجتماعية من خارج الاتحاد الاشتراكي وداخله وتم اختيار ممثلي هذه القوى بمعرفته هو

وأجهزة الحكم. وكانت «المفاجأة» الكبرى ان الخط العام المشترك في لجان العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية هو الدعوة الى «تعدد الأحزاب» و «حرية الصحافة»! كانت مفاجأة لأن هذه اللجان ضمت العناصر التي رأى النظام انها تنتمي اليه ولا علاقة لها بما يشاع عن «الثورة المضادة»! بالطبع تراوحت مضامين هذين المطلبين بين الراديكالية والليبرالية، ولكنها لم تخرج عن هذا الاطار.

وهنا بدأ السادات يفكر على نحو مختلف. لم يتراجع عن شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات، ولكنه بدأ في ظل هذا الشعار يطلب الى الاتحاد الاشتراكي «خطا فكريا جديدا» ومن مجلس الشعب «قوانين جديدة» وتغيرت الوجوه في اللجنة المركزية والامانة العامة والحكومة، بما يتلاءم مع هذه الاجراءات والتشريعات.

وكانت الحركة الاجتماعية المضطرمة بالصراع في تصاعد مستمر. وكان «الاستقطاب» هو ملمحها الرئيسي. لم يعد أصحاب الحلول الوسط هم النجوم اللامعة في سماء التغير الحثيث الطارىء. هكذا سقط محمود فوزي وعزيز صدقي وسيد مرعي على التوالي. ولم يكن سقوط صادق مرادفا لسقوطهم. انه «حالة خاصة» استدعاها تضخم صورته في الجيش ولدى الطبقات التي كان يعنيها في الكثير خروج المستشارين السوفيت. وبرزت على سطح الأحداث أسماء مجهولة لأشخاص لا علاقة لهم أصلا بالسياسة الا باستثناءات نادرة. لمع محمد عثمان اسماعيل وأحمد عبد الآخر وجامد محمود وحافظ بدوي. وطغت هذه الأسماء على سطح الأحداث، وبركان مصر يغلي بحركات الطلاب والعمال والمثقفين. وكان القاسم المشترك الأعظم بين أصحاب هذه الأسماء هو الأرضية الدينية التي يقفون عليها ايديولوجيا. وكان واضحا في ساحة الجامعة، ان هذه المجموعة التي تزحف حثيثا الى السلطة، قد نظمت من بقايا الاخوان المسلمين وشباب محمد جماعات مسلحة داخل اسوار الجامعات وخارجها. وهناك واقعة شهيرة دفعت بأحد

الطلاب أن يصيح بأعلى صوته ان محمد عثمان اسماعيل ناداه في الفجر تليفونيا وطلب اليه أن يستعد هو وزملاؤه « لذبح الشيوعيين ولا تخاف فنحن وراءكم » ولما سأله: ومن هم الشيوعيين؟ أجابه: كل هؤلاء الذين يتحدثون عن عبد الناصر والحرب!! لقد أدلى الطالب باعترافاته هذه فيما بعد في محضر رسمي بقسم الشرطة لأنه أصاب طالبا آخر بشرخ في الجمجمة! كذلك فقد اشارت التحقيقات الأولية في أحداث الفتنة الطائفية - قبل تعيين لجنة تقصي الحقائق البرلمانية - الى هذه المجموعة ومن وراءها باصبع الاتهام.

في هذا الجو قدمت الامانة العامة الجديدة للاتحاد الاشتراكي - التي ضمت هذه الأسماء الطارئة وأمثالهم ممن لم يعرفهم العمل السياسي في مصر - بما أسمته « دليل العمل السياسي والتنظيمي » للاتحاد الاشتراكي وطبعت منه ألوف النسخ ووزعته على أعضاء الوحدات الاساسية لمناقشته بقصد الموافقة عليه من كافة المستويات واصداره كخط فكري جديد للعمل السياسي. وكان لطفي الخولي هو الصوت اليساري الوحيد الباقي في اللجنة المركزية، ذلك ان محمد الخفيف كان قد مات بعد يومين من الاجتماعات الموسعة التي عقدت لمناقشة تطوير الاتحاد الاشتراكي، وانتهى الحوار الى ضرورة تعدد الأحزاب. وكان الخفيف من أعلى الأصوات التي حللت دور الاتحاد الاشتراكي في مختلف مراحله، وطالبت بحريات حقيقية للجماهير. وحينذاك جاءت توصية من أعلى لسيد مرعي بابعاد الخفيف من اللجنة المركزية. ولكن الأقدار لم تمهل أحدا بتنفيذ التوجيه العلوي، اذ مات الرجل بعد أقل من ٤٨ ساعة. أما لطفي الخولي فقدم استقالته من « اللجنة السياسية » التي كان مقررها النشيط، ورفض الموافقة على « الدليل » المذكور.

لماذا؟ لأن الدليل في واقع الأمر كان أول تراجع رسمي عن وثيقتي حركة ٢٣ تموز - يوليو الأساسيتين، فقد عاد الى فكرة « الاشتراكية

العربية ذات المضمون الغيبي»، وهاجم صراحة الافكار الاشتراكية العلمية التي تضمنها الميثاق، وتكلم عن الملكية «المقدسة» ورأس المال الخاص كلاما يبشر علانية بالعودة الى ما وراء الوراء، وحدد الأعداء والأصدقاء تحديدا دينيا غريبا!!

وقد عورض الدليل عند مناقشته معارضة شديدة، وتعسرت محاولات اصداره الى اليوم. ولكنه كان دليل أعضاء لجنة النظام التي تشكلت من كاتبيه فيما قامت به من اجراءات ضد الفكر الوطني والديموقراطي والتقدمي في مصر. ومن يراجع أسماء الذين شاركوا في اللجان الموسعة التي ناقشت مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكي، يلاحظ ان معظمها قد ورد في قوائم الفصل من التنظيم السياسي والاقصاء عن مواقع العمل الصحفي والاعلامي. لقد جاءوا بهذه اللجان في البداية بغية صبغ نتائجها بالطابع الديمقراطي ولما اقبلت النتائج على نحو غير متوقع تحولت هذه اللجان الى مصيدة بوليسية. لم يكن بيان توفيق الحكيم ولا بيان نقابة الصحفيين، الا عاملا مساعدا على معرفة «أصحاب الآراء». أما تلك اللجان «الموسعة» فقد كانت العنصر الحاسم في هذه المعرفة.

وتخلص الرئيس السادات ببساطة شديدة من اعضاء لجنة النظام، بعد ردود الفعل المحلية والعربية والعالمية الصاخبة لما اتخذته من اجراءات، وما كان مبيتا اتخاذه من اجراءات جديدة في هذا الصيف ضد أساتذة الجامعات الذين وقف بعضهم مواقف مشرفة الى جانب الطلبة، سواء في البيانات التي أصدرها بعض أعضاء هيئة التدريس، أو فيما أدلى به البعض الآخر أمام لجنة تقصي الحقائق (والمؤكد انه كانت هناك قائمة معدة بأسماء ٤٠٠ استاذ مساعد ومدرس) ولكن الرائحة «اليمينية النفاذة» كانت قد فاحت، ولم يعد ثمة مفر من التخلص من هؤلاء، ولو ككباش فداء، أو لأنهم في واقع الأمر يشكلون جناحا يرتبط ولاؤه بقيادة أخرى أكثر من ولائه للقيادة المصرية. غير ان هذا لا يعني مطلقا ان «الفكر» الذي حملت

لواءه هذه المجموعة كان بعيدا عن المسار الرئيسي لتفكير السلطة. لقد أبعد صحفيون عديدون بعد ذهاب هيئة النظام، وقيل في ذلك انها قائمة الدكتور حاتم، ولا زالت الاجراءات التي اتخذتها هيئة النظام الأولى سارية المفعول الى اليوم. وكذلك تجيء «ورقة العمل» التي أعدتها اللجنة المشتركة من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب، لتؤكد ان التيار الفكري الذي كانت ترمز اليه هذه المجموعة لم يكن يمثلها وحدها، وانما كان تجسيدا سياسيا لما آلت اليه الأمور في مصر اقتصاديا واجتماعيا. ان الورقة الجديدة ليست جديدة الا من حيث اعطائها صفة «شرعية» و «شعبية» وذلك بفتح باب الحوار من حولها. ان الورقة تضم معظم الأفكار التي قيلت في خطاب الرئيس السادات عند خروج المستشارين السوفيت، وعند القبض على الطلاب، وعند ابعاد الكتاب والصحفيين... اذ ماذا تقول الورقة؟

١٩٧٣/٨/٢٠

٢

في ذكرى ٢٣ تموز ١٩٧٣، طلب الرئيس أنور السادات اعداد « ورقة عمل » على ضوء المتغيرات الجديدة على الصعيد الدولي، كما أكد على ضرورة فتح باب الحوار حول هذه الورقة - التي أعدتها فيما بعد لجنة مشتركة من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب - في الجزء السابق قمنا بتحليل السياق التاريخي الذي عبرت عنه وثائق ٢٣ يوليو السابقة، والذي أدى الى صدور ورقة العمل الجديدة. واستجابة لنداء الرئيس المصري الى مواطنيه بضرورة النقاش الحر حول الخط الفكري الجديد، نبدي رأينا فيما جاء بالورقة من أفكار.

ان ورقة العمل الجديدة لا تصدر في « فراغ » وانما هي تجيء في مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي يرسم خطا بيانيا بالغ التحديد، وهو أشبه ما يكون بالعد التنازلي:

● فعلى الصعيد الاقتصادي تم انشاء ما يسمى« بالسوق النقدية المتوازية »، فشركات التجارة الخارجية تقوم بعمليات التصدير لحساب شركات القطاع العام المنتجة، فاذا تجاوزت الوحدات التصديرية أهدافها بالعملات الحرة، فمن حقها أن تحتفظ لنفسها بنسبة ٥٠ بالمئة من الفائض لاستخدامه في استيراد مستلزمات الانتاج أو بيعه في« السوق النقدية المتوازية ».

● اعطاء وحدات القطاع الخاص حرية الاتصال المباشر بالمستوردين بالخارج من دول العملات الحرة.

● الغاء تراخيص الاستيراد بالنسبة لسيارات الركوب دون النظر الى فترة الاقامة في الخارج .

● بالنسبة للهدايا والسلع الواردة للاستعمال الشخصي يفرج عنها دون استخراج تراخيص استيراد في حدود مائة جنيه .

● يتم تمويل عمليات الاستيراد عن طريق نظام الأسواق الحرة، ويسمح لهذه الاسواق بالبيع بالنقد الأجنبي للسياح والمصريين الذين يملكون موارد محددة من النقد الأجنبي .

● اعطاء الحق للمنتجين في القطاع الخاص باستيراد احتياجاتهم من مستلزمات الانتاج والخامات حصيلة صادراتهم أو عن طريق شراء النقد الأجنبي من السوق الموازية بالأسعار التشجيعية .

هذه هي أهم القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة، يضاف اليها ما جاء في ورقة العمل وما يطبق عمليا على الطبيعة من« انفتاح على رؤوس الأموال الغربية والعربية » . . .والصورة المقابلة ـ على الطبيعة أيضا ـ تقول :

● ان هناك أزمة تموينية حادة فيما يخص المواد الغذائية الاساسية، تتخذ الأزمة حينا شكل الارتفاع الجنوني في الأسعار، وحينا آخر شكل الاختفاء التام للسلع الضرورية .

● هنالك أيضا أزمة اسكان بالغة الحدة والعنف ففي الوقت الذي تنتشر فيه على ضفاف النيل وشارع الهرم الابنية الشاهقة، تعاني الطبقات الشعبية غياب المسكن المتوسط والصغير .

● كذلك الهبوط الشنيع لمستوى الرعاية الصحية في الوحدات والمستشفيات الحكومية، بينما تقتصر العيادات الخاصة والمستشفيات « المحترمة » على علاج « القادرين » .

● انفجار أزمة المواصلات، بحيث بات السير على الأقدام هو وسيلة

المواصلات الرئيسية، بعد أن تعذرت التاكسيات والباصات والقطارات تعذرا يشبه المستحيل .

● انخفاض مستوى التعليم الى أدنى مستوى عرفته البلاد في تاريخها الحديث .

ومعنى ذلك :

١ ـ ان التشريعات الاقتصادية الجديدة تخدم مباشرة الطبقة المتوسطة في مجموعها (القادرة على الاستيراد والتصدير وشراء السيارات الخاصة) وان الدولة التي لم تستطع التغلب على السوق السوداء قررت الاعتراف بهذه السوق، وأكثر من ذلك ان تدخل شريكا أساسيا فيها .

٢ ـ بينما تجني الشرائح المتوسطة والعليا من البرجوازية ثمار التحول الاقتصادي الصريح الى الرأسمالية (لم تعد رأسمالية الدولة وحدها، بل رأسمالية القطاع الخاص والقطاع الكومبرادوري والقطاع الطفيلي على الانتاج من السماسرة الجدد) . . . تجني الطبقات الشعبية ثمار هذا التحول بمزيد من الفقر والحرمان والعجز ـ حتى ـ عن العمل !

٣ ـ ان استثمار رأس المال العربي في ذاته لا يضير خطة التنمية، بل هو مطلب قومي، ولكن رأس المال العربي لا يأتي ثماره الحقة الا اذا كان رأسمالا وطنيا خالصا من قيود الاحتكارات الأجنبية . لذلك كان رأس المال العربي الذي تناديه ورقة العمل وقد استجاب للنداء من قبل أن يقرأها، هو عبء اقتصادي على خطة التنمية باتجاهها التقدمي وعبء سياسي على مرحلة التحرر الوطني، لارتباطه بالسياسات الغربية التي تشده في اتجاه مصالحها .

ولم يكن « الاقتصاد » بمعزل عن « السياسة »، فقد تم ذلك كله في اطار الاجراءات السياسية التالية :

● احداث خلل التحالف المصري السوفيتي، في الميدان الاقتصادي والعسكري . . .

● ضرب الحركة الوطنية الديموقراطية وفي طليعتها شباب الجامعات والمثقفين

من الكتاب والصحفيين التقدميين .

● ضرب النسبة التمثيليه للعمال والفلاحين التي نص الميثاق على الا تقل عن ٥٠ بالمئة وأصبحت « في حدود هذه النسبة » اي انها تقبل النقصان لا الزيادة .

● ضرب الوحدة الوطنية التقليدية في تاريخ مصر العريق، باشعال واذكاء لهب الفتنة الطائفية .

● التقارب مع الانظمة الرجعية المعادية للثورة العربية .

● الاصرار على الحل السلمي واستمرار وقف حرب الاستنزاف .

هذا هو المناخ الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي أثمر في خاتمة المطاف ورقة العمل الأخيرة . . .

فماذا تقول ؟

● تقول انه في ظل سياسة « الوفاق العالمي » : « تقدمت الاعتبارات الاقتصادية العملية على الاعتبارات الايديولوجيةالنظرية » .

● وتقول أيضا « ان العمالقة وقد امتنعت بينهم الحرب المباشرة نتيجة للتوازن النووي يحلون مشاكل السلام على حساب الأمم الصغيرة باشعال الحروب الاقليمية الصغيرة » .

● ثم تقول « لقد أدت سياسة الوفاق العالمي بين العملاقين الى أن أصبحت الولايات المتحدة الامريكية أكثر جرأة في تدعيم اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا دون ما حاجة للتستر وراء حجة التوازن العسكري في الشرق الأوسط وأكثر صراحة في عدائها للعرب وفي تنكرها للحقوق المشروعة لشعب فلسطين ولميثاق الأمم المتحدة فلجأت الى استخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذي تقدمت به دول عدم الانحياز لمجلس الأمن » .

● تقول كذلك « اننا يجب أن نحرص دائما على صداقة الأصدقاء وخاصة

الاتحاد السوفيتي، مع وضع هذه الصداقات في موضعها الصحيح والصريح ».

● كما تقول « اننا يجب أن نعمل على تقوية صداقاتنا الجديدة وأن ننفتح سياسيا واقتصاديا على جميع القوى العالمية التي تقف مع السلام والعدل ».

● الى أن تقول « ان اختلاف النظم الاجتماعية القائمة في البلاد العربية لا يصح أن يعرض المصالح الحقيقية العربية المشتركة للخطر .ان اختلاف هذه النظم الاجتماعية على المستوى العالمي لم يحل دون قيام الوفاق العالمي تحقيقا للمصالح المشتركة ».

● « كما يجب العمل على البحث عن أسواق للسلاح وعلى اقامة صناعات للتسليح برؤوس أموال عربية مشتركة ».

● وحثت ورقة العمل على التوسع في العلاقات التجارية « عن طريق الاستعانة برؤوس الأموال العربية والأجنبية ».

● وهذا كله يستلزم « المحافظة على الوحدة الوطنية ودعمها داخل اطار تحالف قوى الشعب العاملة ».

● و « مساندة الأمم المتحدة في جهادها من أجل اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط بتطبيق قراراتها وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ».

تلك هي ورقة العمل بالتفصيل، لم نحذف منها سوى الفقرات الانشائية والجمل الرنانة والديباجة الحماسية والخاتمة البلاغية. وبمنطق « المريب يكاد يقول خذوني » يكرر كتاب الورقة في أكثر من موضع ان هذا كله من قبيل المراجعة لا من قبيل التراجع!

ومن الظلم بطبيعة الحال تقييم الورقة المذكورة على أنها « خط فكري جديد »، لأنها لاتتضمن الأصول الشكلية للخطوط السياسية. لقد ركزت الورقة فحسب على ما يسمى بالمتغيرات الدولية من وجهة النظر القائلة بأن

ثمة وفاقا ـ أو عناقا ؟ـ بين أكبر دولتين في العالم المعاصر. وقد تصلح هذه النقطة لأن تدرج في جدول أعمال المؤتمر القومي القادم، ولكنها لا تصلح ـ من الناحية الشكلية أكرر ـ ان تكون خطا سياسيا لدولة من الدول أو شعب من الشعوب.

ان أولويات الخط السياسي ـ أيا كان ـ هي رصد وتقييم المنجزات السابقة، سلبا وايجابا، وتحليل الوضع الراهن تحليلا مفصلا على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستشفاف ملامح المستقبل القريب والبعيد فيما تواضع عليه الفكر السياسي الحديث باسم الاستراتيجية والتكتيك.

وقد خلت ورقة العمل من هذا كله خلوا تاما! لماذا؟ لم يكن ذلك من قبيل السهو والخطأ على أية حال، فقد ضمت اللجنة المشتركة التي أقرت الورقة مجموعة هائلة من رجال السياسة والقانون والاقتصاد. وبالتالي، فقد صيغت الورقة على النحو الذي ظهرت به، عمدا مع سبق الاصرار.

لقد كان المقصود هو الايهام بأن وثائق حركة ٢٣ يوليو الأساسية، لا زالت تمثل الخط الفكري، وان الورقة ليست أكثر من «مراجعة» أبعد ما تكون عن «التراجع» كما يقول النص حرفيا وكأنه أخذ نفسه بالشبهة التي يمكن أن تدور بالرؤوس اذا قارنت بين الورقة الجديدة وميثاق العمل الوطني أو بيان ٣٠ آذار ـ مارس.

وأيام لجنة النظام الأولى كان المسؤلون في الاتحاد الاشتراكي يؤكدون على الاسماع أن «وثائق الثورة الأساسية» هي: ١ ـ فلسفة الثورة، ٢ ـ ميثاق العمل الوطني وتقرير لجنة المائة، ٣ ـ بيان ٣٠ آذار ـ مارس، ٤ ـ دليل العمل السياسي والتنظيمي. وكان التزييف المقصود هو اضافة تعبير «تقرير لجنة المائة» الذي استبعده عبد الناصر منذ البداية، واضافة «الدليل» الذي لم يقر رسميا. والهدف من ذلك كان واضحا: وهو استبعاد الميثاق والبيان أو محاصرتها بتقرير لحنة المائة ودليل لجنة النظام.

وهما وثيقتا التراجع الكامل عما جاء في الميثاق الوطني وبيان ٣٠ آذار ـ مارس. وتأتي « ورقة العمل » لتطلب من الشعب المصري أن يمنح هذا التراجع بركته « الشرعية »!

ذلك ان المتغيرات الدولية التي تتكلم عنها الورقة لا تعود الى الاسابيع او الشهور او السنوات القليلة الماضية، وانما هي ثمرة نتائج الحرب العالمية الثانية. وما جرى ويجري في الآونة الأخيرة ليس أكثر من « التوقيع الرسمي على نهاية الحرب » كما يقول كبار المعلقين في الغرب. وسياسة التعايش السلمي التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي ليست وليدة اليوم أو الامس، وانما تمتد جذورها الى بواكير ثورة اكتوبر في عصر لينين الذي استعان بالخبرة الأجنبية في بناء بلاده حينذاك. وعلى النقيض تماما مما تقول به الورقة في النقطة الأولى، فان التنافس السلمي اقتصاديا ـ والتعاون التجاري أحد صوره وليس مرادفا له ـ قد يلغي احتمالات الحرب العسكرية، ولكنه بالقطع يزيد من لهب الحرب العقائدية! ان الجبهة الايديولوجية هي أكثر الجبهات اشتعالا في أوقات السلم، فهي أحد صور السباق السلمي بين النظامين. ذلك ان التعايش أو التنافس الاقتصادي لم يلغ الأسس الاقتصادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية، ولا زال التناقض الرئيسي بينهما.

والورقة ـ بعد هذه المقدمة المغلوطة ـ تساوي منطقيا بين النظامين مساواة مكشوفة، هدفها تبرير التعاون مع المعسكر الآخر! ذلك انه بالرغم من الاشارة العابرة الى أهمية صداقة الاتحاد السوفيتي فان هذا التعبير يتناقض تماما مع القول بأن « العمالقة » يحلون مشاكل السلام على حساب الأمم الصغيرة. ولا يدري أحد متى وقف العملاق « الاشتراكي » ضد الأمم الصغيرة: في فيتنام مثلا؟ في مصر الناصرية؟ في سوريا؟ في العراق؟ ولكن « الاساتذة » الذين صاغوا الورقة ببيان بليغ يعرفون ولا شك الجواب في بيانات أبلغ تستخدم لغة الأرقام في ملفات السد العالي ومجمع الحديد والصلب ووزارة الحربية وعشرات المصانع. يعرفون كم ساعد

الاتحاد السوفيتي والأسرة الاشتراكية كلها « أمتنا الصغيرة » في وقت حرمتنا فيه الولايات المتحدة ونفوذها الممتد الى البنك الدولي من كل قرش وحبة قمح، بينما كان السوفييت يحولون سفنا كاملة بقمحها من عرض البحر في طريقهاالى بلادهم الى ميناء الاسكندرية . وعندما لم يكن هناك « عسكري واحد » ـ على حد تعبير عبد الناصر ـ من القناة الى القاهرة، كان الجسر الجوي السوفيتي يعيد بناء قواتنا المسلحة ! .

ومن المؤسف حقا ان يضطر المرء الى ذكر هذه الحقائق المعروفة لكل مواطن، ولكن هذا المواطن الذي يواجه الآن بخط فكري جديد يمحو من ذهنه هذه الاوليات يحتاج الى التذكير . فالقول مثلا بأن الولايات المتحدة قد أصبحت ـ بعد سياسة الوفاق ـ أكثر جرأة في دعم اسرائيل، يشير وكأن الولايات المتحدة ليست طرفا في القضية التي بيننا وبين اسرائيل . ماذا يقصدون اذن حين يقولون اننا ضد الاستعمار والصهيونية ؟ أليست الولايات المتحدة هي قائدة الامبريالية العالمية ؟ أم ان تزايد الجرأة يعني في نفس الوقت احتمال تخفيضها وامكانيات التقليل منها ؟ وكيف يكون الفيتو الاميريكي مفاجأة، وقد وقفت الولايات المتحدة دوما الى جانب المندوب الاسرائيلي في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكان المندوب الاميركي أكثر افصاحا وأقوى دفاعا عن مصالح اسرائيل.. القاعدة العسكرية المسلحة أمريكيا لحماية أمن ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة ؟

ولماذا يعمدون الى البديهيات أحياناً عندما يرحبون بالصداقات الجديدة، ويلجأون الى لهجة التعميم فلا يذكرون من هي القوى العالمية الجديدة المرشحة لصداقتنا ؟ هل هي فرنسا أم المانيا الغربية أم بريطانيا أم اليابان أم الصين؟ ولماذا يحتمون في جدار المعميات فيؤكدون مرة ان « الدنيا مصالح » ولا يترجمون لنا الصداقات الجديدة ترجمة اقتصاديةمثلا ؟

وكيف يصل بهم التمويه النظري هذه الدرجة التي يصلون فيها الى المطابقة، بين الاتفاق السوفيتي الامريكي رغم اختلاف النظم الاجتماعية

والاتفاق العربي المطلوب رغم اختلاف النظم الاجتماعية بين الاقطار العربية. هل هناك مشكلة «أرض محتلة» للسوفييت والامريكان حتى يتسبب النظام الاجتماعي لكل منهما في الاختلاف حول أسلوب تحريرها؟ هل يمكن للاردن التي نفت آلاف الفلسطينيين أن تتخذ موقفا غير الذي اتخذته بالفعل حيال القضية الفلسطينية؟ هل يمكن لبعض الدول أن تتخذ من الولايات المتحدة موقفا آخر غير «الصداقة» اذا لم نقل التحالف الذي تمليه المصالح البترولية والمالية المشتركة بين حكمها الراهن والنظام الامريكي؟ ألم يثبت بعد ان تباين الأنظمة الاجتماعية يؤدي الى تباين الأساليب المقترحة لحل أزمة الاحتلال الاسرائيلي؟

ولكن ورقة العمل تطمح الى رؤوس الأموال العربية التي تتدفق على مصر فعلا هذه الأيام ـ ولكن تحت شعارات براقة كاستثمارها في تصنيع السلاح محليا! والنكتة هنا ثقيلة الظل لدرجة لا تسمح بالضحك، ولكن الفقرة تستطرد بنا الى فكرة البحث عن أسواق جديدة للسلاح.. والمفروض طبعا ان نبحث عن السلاح الذي يحجبه عنا الاتحاد السوفياتي أي السلاح المتطور الذي لا تملكه الصين ولا فرنسا ولا المانيا الغربية ولا اليابان ولا بريطانيا، وانما تملكه الولايات المتحدة فحسب! فهل أصبحت أمريكا ـ التي وصفتها ورقة العمل بأنها أضحت مع الوفاق العالمي أكثر عداء للعرب ودعما لاسرائيل ـ سوقا جديدة يمكن أن تمدنا بالسلاح؟ يجيب احسان عبد القدوس بالايجاب، وذلك في مقال نشرته «اخبار اليوم» في عددها الصادر بتاريخ ٤-٨-١٩٧٣ بمناسبة صدور «ورقة العمل» اذ يقول ما نصه «ان الولايات المتحدة مستعدة أن تبيع السلاح لأي دولة تدفع، حتى مع تعارض المواقف السياسية، بل ان الولايات المتحدة مستعدة أن تبيع السلاح لمصر رغم القطيعة السياسية، كما تبيعه للسعودية والكويت». ونسي احسان أن يضيف الاردن! ولكنه تناسى بالقطع أن امريكا تمد بعض الدول العربية بالسلاح لا لتضرب اسرائيل، وانما لتضرب الفدائيين

مثلا، أو لتصبح حزاما ايرانيا مسلحا حول منطقة الخليج مثلا. تناسى ذلك كله، ولكن هل يستطيع أن ينسى قصتنا مع السلاح الاميركي التي دفعتنا الى كسر احتكار السلاح وعقد الصفقة التشيكية الشهيرة عام ١٩٥٥؟

بالطبع، فان احسان عبد القدوس ومن يتحدث باسمهم لا ينسون شيئا، ولكن المقصود هو التهوين من الاعتماد على السلاح السوفيتي والأوروبي وتبرير العجز عن اعداد الدولة والشعب للحرب. والمقصود أيضا هو الترحيب برؤوس الأموال العربية والأجنبية التي لا ترادف التعاون ندا لند بين «العملاقين» كما تسمي الورقة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وانما تعني ربط الاقتصاد المصري الضعيف بعجلة الاحتكارات الغربية الكبرى بكل انعكاساتها السياسية، هي ورؤوس أموال أمراء العرب الموالين أصلا لهذه الاحتكارات.

واتساقا مع هذه الأفكار غير الجديدة التي تضمنتها الورقة الجديدة، فانها تختتم آيات الصمود التي كررتها عديدا من المرات، بأنها تساند الأمم المتحدة في جهودها من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧! وان ذلك يستلزم صيانة الوحدة الوطنية داخل تحالف قوى الشعب العاملة! أي انه لا تغيير في أسلوب الحكم الذي برهنت الأحداث المتلاحقة منذ رحيل عبد الناصر على ضرورة تغييره، اذ لم يعد الاتحاد الاشتراكي هو الصيغة الديموقراطية للتعبير السياسي عن القوى الاجتماعية المتصارعة، ولا تغيير في استراتيجية الحل السلمي بما تتطلبه من تنازلات يومية أفضت في خاتمة المطاف الى هذه الورقة التي تعيد ذكرى تقرير لجنة المائة وتحيي دليل العمل السياسي للجنة النظام، وتودع الى المثوى الأخير ميثاق العمل الوطني وبيان ٣٠ آذار ـ مارس.

هذه الورقة هي التي كتب احسان عبد القدوس مقاله السابق الذكر حولها، تحت عنوان «ظروف لا يكفي فيها الحوار» قائلا انه لم يسمع منذ

١٩٦٧ الا النقد والنقد والنقد، وانه لم يكتشف في مختلف المناقشات التي حضرها أو سمع عنها، برنامجا ايجابيا بديلا يتخطى مرحلة النقد الى مرحلة البناء الجديد. وكأن احسان عبد القدوس يعيش في جزيرة مهجورة. كأنه لم يعش السنوات الثلاث الأخيرة المضطرمة بأعمق حوار شهدته مصر منذ بداية حركة ٢٣ يوليو. هذا الحوار الذي كان «الشارع» - وليست أوراق الصحف الصفراء - هو ميدانه الرئيسي. الشارع الذي اضطلع شباب الجامعات بمهمة السير في مقدمته، حتى يتلقوا عن غيرهم الرصاصة الأولى. لقد قدم الطلاب المصريون أشمل برنامج سياسي للتغيير، من حالة «المأزق» كما يسميها البعض الى حالة «التحرير» بكافة أبعاده ومعانيه، وفي مقدمتها المسألة الوطنية التي وصلت بمثل هذا النوع من الفكر وهذا الأسلوب في العمل، الى طريق مسدود عاجز عن تحرير التراب الوطني. هذه هي القضية التي عالجتها بيانات الطلاب، الواحد بعد الآخر، والتي أوجزها بيان اقتصر على رؤوس الموضوعات نستبعد منها هنا المطالب الجامعية، لنرى الى أي حد يمكن أن يكون هناك بديل قادر على تحرير الوطن والمواطن ولنقارن بين «ورقة العمل» التي قدمها الطلاب المصريون، وبين «ورقة العمل» التي يقدمها اغنياء الريف...

لقد طالب الطلاب بما يلي (١٩٧٢):

١ - النضال من أجل رفض كافة الحلول الاستسلامية.

- المطالبة بسحب الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢.

- المطالبة بسحب الموافقة على مبادرة روجز.

- المطالبة بسحب الموافقة على مبادرة السادات.

٢ - رفع شعار حرب التحرير الشعبية، على انه الطريق الوحيد للتحرير مع ضرورة النضال في كافة المجالات حتى لا يصبح شعارا مفرغا من المضمون.

٣ ـ رفع شعار تسليح الشعب .

٤ ـ رفض التدريب العسكري الجامعي بصورته الحالية والمطالبة بتطويره .

٥ ـ المطالبة باطلاق حرية النشاط والدعاية والعمل الفدائي لمنظمات المقاومة الفلسطينية في مصر، وتقديم كافة الامكانيات المادية والاعلامية لها .

٦ ـ المطالبة بفتح المعسكرات لقبول وتدريب المتطوعين المصريين للانخراط في صفوف المقاومة .

٧ ـ المطالبة باحياء منظمة سيناء العربية وفتح باب العمل والتطوع بها للجماهير وعدم اندماجها في القوات المسلحة .

٨ ـ المطالبة باحياء لجان المواطنين من أجل المعركة .

٩ ـ الدعوة لانشاء لجان شعبية لمناصرة المقاومة الفلسطينية في الاحياء والقرى ومواقع الانتاج .

١٠ ـ المطالبة بضرب المصالح الاميركية في الدول العربية .

- المطالبة بضرب المصالح الاميركية في مصر واغلاق بؤر الثقافة الاميركية الاستعمارية فيها .
- المطالبة بضرب المصالح الاميركية في دول الاتحاد،وتأميم البترول الليبي .
- مطالبة عمال الموانىء والمطارات بمقاطعة السفن والطائرات الاميركية والالمانية الغربية .
- مطالبة دول الاتحاد (...) بقطع كافة العلاقات مع الولايات المتحدة .

١١ ـ اقتصاد الحرب:

- المطالبة بتحويل المصانع الاستهلاكية للانتاج الحربي .

- المطالبة بوضع حد اعلى للاجور يكافىء عشرة أمثال الحد الادنى .

- المطالبة بتحميل الدخول العليا العبء الاساسي في المعركة .

- المطالبة بايقاف استيراد الكماليات والسلع الاستهلاكية .

- رفض توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في مصر ورفض المناط الحرة .

١٢ -ان حركة التحرر الوطني المصرية هي جزء من حركة التحرر العر والعالمي ، ولذا يتحتم :

- ضرورة التحالف مع كل القوى الثورية في العالم .

- ضرورة التحالف مع كل المعسكر الاشتراكي .

- ضرورة التحالف مع كل حركات التحرر الوطني في العالم .

- رفع شعار الانحياز الكامل لقضية التحرر ، ومهاجمة شعار السلط الديماغوجي (الحياد بين المعسكرين) .

- الهجوم على الرجعية العربية .

١٣ -الهجوم على السياسة الاميركية وسياسة غرب اوروبا .

- فضح موقف المانيا الغربية .

- فضح موقف فرنسا (برنامج وزير خارجية فرنسا شومان لخل منطقة تجارة حرة في البحر المتوسط، تشارك فيها اسرائيل والدو العربية .وموقفها من احداث ميونيخ وتستر السلطة عليها في ذلك) .

١٤ -ان التحرر الوطني لا تنفصل عراه عن التحرر الاجتماعي، ومن يجب طرح القضايا الاجتماعية وسط قطاعات الطلاب لربطهم بحر النضال خارج أسوار الجامعة مثل :

ـ توضيح التغير في ميزان القوى الطبقية داخل السلطة لصالح الرأسمالية الريفية، مدعما بأسماء مثل (محمد حامد محمود ـ احمد عبد الاخر ـ محمود عثمان — الجواهرجي ـ ابو شادي ـ محمود القاضي ـ سيد مرعي ـ كمال ابو المجد . . الخ) .

ـ المطالبة بفرض ضرائب على الانتاج الزراعي الخاص(الفواكه ـ الورود . .) .

ـ رفض طرد الفلاحين من الارض .

ـ رفض التعديل في قانون الجمعيات الزراعية الذي ينص بحرمان الاميين من عضوية مجالس الادارة، ورفع الحد الادنى للملكية من ٥ افدنة الى ١٠ أفدنة .

ـ اعادة بدل طبيعة العمل لعمال الانتاج، والمطالبة برفع مستوى معيشة الجماهير الكادحة .

ب ـ الديموقراطية:

يجب طرح كافة الشعارات المتعلقة بهذه القضية وتوضيح بعدها الوطني وارتباطها بحرب التحرير الشعبية،ولذا فنحن نقترح ان تكون الشعارات على النحو التالي:

ـ الغاء كافة القوانين المعطلة للحريات السياسية .

ـ المطالبة بالغاء قوانين الوحدة الوطنية .

ـ فضح مغزى قانون المال العام (الذي يقضي برفع عقوبة الاضراب وحماية مؤسسات القطاع الخاص المرتبط بمؤسسات الدولة ضد أي اعمال جماعية) .

ـ المطالبة بالغاء الرقابة على الصحف .

ـ المطالبة بعدم اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكي لعضوية المنظمات الجماهيرية .

- تعرية الاتحاد الاشتراكي وتوضيح طبيعته الطبقية، وادانة عجزه عن تعبئة الجماهير وتنظيمها .

- المطالبة بالغاء مكاتب البوليس السياسي .

- المطالبة بالغاء مكاتب الامن السياسية .

- المطالبة بحق الجماهير في تكوين منظماتها الجماهيرية خارج اطار السلطة الرسمي مثل : (اللجنة الوطنية العليا ونقابات العمال . . .الخ) .

- المطالبة بحق الجماهير في الاجتماع والاعتصام والتظاهر والاضراب . . .الخ .

وبعد، فاننا نهدي الى الاستاذ احسان عبد القدوس والمؤتمر القومي القادم، هذه الورقة البديلة، أو المقابلة لورقة العمل المقدمة من اللجنة المركزية ومجلس الشعب . .فهذه الورقة هي التطور الموضوعي المستقل والاكثر تقدما لوثائق ٢٣ يوليو، والاطراف الوطنية التي تعبر عنها هذه الورقة قادرة على انجاز ما اخفق غيرها في تحقيقه وقادرة على انقاذ مصر من مصير مجهول .

١٩٧٣/٨/٢٧

القسم الثاني

يوميّات الحرب والسّلام

المعجزة . . .
والمعجزة المضادة

● ما أشق مهمة الكاتب في هذه اللحظات. لا يدري ماذا يستطيع ان يكتب. الفرحة والقلق يمزقان ضلوعه، والترقب يصلب بصره في اتجاه المستقبل. دقات قلبه بين الشهيق والزفير معلقة بالمشهد الاسطوري في سيناء والجولان. العقل سلم زمامه تماما لوجدان مطحون بين حجري الرحى طيلة السنوات الست الماضية. اصبح التفكير نوعا من العاطفة المشحونة برواسب الزمن وتطلعات المجهول.

ليس معنى ذلك اننا فقدنا عقولنا مع الرصاصة الاولى كلا، لسنا في الخامس من حزيران. لن يتكرر الخامس من حزيران بأي معنى من معانيه، بكل ظلال الكلمة وإيحاءاتها. ربما كان الامر على النقيض. لقد استعدنا عقولنا، على نحو ما. استعدناها مشبوبة متوقدة، ينصهر في نبضاتها الفكر والشعور. لم يعد برود العقل الالكتروني هو الذي يتحرك بنا، كاد في الماضي ان يوقعنا في هاوية اليأس، لم تعد المانشتات الملونة بالاكاذيب هي التي تقودنا، كادت في الماضي ان تنزلق بنا الى هوة الانتحار.

شيء جديد قد حدث. جديد تماماً. مزيج مركب غاية في التعقيد تعجز اللغة الآن عن الافصاح به. رجل الشارع والمرأة البسيطة والطفل، تغيروا. شيء ما غريب قد حدث. نوع من التوازن الروحي العجيب لا يستبق الحوادث، لا يتشاءم ولا يتفاءل، لا يحسب ولا يحاسب لا يقفز ولا

يتباطأ في السير. حتى نتائج المعارك لا تهم الناس بالدرجة الاولى. معجزة تتحطم ومعجزة تقوم، اسطورة تتلاشى واسطورة تولد. ليس صحيحا - لأول مرة - ان العبرة بالخواتيم. الخاتمة لا تهم. كانت المعجزة القديمة ان جيشا جهنميا يدعى جيش الدفاع الاسرائيلي، لا يقهر، لا يقاوم. كانت الاسطورة القديمة ان اسرائيل تتلاعب بأقدار الوطن العربي، كيفما شاءت ومتى شاءت.

اليوم تنهدم المعجزة وتنهار الاسطورة، مهما كانت النتائج. اننا نحارب. هذه هي الحقيقة الكبرى والساطعة والوحيدة، وما عداها تفاصيل. اننا نحارب. حزيران لم يكن لنا. بين حزيران وتشرين ملحمة لم تكتب بعد. لقد عشناها ولا نزال. تشرين يخصنا. تشرين لنا. انه تشريننا. فيه تجسدت ارادتنا في الفعل. حزيران كان كلاماً. الفعل هو الحياة مهما تخلله الموت. والكلام هو أبشع ألوان الموت. الفعل بداية والكلام نهاية. المعجزة اننا انتصرنا على النهاية وبدأنا. الاسطورة هي أن دماء الشهداء الذين لم يحاربوا قد استردت انفاسها، قد بعثت فيها الحياة، وها هي ذي تحارب، لا تنتقم لموتها الاول فهي لم تمت، لقد نامت سنوات ستا، وها هي ذي تفيق بدماء الشهداء الجدد. انها تحارب الان. تحارب. هذه هي الاسطورة.

معجزتنا واسطورتنا. فلنعش المعجزة بكل ابعادها، ولنحيا الاسطورة بكل رؤاها. هل نقلق؟ نعم، من حقنا، قلقنا مشروع، لا على النصر ولا من الهزيمة، ولكن من أجل المستقبل.

اننا نجتاز نقطة تحول خطيرة في حياة الامة العربية كلها، أيا كان شكل هذا التحول ومضمونه، أيا كان جسم هذا التحول وروحه.. وهذا ما يجعل من «المستقبل» البند الاول في جدول لحظتنا. ونحن في غمرة الاستماع الى الراديو، نتجاوز أحيانا كثيرة، الأنباء التي تصل آذاننا، ونصل بالمخيلة الى الغد القريب والبعيد.. فالمستقبل هو الجسر الممتد من المعجزة التي

حققناها الى الاسطورة التي نحياها بكل ذرات دمنا .

هكذا أقول: الخاتمة ليست هي نهاية المشهد العظيم الذي نسكن في موضع القلب منه، هذا المشهد الذي هو في واقع الامر بلا نهاية.. اينما ستصبح خطوط وقف اطلاق النار القادمة، في منتصف سيناء ومنتصف الجولان أو حدود الرابع من حزيران أو حتى اذا اصبحت العكس بالقرب من القاهرة ودمشق. لقد تعلمنا نحن، وتعلم عدونا، وتعلم العالم كله، اننا نحارب، بدماء شهدائنا السابقين نحارب، بدماء ابطالنا الذين يسقطون الان نحارب.. لسنا قطيعا ينتقل من مرعى الى مرعى بلا ارادة سوى غريزة البحث عن الطعام.. الحرية توأم روحنا كبقية شعوب العالم التي ناضلت من اجل السلام ودفعت الثمن .

العالم؟ كاد «العالم» من حولنا ان يصدق الاسطورة القديمة قبل أن تنهار، ظل مشهد المعجزة القديمة ماثلا في عينيه حتى انه لم يعد يرى. كان اعداؤنا ـ في كل مكان ـ يشيعون اسطورتهم ويذيعون تفاصيل معجزتهم، وكان اصدقاؤنا ـ في كل مكان ـ «يتمنون» ألا يكون هذا صحيحا. كانت أماني الاصدقاء نوعا من العزاء .

اليوم، يتعانق الجندي العربي مع رفاقه في الدم، على كافة ارجاء المعمورة، اليوم يصافح الجندي العربي كل ابطال الحرية، يصلهم صوته عبر الدم، انه ابدا لم يتخلف عن التاريخ. اليوم تمتد لا جسور القناة وحدها ولا طوابير الجولان وحدها، وانما تمتد جسور النور بين صفحات تاريخنا كله وصفحات التاريخ الانساني المشرق بارادة البشر .

أما أولئك الذين يشيدون الجسور بين حلقات النازية في كل العصور، فان التاريخ يحتفظ بهم غالبا كهامش مظلم في سجلات الخيانة للنوع الانساني. يحتفظ بهم في المتاحف ليقول للبشرية القادمة: هذه النتوءات التي اعاقت مسيرك نحو التقدم والسلام لا تمت الى نسلك بصلة قرابة، انها تنتمي الى عصر قديم يدعى الغابة، ولقد تسربوا الى الدنيا الجديدة في غفلة

من الزمن .

غفلة الزمن ام الانسان؟ بل هو الصراع الرائع منذ بدء الحياة، ودائماً كانت تنتصر الحياة رغم رياح الظلمة العاتية. لقد تعلم النازيون الجدد في تل ابيب وواشنطن وكل عاصمة سكان القمة فيها من آكلي لحوم البشر، تعلموا من النازيين القدامى، القريبين والبعيدين أن « العضل » هو لغة الانسان، وان الحضارة من حولنا زخرف للترفيه عن السادة، حتى ولو كانت الجماجم وجلود البشر « خامة » هذا الزخرف المتوحش .

الجندي العربي اليوم ـ ومن ورائه الانسان العربي ـ يقول بلغة جديدة لن يفهم منها العدو سوى كلمة واحدة هي « الدم »، ان حضارة البشرية لا تعرف هذا الزخرف الهمجي، وانه من أجل الحضارة الحقيقية يحارب . انه يحارب مستهدفاً النصر، لا للحصول على ما ضاع في الخامس من حزيران فقط، وانما هو يحارب من اجل المعنى الحقيقي للحضارة، وهي الحرية .

حرية الانسان العربي ليست الا جزءاً لا ينفصل عن حرية الانسان في كل مكان. اننا بذلك نحرر البشرية نفسها، بقدر ما نستطيع، من نير العبودية الجاثم فوق ارادتها كالكابوس. .نير الاستعمار والعنصرية والاستغلال. اننا لا نحرر اراضينا فحسب، وانما نحن نسهم في تحرير الانسانية المعاصرة من طغيان الامبراطورية الجديدة المزدوجة القناع الصهيوني الاميركي .

القلب يفكر، والعقل يشعر. كلاهما في وحدة واحدة يعصرها القلق بين المعجزة التي تحققت ـ أيا كانت النتائج ـ والاسطورة التي بدأت، وأيا كانت خاتمتها فقد طوت الاسطورة القديمة .

برقية من جبهة القتال

أيها الآباء والامهات والابناء والبنات والاشقاء والشقيقات وكل من لنا في سوريا ومصر.

ونحن نعبر القناة ونصعد الى الجولان، نراكم في عيوننا وحبات القلوب، نراكم في حنايا النفس وطوايا الفؤاد، تطلون علينا بنظرات مبهورة يشوبها القلق..

لا تقلقوا، ولا تخافوا. انا نسدد دينا وجب السداد، في اعناقنا حق لكم، لا نفعل أكثر من الوفاء به. دماؤنا التي أهدرت ظلما في حزيران، لن تسفح هذه المرة بالمجان.

اننا لا نثأر ولا ننتقم. وانما نحن ـ نكرر ـ نسدد دينا ثقيل الوطأة نحو الأحياء والأموات. هذا الدين الذي ظل يؤرق ليالينا بالسهاد الاسود والارق الممض طيلة السنوات الماضية. انه الدين الذي كنا نراه في أعين حبيباتنا وفي غمرة سهرات الدفء والحنان. كنا نراه ونتلوى ألما أرهقنا بما فيه الكفاية.

ونعدكم، أننا سنبقى دوماً الأوفياء، وسنخترق قلب الموت ونحن نغني لكم بالسلاح انشودة الحياة. ومن منا سيطويه علم الشهادة ستبقى عيناه مفتوحتين في اتجاهكم، ومن ستكتب له الحياة لن يسمح بعد اليوم ان يكون مدينا. وانما سنشاركم في جميع الاحوال فرحة ميلادنا الجديد.

١٩٧٣/١٠/١٥

«القرار» بين الماضي والمستقبل

— ١ —

● بسرعة، بدأت مرحلة الانبهار بما حدث في ٦ اكتوبر المجيد، وما يحدث حتى هذه اللحظة، بدأت هذه المرحلة تتوارى تدريجيا، وشرع الكثيرون في تحليل الماضي وتخمين المستقبل. ونقطة الانطلاق في التحليل والتخمين كليهما هي «قرار القتال» وما اذا كان تخلصا من مأزق أو مناورة أو هو قرار حقيقي.

ولا ضير في النظر الى الماضي والتنبؤ بالمستقبل، على أن تكون «الحرب» هي المشهد الذي يدفع خواطرنا الى التذكر واحلامنا الى الحدس. البدء من الماضي نفسه خطأ، واستباق الحوادث بالبدء من المستقبل خطأ، الحرب هي مركز الدائرة، نطل منها على الماضي والمستقبل معا.

لماذا ؟

لأن الحرب في ذاتها ليست عملا عسكريا مجردا، وميدان القتال ليس حلبة مصارعة للثيران، وانما الحرب عمل اجتماعي، بل هي ذروة اختمار العملية الاجتماعية.

ومعنى ذلك..

ان قرار الحرب لا يمكن ان يكون ارادة فردية، ولو اننا تأملنا الشارع العربي منذ ٦٧ الى ٧٣ لأدركنا هذه البديهية التي تغيب عن مخيلة البعض منا هذه الايام. الولادة الجديدة للمقاومة الفلسطينية، حركات الطلبة والمثقفين وانتفاضات العمال والفلاحين، الجبهات الوطنية بين قوى التقدم

والديموقراطية، كلها كانت تصطرع حول شعار « الحرب ». كانت الحرب هي شعار الشارع العربي.

وضد هذا الشعار وقفت قوى عديدة، بالغت في التهويل من حجم العدو والتهوين من حجم قوتنا، وركزت على التفرقة بين صحرائنا وغابات فيتنام، وقللت من أهمية التحالف الاستراتيجي مع الاصدقاء ودعت الى التعقل وعدم التناطح مع الثورالاميركي بتحييده . .الخ الخ .

ولم يكن الطلبة والعمال والمثقفون والفدائيون الذين أصروا رغم الأهوال، على شعار الحرب بمعزل عن الشارع، كانوا الاستجابة الثورية الحقيقية لنبض القلب العربي بعد الهزيمة .

هؤلاء هم الذين اتخذوا قرار الحرب، لانه كان قرار الشعب. وأيا كانت التناقضات التي ابرزها اصرارهم على القرار، بينهم وبين القوى الاخرى، فان هذا لا ينفي ان « تنفيذ القرار » كان عملا شجاعا وتاريخيا . لقد أذاب العديد من التناقضات بين القوى الوطنية، وأعاد بعض التناقضات الى حجمها الحقيقي. وفي غمرة الصراع الفكري والسياسي حول شعار « الحرب » كادت بعض التناقضات الثانوية ان ترتفع الى مستوى التناقض الرئيسي، أي أنها كادت ان تعمي الابصار عن العدو الاول والاكبر والاخطر، بالحرب عاد كل شيء الى مكانه الطبيعي .

وليس معنى ذلك ان القوى الوطنية المختلفة اصبحت سمنا على عسل .

وهنا يجيء بالضبط، الحديث عن المستقبل. كانت الحرب عملا اجتماعيا نتيجة اختيار شعبي واسع، فان هذا يعني أولا وأخيرا ان الثمرة الأولى للحرب هي تغيير اجتماعي واسع. الحرب لن تغير فحسب معالم الخريطة العسكرية للهزيمة، وانما هي ستغير في الاساس معالم الخريطة الاجتماعية .

ان حرب اكتوبر المجيد كانت تجسيدا عميقا لوحدة وجهي العملة: المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية، لذلك فهي على نحو من الانحاء بداية

« الثورة » الحقيقية .

لقد ظللنا دائماً نردد ان المناخ العام مهيأ للثورة، وان الظروف الموضوعية ناضجة للثورة، وان ارضنا حبلى بالثورة.. وكان احساسنا بالقصور الذاتي متضخماً حجب عنا في اوقات كثيرة رؤية الوسائل التي تستطيع انجاز الثورة المعلقة في الهواء .

ونسينا اننا في احيان كثيرة نرفع شعار الحرب فنحن في واقع حصيلة الأمر نجسد نقطة البداية لتنظيم الثورة.. فالحرب هي حصيلة التراكمات الكمية منذ حزيران الى تشرين، انها الانفجار الكيفي الجديد، وبشارة التغيير الثوري الحقيقي لمجتمع عانى الويلات من داخله وخارجه على حد سواء .

— ٣ —

● لم يعرف التاريخ حربا تمثيلية.. في ساحة القتال يصبح الدم هو الحقيقة الوحيدة، والقرار السياسي ليس اكثر من صياغة لهذه الحقيقة .

والذين يتصورون ويصورون ان حربنا تمثيلية ينكرون على شعبنا اقدس القيم، ينكرون عليه ارادته في الحرية .

والرهان الآن هو استمرار الحرب. وسوف تستمر الحرب لا نتيجة قناعة فردية لبطل أو زعيم – رغم الاهمية البالغة لدور الفرد في التاريخ – وانما لكونها بداية ثورة شاملة لشعب حر ظل يرزح تحت نير الاغلال امداً طويلا، وشجاعة القادة الذين نفذوا قرار الشعب، هي انهم في اللحظة الحاسمة والفاصلة انحازوا الى جانب الشعب، انهم امام الخيار الصعب اختاروا الفعل الصحيح..

ولا يمكن لهذا الاختيار ان يخضع لمناورات التمثيل واهواء الرغبة

العابرة..انه ليس قرارا مجتث الجذور، لا علاقة له بجماهيرنا، وانما هو قرار الجماهير وقد جسده « تنفيذ » القادة.. ومن هنا كان استمرار الحرب هو المشروع الوحيد للقتال ولو كان القرار نزوة فردية لاصبح مرشحاً للتراجع والمساومة.

— ٣ —

● والقرار لم يكن مصريا أو سوريا فحسب انه قرار الشارع العربي بأكلمه.. لذلك لم يكن تفضلا من الملوك والأمراء أن يرسلوا بقواتهم وأموالهم الى الحرب.. ان عروبة المعركة حقيقة قومية لامعة في كل نقطة دم وفي كل شبر من الارض. لا المشاعر الاقليمية تستطيع ان تحجبها، ولا المصالح العابرة بقادرة على ايقافها..

كما ان الحرب ليست في ميدان القتال عملا عسكريا مجردا بل هي عمل اجتماعي، كذلك فهي ليست تحريرا اقليميا لسوريا او مصر.. وانما هي حرب قومية للعرب، ولانها التجسيد العسكري لبداية الثورة الشاملة فان العبارة لا تكتمل الا بقولنا الثورة العربية الشاملة.

ولربما كانت « العروبة » حقيقة بارزة في وجدان المشرق العربي قبل الحرب، ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة يقتضي مزيدا من الاعتراف. من حق هذه الحرب المجيدة أن نقول انها دشنت وعمدت بالدم وجدان بقية الأقطار العربية التي كانت بمنأى عن « قلب العروبة النابض ». ان جسورا غير جسور القناة قد شيدت طيلة الايام الماضية بين المشرق والمغرب، جسورا غير مرئية قد اقيمت بين الوجدان القومي والوجدانات الاقليمية التي ظلت ممزقة أمدا طويلا بين كافة الأحاسيس والمشاعر..

لقد حسمت الحرب هذه القضية المعلقة بين العقل والقلب، ومن هنا كان لا بد ان ينتقل شعار « قومية المعركة » من القول الى الفعل..

وسيكون حساب الشعوب عسيرا لكل من تغابى عن فهم هذا التطور الخطير..

— ٤ —

● من بين القضايا العديدة التي حسمتها الحرب أيضا قضية الرأي العام العالمي.. هذه المقولة التي كادت في الماضي أن تشل ارادتنا عن فعل القتال واستبداله بفعل الاعلام.

الاكذوبة الاولى في مقولة «الرأي العام العالمي» هي اننا ننسى احيانا كثيرة ان المقصود بهذا التعبير هو «الرأي الاوروبي والاميركي» فلو ان المقصود به هو شعوب وحكومات العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي ايضا لتغيرت وجهة نظرنا في الرأي العام العالمي... ان العنصرية الاوروبية والاميركية قد رسخت في أذهاننا أن رأيها العام هو الرأي العالمي، اي انها هي العالم.

وليس هذا صحيحا، فالرأي العام العالمي الحق يضم قارات العالم الخمس التي صوتت الى جانبنا في الامم المتحدة ومجلس الامن، ووقفت اميركا واسرائيل في العراء المطلق..

ومعنى ذلك بالتالي ان الرأي العام العالمي وحده لا يحسم شيئا.. وانما ارادة الشعوب هي البداية والنهاية.. والدليل الدامغ هو حربنا الدائرة الان.

لقد بدأت بعض الصحف الاوروبية تعكس مصالح «رأيها العام» على ضوء انباء القتال.. انها تغير رأيها من يوم الى يوم وفقا لآخر التقارير العسكرية القادمة من الجبهة.

وهكذا، فليس هناك رأي ثابت، وانما هناك شيئان: مصالح ثابتة

وواقع الحرب. وبراعتهم اليتيمة هي تكييف هذه المصالح حسب نتائج الحرب، فلا تصدقوهم حتى حين يصفقون.

أما اصدقاؤنا الحقيقيون، فهم اولئك الذين لم يشمتوا فينا عند الهزيمة، وهم الذين يشاركوننا - بأسلحتهم - مرارة القتال، وهم الذين لا ينتظرون منا شيئا بعد النصر.

١٩٧٣/١٠/٢٢

حارة اليهود
في الشرق الاوسط

الفقر والغنى من الألفاظ المطاطة التي من فرط غموضها تكاد ان تكون بلا معنى. اننا ـ مثلا ـ حين نصف عالمنا المعاصر ونقول انه مقسم الى دول غنية واخرى فقيرة نخطىء الى حد كبير. ويصبح الوصف اكثر دقة اذا قلنا ان هناك صراعا اجتماعيا في عالم اليوم يشطره الى نصفين: أولهما يحاول تطبيق العدالة بين البشر، ويخطىء ويصيب ولكنه يحاول. والاخر ينطلق من «عدم المساواة» بين البشر، فهو يحارب النصف الاول دون هوادة وبلا توقف.

والنصف الذي يحاول بالصواب والخطأ تطبيق العدالة، قد يكون غنياً بموارده الخام وانجازاته الصناعية المتطورة، وقد لا يكون. والنصف الاخر الذي تعتمد حياته على اللامساواة بين البشر قد يكون غنيا في هذه الموارد والانجازات، وايضا قد لا يكون.

والظاهرة الاستعمارية التي بلغت أوجها يوما في النازية والفاشية ليست في جوهرها الا ذروة نظام اللامساواة. وحين اتحدت الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي مع الديموقراطيات البرجوازية في الغرب ضد الوحش النازي الفاشستي، كان اتحادا يمثل الحد الادنى من الاتفاق الاجتماعي ضد عالم اللامساواة، رغم تباين النظرتين الاشتراكية والليبرالية لهذا المعنى.

واندحار هتلر وموسيليني في الحرب العالمية الثانية كان بشيرا قويا بأن حركة التاريخ تتقدم، وكان تجسيدا لمعنى الحرب الاجتماعي. هكذا ولدت

الظاهرة الثنائية بعد الحرب: على احد الوجوه ولد «النظام الاشتراكي» كظاهرة عالمية غير محصورة في بلد واحد. وولد ايضا «الاستعمار الجديد» بقيادة الولايات المتحدة الاميركية.

منذ ذلك الوقت اصبح العالم منقسماً بالفعل الى قوتين رئيسبتين هما الاشتراكية وحركات التحرر الوطني من جانب، والرأسمالية والاستعمار الجديد من جانب آخر. لم يكن تقسيماً بين الفقراء والاغنياء، وانما كان ولا يزال تقسيماً بين قوى العدل الاجتماعي والتحرر من الاستغلال، وقوى التفاوت الاجتماعي والنهب المنظم. ومن الطبيعي ان يتم العدل الاجتماعي لمصلحة الفقراء، وان يحدث التفاوت لمصلحة الاغنياء، ولكن التناقض حينئذ لا يكون بين مجموعة من الدول ومجموعة اخرى وفقا لمواردها الطبيعية وتقدمها الصناعي. ان هذا التصنيف يطمس الفوارق الاساسية بين نظامين وعالمين مختلفين جوهريا، أيا كانت درجات التطور المادي في كل منهما.

ومن الطبيعي كذلك ان يصبح التلاحم بين العالم الاشتراكي وحركات التحرر الوطني حتمية تاريخية تنجز خطوة جديدة في حركة التقدم الانساني. كما انه يصبح من الطبيعي بنفس المقدار ان تتلاحم الامبريالية الجديدة مع كافة الحركات العنصرية المتخلفة عبر التاريخ.

هكذا كان محتما ان تلتقي اميركا مع الصهيونية فهو لقاء المصير المشترك، اساسه الموضوعي تقارب النظرة الاجتماعية للصراع الطبقي في العالم. العنصر هو ذروة التفرد المعادي للمساواة، والعرقية ليست اكثر من بطانة حريرية لرأس المال المتوحش. وهكذا تبعث النازية والفاشية واقعيا لا مجازا، ولكن في عالم جديد، مرحلة جديدة من مراحل التاريخ. والطريف المأساوي في وقت واحد، ان النازية السابقة كانت تستهدف العنصر اليهودي ضمن بقية اهدافها، بينما النازية الجديدة تستهدف العرب ضمن بقية اهدافها، وتتخذ من اليهود انفسهم مخلب قط.

تغير المشهد ـ ربما رأسا على عقب ـ ولكن الحقيقة ثابتة لا تتغير.

كانت اميركا في الحرب الثانية من « حلفاء » العالم الحر ضد النازي، وكان اليهود من ضحاياه. أميركا الان هي النازية الجديدة، واليهود أنيابها التي تنهش لحم الشعوب. والحقيقة الثابتة، هي انه حين يحتدم الصراع الطبقي في العالم، فان قيادة رأس المال العالمي، تتحالف مع اكثر الجيوب عنصرية وتخلفا عن مجرى التاريخ.

هكذا تصبح « دولة » اسرائيل رأس جسر للاستعمار الجديد في منطقة الشرق الاوسط، رغم كل ما يقال عن كينونة اسرائيل المستقلة عن الولايات المتحدة. انها في خاتمة المطاف ليست اكثر من « كلب حراسة » لمصالح العدو الاميركي. وبالرغم من ان هذا الكلب مربوط بالسلسلة الاميركية، الا ان ذلك لا ينفي كونه مع الزمن قد شيد مجتمعا من الكلاب، له قوانين الغابة ومسؤوليتها ولغتها. ولا ينفي ان هذا الكلب هو الذي طارد آباءنا وامهاتنا واخواننا وابناءنا وبناتنا وزوجاتنا وأطفالنا في فلسطين. والسلسلة الاميركية لم تكن تشده عن النهش والمطاردة، وانما كانت ولا تزال جسراً ذهبيا يمده بالانياب والمخالب.

وبانتزاع ارضنا منا أمست بيننا وبين الاستعمار - كأي حركة تحرر وطني مشكلة قومية، ولكن في عصر الصراع الطبقي المحتدم على صعيد العالم، تفتح صراعنا القومي على مضمون اجتماعي بالغ الوضوح والاهمية. أرضنا المغتصبة ليست حيزا جيولوجيا فحسب، وليست تراثا تاريخيا فحسب، وانما هي بالاضافة لذلك كله « حركة اجتماعية تنشد التقدم » بانساننا، وبالتالي بالبشرية جمعاء الى مرحلة ارقى.

هكذا اكرر ان الحرب الدائرة الان ليست مجرد عمل عسكري، انها ايضا عمل اجتماعي، وصراعنا القومي فيها لتحرير الارض، هو في نفس اللحظة صراع اجتماعي لتحرير الانسان. اننا جزء لا ينفصل عن حركة الصراع الطبقي العالمية. وحين يقوم اغنياؤنا بمد يد العون الى قواتنا المسلحة، وحين يقوم فقراء اليهود قبل اغنيائهم بمد يد العون الى قوات

اسرائيل، فان رؤيتنا لواقع الحرب وطبيعة الصراع لا تهتز.

ان غنى الاغنياء منا لا يضعنا في مصاف «الدول الغنية» وفقر فقرائنا لا يضعنا في مصاف «الدول الفقيرة»، ولكن «وضعنا القومي» بغض النظر عن انظمة الحكم والقيادات التي تذهب وتجيء، هو الذي يهيء لنا مكانا خاصا في قلب حركة التحرر الوطني في العالم. اننا أمة زرع الاستعمار في قلبها شوكة تنمو كل يوم بدمائنا، واذا كان القلب هو الذي ينزف دما، فان هذا لا يمنع ان كل أعضاء الجسم ستصاب يوما بالتوقف، بالموت. اذا تركت الشوكة مغروسة، ستموت كل اعضاء الجسم من شعرات الرأس التي يغطبها التاج حتى القدم التي ترتدي حذاء ذهبيا.

والفقراء اليهود بالمقابل، وبكافة تجسيداتهم السياسية داخل اسرائيل وخارجها، في الوضع الخاص بالصهيونية العالمية وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، هم أدوات طيعة في مخالب الاستعمار الجديد، ولا يمكن بأية حال ان يكونوا «عنصرا امميا» في ظل الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في العالم.. هكذا أثبتت هجراتهم من الاتحاد السوفياتي، وهكذا برهنت احداث تشيكوسلوفاكيا وبولندا.. والافراد الاستثنائيون لا يلغون القاعدة بل يؤكدونها! ان الجيتو اليهودي لا يمكن ان يكون امميا، ولا بديل وسطا لديه عن الاحتماء بالمظلة الوهمية «دولة اسرائيل» أو حارة اليهود في الشرق الاوسط.

ونحن حين نردد دائما عبارة «عدالة قضيتنا»، فانما ينبغي ان نقصد بها هذا الشطر الاول من الصراع الدائر: وهو اننا قومية تدافع عن حدودها، بينما اسرائيل ليست قومية. كذلك فاننا جزء من حركة التحرر الوطني في العالم، بينما الجيتو الهودي لا يستطيع بحكم تكوينه ان يكون «امميا» في ظل الثورة. وهكذا، فهو محكوم عليه سلفا، طالما بقي في ثيابه العنصرية، بالانتماء الى الثورة المضادة العالمية، مجرد نفر في كتيبة الامبريالية المتقدمة على رأس جسر ممتد الى قلب الشرق الاوسط.

ان الوجود الاسرائيلي على اراضينا بالغ التشابك والتعقيد نجمله عادة في عبارة « الاستعمار الاجلائي الاستيطاني». في مواجهته لا نرفع شعار « الجلاء » بمعناه القديم حيث كان الاستقلال الشكلي يقدم الينا على طبق فرنسي أو بريطاني، في مواجهته نرفع شعار الثورة ».

وقد كان للمقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها فضل الريادة في رفع هذا الشعار بعد هزيمة ٦٧ لا لأن « الكفاح المسلح » هو طريق هذه الثورة فحسب، ولا لأن شعبنا بأكلمه يستهدف العودة الى ارضه فقط، وانما لأن الثورة تعني التحرير بمعنييه: تحرير الوطن وتحرير الانسان.

كما كان لمصر وسوريا فضل الريادة بعبور الهزيمة عن طريق الحرب.. فالحرب أيضا هي ذروة اختمار العملية الاجتماعية التي ظلت تغلي تحت الارض وفوقها سنوات طويلة. انها بالاستمرار وحده، بداية الثورة العربية الشاملة.

وحين تستجيب بعض الانظمة العربية والقيادات غير المؤهلة طبقيا للمضي في مسيرة الثورة لبعض مطالب الحرب، فاننا نشكرها ونتجاوزها معا. نشكرها على انها لم تفقد حسها القومي ايا كانت تحفظاتنا على غاياتها ووسائلها، ونتجاوزها الى ما هو أهم.

الى مواصلة القتال... حتى لا تجهض الثورة! حينذاك تضاف حربنا الراهنة الى سجل محاولات الانسان المعاصر للانتصار على القهر بكافة معانيه.

ملاحظة: كتبت هذه الكلمات قبيل قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار، ورأيت ألا أحذف منها حرفا.

١٩٧٣/١٠/٢٩

الخاتمة . . نقطة البداية ؟

● الحرب عمل اجتماعي لا ينتهي بتوقف اطلاق النار. وميدان القتال، هو ذروة اختمار العملية الاجتماعية، ولكنه ليس خاتمتها. انه، فقط، نقطة في السياق. جبهة القتال هي امتداد ساخن لبقية الجبهات، وبقدر ما يصلح هذا الامتداد لان يكون نهاية فانه يصلح بنفس المقدار لان يكون بداية. الحرب هي قمة الجدل الاجتماعي، فالوطن الذي دخل ساحتها لن يكون هو هو الذي خرج منها.

والحرب العربية الاخيرة ليست حصادا للسنوات الست السابقة عليها فقط، كما ان هزيمة حزيران لم تكن ثمرة سنوات معدودة قبلها. الهزيمة والحرب كلاهما يجسدان الحركة الثورية في بلادنا بين المد والجزر. طبقات تذهب وأخرى تجيء، قيادات تمضي واخرى في الطريق، أجيال تموت واخرى تولد.

ولقد كانت مشكلة المشكلات في الوطن العربي قبل الحرب الاخيرة، هي ان مخاضا عسيرا تعانيه امتنا في صمت حينا وبضجيج احيانا. وقد كانت هزيمة حزيران اجهاضا أليما لهذه الأمة الفقيرة الجاهلة المقهورة. ولكنها أبدا لم تكن عقيما. لقد أنهكها التخلف والعبودية، ومع هذا تحملت بصبر الانبياء أهوال المرحلة المضنية التي عاشتها في تمزق بين المكتسبات القليلة والسلبيات المروعة التي تحاصرها من كل جانب.

وقد اكتشفت بعينها الداخلية التي ليست لأحد، انه من خلال هذه

المكتسبات تستطيع ان تفلت من حصار الظلمة. رأت في التعليم المجاني وقطعة الارض الصغيرة المتخلفة عن الاصلاح الزراعي والمشاركة في ادارة المصانع والشركات وارباحها، رأت في ذلك كله رغم الثغرات منفذا لها الى الحمل بجنين المستقبل. وكان اعداؤها يعرفون بنواياها فحاربوها بكافة الاسلحة، بدءا من السيطرة على مقاليد الامور وانتهاء بهزيمة ٦٧ مرورا بتشويه «المكتسبات القليلة» التي كانت تحرص عليها حرصها على الحياة.

ولم تستطع ويلات الفقر والتخلف والقهر ان تحرمها من اتخاذ «حزيران» نقطة انطلاق جديدة. راحت تتعلم وتشاغب وتضع اعداءها في مأزق لا فكاك منه، ذلك أن الاحتلال الاسرائيلي الجاثم على الارض، كانت الصخرة التي تتحطم فوقها كافة محاولات الاجهاض التالية للهزيمة. كافحت باصرار وعناد مذهلين مختلف الاجتهادات والتبريرات لتصفيتها. وطرحت شعار «الحرب» مخرجا لكل من يهمه الامر.

وكانت تعلم ان «تحرير الارض» هذه المرة ليس ككل المرات. كانت تعلم ان التحرير لا بد ان يبدأ من القلب ليخلص القدم المخنوقة، فاذا حدث وبدأ من القدم فلا بد ان يعود الى القلب من جديد. ان التحرير الشامل ـ أو الثورة ـ هو الحرب المطلوبة، هو الجنين الذي حملت به أمتنا. ان الانسحاب والجلاء وغيرهما من شعارات حروب الاستقلال، لا تمت بصلة قرابة الى طبيعة المرحلة التي نجتازها، ويجتازها العالم معنا. الزمن لم يتوقف على اعتاب ١٩٥٦، بل لقد هرول بعشرات التغيرات العميقة في بنائنا الاجتماعي. ولم يعد ميسورا في عصرنا مثلا لأحد الشعوب الحديثة الاستقلال ان تتحرر من قبضة الاحتلال وتمضي في طريق النمو الرأسمالي، بل اصبح محتما عليها ان تختار بين الارتباط غير المرئي بالاستعمار الجديد أو أن تدخل مرحلة التحول الى الاشتراكية، وأصبحت الثورات الوطنية ـ من ثم ـ تحمل في احشائها احد هذين الاحتمالين. وبرهن «الواقع» فيما يسمى بالعالم الثالث على صحة هذا التحليل، بالصراعات الدموية التي سقطت فيها

التجربة بين انياب الامبريالية من غانا في افريقيا الى اندونيسيا في آسيا الى كثير من اقطار اميركا اللاتينية. ولكن التجربة، ايضا، نجحت. بلغت ذروة النجاح في بلد مثل كوبا، وتشق طريقها الى النجاح في بلد كفيتنام، وتحاول تلمس هذا الطريق في قلة نادرة من تجارب الوطن العربي.

اذا كانت هذه السمة من متغيرات العصر، ان لا حل وسطا بين الارتباط بالاستعمار والاستقلال المفتوح على التغير الاجتماعي، فاننا لسنا استثناء او شذوذا في هذا العالم الحي المتحرك على الدوام. والزمن - اكرر - لم يتوقف بنا عند اعتاب ١٩٥٦ على سبيل المثال، وبقية تواريخ «الاستقلال» في ارجاء الارض العربية. لقد تغيرنا، وتغير بناؤنا الاجتماعي تغيرات عديدة وعميقة، من شأنها ألا تسمح لخيالنا السياسي ان يتصور حربنا الاخيرة كما لو كانت حربا تقليدية من أجل الانسحاب أو الجلاء أو الاستقلال بمعناه القديم.

وعدونا على الحدود، وفيما وراء البحار، يعي ذلك جيدا. ومن هنا كان الارتباط بين اميركا واسرائيل مدعوما بأكثر من سبب وسبب. ان اميركا - قائدة الاستعمار الجديد - تعلم اكثر من غيرها ان التطور الاجتماعي المستقل لمصر او سوريا او العراق - مثلا - معناه الوحيد هو الانسلاخ نهائيا عن عجلة احتكاراتها. واسرائيل تعلم اكثر من غيرها ان «التقدم الاجتماعي» للوطن العربي يرسم لها مقبرة لامعة في الشرق الاوسط. وهما معا يريان اكثر من غيرهما ان الصراع لا يدور في جوهره حول «قطعة من الارض» فقط، وانما حول ما تجسده هذه القطعة من الصحراء او الماء، من معاني التحرير الشامل للانسان العربي، تحريره من الفقر والتخلف والقهر، تحريره من أن يكون عبدا للاستغلال المحلي أو قنا في سوق الرأسمالية العالمية. وبالتالي، كانت استعادته «القومية» للارض، هي في نفس اللحظة استعادته لنفسه من نظام يغرب وانتماؤه لنظام يشرق.

عدونا كان ولا يزال اكثر وعيا من هؤلاء الذين قاموا بين ظهرانينا

يقولون ـ منذ شهور فقط « اننا نفرظ في سيناء ولا نفرط في عقيدتنا » . .
ليتهم شاهدوا مصر وابطالها وهم يلثمون رمال سيناء ويهتفون من عمق
الاعماق « الله اكبر » ، وليتهم شاهدوهم وهم يرفضون الافطار حتى يحرروا
الموقع! فلا تناقض ـ عند اصحاب المصلحة الحقيقيين في التحرير ـ بين
العقيدة الثاوية في اللاشعور، واللهفة المحرقة الى الخلاص. ان رمال سيناء
بالنسبة لهؤلاء لم تكن تعني حيزا جغرافيا مفقوداً استردوه فحسب، وانما
كانت تعني لهم في الصميم حيزا اجتماعيا جديدا يتسع لطموحاتهم واشواقهم
الى مجتمع افضل. والضابط الكبير الذي خانه التعبير عما رآه من جنوده
وهم يعانقون الموت باندفاع أذهله عن وعيه فقال « لقد تحولوا الى أبالسة
لا أعرفهم من قبل » هو صادق في شعوره، وان كان بعيدا بفكره .

ان المقاتل العربي الذي رأيناه هذه الايام مشدوهين كأننا امام معجزة
خارقة، كان موجودا في حزيران ٦٧ ولكنه لم يحارب . نجح « الجميع » في
اجهاض الحرب وبداية الثورة . ولم تمض السنوات الست السابقة عبثا .
كانت الأم العظيمة تحاول من جديد، واجهت العديد من النكسات ببسالة
المحاربين وصفاء القديسين . كانت تعلم « انهم » يعلمون! حين طرحت في
الشارع، جهارا، اسم مولودها القادم « الحرب » لم تكن من السذاجة حتى
تتوهم انهم لن يتعرفوا على اسمه الحقيقي « الثورة »!

وهكذا دخلت مع « الجميع » معركتها الصامتة والعلنية في وقت واحد .
لقد وضعتهم بهذا الاسم ـ الحرب ـ في مأزق تاريخي، فالاحتلال
الاسرائيلي الجاثم على الأرض، ظل الصخرة التي تحطمت عليها كافة
المحاولات والاجتهادات والتبريرات لاجهاضها من جديد . كانت قد
تعلمت من التجربة، بل والتجارب السابقة وكانت قد استطاعت أن تنقذ
ما يمكن انقاذه من « المكتسبات القليلة » . وكانت « ذكية » فمن يجرؤ على
الوقوف ضد « الحرب »؟ ان الطريق الطويل الى المساومة والتراجع مسدود،
حتى بأكتاف الأعداء الخارجين في واشنطن وتل ابيب .

وهي لم تحدد موعد الحرب، ولكنها كانت صاحبة القرار. وهي قد حددت شكل الحرب ومضمونها، ولا يهم ان الأمور قد سارت بعدئذ على هذا النحو أو ذاك، وانما المهم ان الحرب قد بدأت.

ووقف اطلاق النار؟ حتى هذا أيضا لا يهم، فميدان القتال ليس خاتمة المطاف، انه نهاية وبداية.. والقتال برهن على العديد من الفروض بالايجاب، وفي مقدمتها: ان الألوف المؤلفة من شباب الجامعات الذين رفعوا شعار الحرب منذ ٦٨ الى ٧٣ لم يكونوا هازلين، وانما هم قد أثبتوا في الميدان بشهادة الدم، انهم قادرون على انجاز الشعار. وان هذه الألوف المؤلفة من الضباط الصغار وصف الضباط والجنود، لم يكونوا في تظاهراتهم واعتصاماتهم واضراباتهم وهم بعد في الجامعات والمعاهد، تعبيرا عن «فورة شباب» وانما تجسيدا لثورة أمة. وان هذه الألوف المؤلفة من أبناء أعظم الأجيال قاطبة، قد نفذت أقسى شروط الحرب وهو الفداء بالموت، وهو الشرط الوحيد الذي تملكه النفس.

أما بقية الشروط التي لم تنفذ وأدى غيابها الى نتائج الحرب الحالية، فانها لن تضيع. ان الألوف المؤلفة من الشباب حين طرحوا شعار الحرب، طرحوا في نفس الوقت عديدا من التزامات النصر. و «الجميع» يعلم ان الوفاء بهذه الالتزامات يعني الموافقة على الثورة.

والأمور ليست بهذه البساطة واليسر، فالحرب ربما تكون قد انتهت، ولكنها على الوجه الآخر أعلنت بداية الثورة الحقيقية.

١٩٧٣/١١/٥

عروبة مصر . . وامتحان التاريخ

لست أعرف الجواب الذي رد به الوزراء العرب على مستر نيكسون حين اجتمع بهم أثناء الحرب الأخيرة وقال ضمن حديث طويل « لا أعرف ان مصر بلد عربي ». ولأن الحديث الطويل لم تنشر منه الى الآن سوى شذرات قليلة، فانني لا استطيع أن أتنبأ بالسياق الذي وردت فيه هذه العبارة. ولكني أستطيع أن أتخيل ان الرئيس الاميركي لم يكن يحاضر السادة وزراء الخارجية العرب في فلسفة التاريخ والحضارة. وانما هو، فيما أتصور، كان يعرض لمنطق الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط. وهو المنطق الذي لا يختلف في جوهره عن استراتيجية الاستعمار الغربي منذ مد البصر الى هذا الجزء الحيوي من العالم، وانهارت التحالفات بينه وبين الامبراطورية العثمانية. لم يكن هناك جديد في حوزة نيكسون ليضيفه الى تخطيط الاستعمار الفرنسي ومن بعده الاستعمار الانجليزي. بل ان الاستعمار التركي، تحت راية الوحدة الاسلامية، لم يكن يتردد في اصطناع التجزئة وافتعال الانفصال بين أرجاء الوطن العربي حين تعوزه ضرورات السيطرة.

هكذا ظلت الأرض العربية نهبا للتقسيم والتوزيع من جانب الاستعمار بكافة أشكاله ومراحله. وكان التركيز الرئيسي دائما، يقع على أهمية عزل مصر أولا، ثم تتوالى بعدئذ ـ بيسر أكبر ـ عمليات التفتيت المنظمة لوحدة العرب.

لماذا ؟ ببساطة، لان قيام امة كبرى في هذه المنطقة الحساسة من العالم، يهدد في الصميم الاستراتيجية العالمية للامبريالية والاستعمار الجديد. ان قوة

عظمى في هذا الحيز الجغرافي الذي يكاد ان يكون « مفصلا » لقارات ثلاث، وفي هذا الحيز الجيولوجي الغني بالطاقة، وفي هذا الحيز البشري الكثيف.. لا شك انها سوف تصطدم بقوى الاستغلال الاستعماري اصطداما مباشرا سواء في حرمانها من احتكار السوق العالمية او من استيراد الخامات الاولية بأبخس الاسعار او من الايدي العاملة الرخيصة.

ان كل قطر عربي على حدة لا يصنع هذه « القوة العظمى ». وكان الاستعمار ينظر دوما الى المستقبل. كانت رؤيته الى الاوضاع العربية ديناميكية الى حد بعيد. كان « العلم » يقول له ان التخلف العربي ليس قدرا ميتافيزيقيا هابطا من السماء ولا فكاك منه. وكان « العلم » يقول له ان اليقظة العربية حين تحدث لن تكون شريكا ولو صغيرا لأحلامه الاستعمارية في السيطرة على العالم. وكان « العلم » يقول له ان الحكم العربي سيتحول مع الزمن الى انفجار كيفي جديد تماما.

لذلك كله كان هم الاستعمار دائما هو تأجيل الكارثة بالتخطيط الدؤوب لعرقلة الاسراع العربي نحو هذا المستقبل. راح يعمل بلا هوادة لتكريس التخلف في ديارنا، وتحويل الكثافة البشرية الى دويلات عاجزة، وحقن الشرايين الاقتصادية بمختلف الامصال الواقية من الثورة الاجتماعية.

ولكن « عزل مصر » ظل في مقدمة جدول الاعمال. كان يدري - ربما اكثر من بعض العرب - ان مصر هي همزة الوصل الاساسية بين ارجاء الوطن العربي، وانها بتاريخها وجغرافيتها وحضارتها، بماضيها وحاضرها ومستقبلها، هي قلب هذه الامة. وكان عليه ان يضعف هذا القلب الى اقصى درجة ممكنة، مادام ايقافه مستحيلا.

ويجب الاعتراف بأن الاستعمار نجح احيانا كثيرة في اضعاف هذا القلب وانهاكه. سواء طيلة المرحلة السابقة على حركة ٢٣ يوليو ٥٢ او المرحلة التالية لها. غير ان « المرحلة التالية » بالذات شهدت أوار أكثر المعارك ضراوة. ذلك ان المرحلة الاميركية من الاستعمار العالمي كانت

اكثر ذكاء وعنفا. هذا على الشاطىء الغربي. اما على الشاطىء العربي فقد كانت الناصرية انجازا تاريخيا للفكرة العربية على ارض مصر.

كان الاميركيون يستهدفون عزل مصر نهائيا عن المحيط العربي، وكان عبد الناصر اول حاكم مصري في تاريخنا الحديث (اي منذ محاولات محمد علي وابراهيم باشا) يرى البعد الاستراتيجي لمستقبل مصر العربي. وقد عانت هذه الرؤية الصحيحة الويلات والاهوال على دروب التطبيق. وقد استفاد الاستعمار والرجعيات المحلية بصورة رئيسية من هذه الاخطاء. وربما كان المد الانعزالي داخل مصر الذي يتألق بين الحين والآخر هو الثمرة المرة لهذه الاخطاء.

ولكن يبقى انجاز عبد الناصر تاريخياً في هذا الصدد. ذلك انه رغم كل الويلات والاهوال، لم تعد «عروبة مصر» فكرة ثقافية معزولة عن الجماهير، بل اضحت من الهموم الشعبية التي تؤرق ليالي الناس وايامهم. لقد اخرج عبد الناصر الفكرة العربية من القمقم، وكان نجاحه في طرحها على الصعيد الجماهيري الواسع هو العمل الذي ادعوه انجازا تاريخيا.

وربما كانت أكثر الجوانب سلبية، تلك التي أثمرتها الصراعات النظرية العقيمة حول القومية والامة والعناصر المادية والمعنوية التي تشكلها. ذلك انه كان من اليسير دائما على كل فئة من المثقفين ان ترد على الاخرى بما لا حصر له من الشواهد التي تدحض هذا الرأي او ذاك. ولكن الشعب العادي البسيط الذي خرجت منه الألوف المؤلفة خلال الحقبة الماضية الى كافة ارجاء الوطن العربي، برهنت بصوابها واخطائها على ان مصير مصر العربي هو المصير الوحيد. والالوف المؤلفة من الطلاب المصريين الذين تمردوا على هزيمة ٦٧ كان اكتشافهم الرئيسي في مختلف بياناتهم ومنشوراتهم هو ان القدس وغزة والجولان وسيناء ارض واحدة وشعب واحد امام عدو واحد ومصير واحد. ومئات الكتاب والفنانين المصريين الذين ارتبطت اسماؤهم واعمالهم بمنابر الثقافة العربية خارج مصر، والذين شاهدوا بعيونهم وسمعوا

بآذانهم واحسوا بوجدانهم ان قراءهم في سوريا والعراق والسودان وليبيا والمغرب وتونس، لا يقلون كما وكيفاً عن قرائهم في مصر، ايقنوا بوحدة الانتماء المصيري لابناء الامة الواحدة. وعشرات الوفود العمالية والفلاحية والاقتصادية والتنكولوجية التي عاينت على الطبيعة الامكانيات والطاقات المختزنة في باطن الأرض العربية وعلى سطحها آمنت بأن وحدة المصير لها مدلول مادي بحت ومعنى واقعي تلمسه اليد، جنبا الى جنب مع المشاعر والتقاليد والقيم.

التجربة الحية اجابت على سؤال عبد الناصر اكثر كثيرا مما اجابته اجهزة القهر والبيروقراطية.

التجربة الحية أجابت على سؤال المثقفين أكثر كثيرا مما أجابتهم صراعاتهم النظرية التي لا تنتهي.

التجربة الحية أجابت الاستعمار أيضا. ولكنه لم يفقد الحيلة في يوم من الأيام.

وحيلته هذه الايام هي ابرع الحيل وفي أخطر الاوقات.

لقد وجد على أثر حزيران ٦٧ من يقول داخل مصر ان العرب ـ والفلسطينيون خاصة ـ هم السبب في احتلال سيناء. وبعد اكتوبر ٧٣ يستمع لمن يقول داخل مصر انها فرصتنا لنستريح نهائيا من العرب والفلسطينيين ونسترد سيناء « ونبني بلادنا »!

ومن المؤكد ان مستر نيكسون حين قال انه لا يدري ما اذا كانت مصر بلدا عربيا، كان على علم بكل ما يقال الان على لسان اقلية من البرجوازية المصرية داخل مصر. ومن المؤكد انه سيحاول ترجمة رأيه ـ الذي لا علاقة له بفلسفة التاريخ او الحضارة ـ الى ارقام.. وستقوم لجنة المعونات الامريكية للبلدان الاجنبية وشركات البترول والتصدير وغيرها بتحويل الارقام الى وقائع واحصائيات.

ولكن هذا كله لن يفيد مصر.. فتجربة اليونان وتركيا واميركا اللاتينية تقول العكس: ان الدولار الامريكي قد يفيد طموحات بعض شرائح الطبقة المتوسطة، ولكن مجموع الشعب يزداد فقرا وقهرا.

وسوف تحاول اميركا ان تغرق الشعب المصري في «مشكلاته الداخلية» حتى ينطوي على نفسه ويتقوقع.. ولكن هذا الشعب من خلال هذه المشكلات الداخلية نفسها يدرك أكثر من الآخرين ان هناك مفتاحا واحدا لحل الازمة هو انتماؤه المصيري للامة العربية، بحركة نضالها من أجل التحرر القومي والتقدم الاجتماعي.. أما المفتاح الامريكي الاسرائيلي فهو من معدن مزيف ولا يقود الا الى سراب.

١٩٧٣/١٢/٢٤

اسرائيل . . « وعزل مصر »

كانت اسرائيل ولا تزال أخطر المشاريع الاستعمارية لعزل مصر عن المصير العربي. ولكنها أبدا لم تكن المشروع الوحيد. منذ أسس محمد علي الدولة الحديثة في مصر، بمعزل عن السلطة العثمانية، كان الأفق العربي هو السماء الممتدة لكل حاكم مستنير. هكذا جاء ابراهيم باشا من بعده مدركا ان دعائم الدولة الحديثة لن تتوطد بغير وحدة عربية مركزها مصر. وأيا كانت التفسيرات التاريخية والاقتصادية والسياسية، لفتوحات محمد علي وابراهيم باشا، فان الحقيقة البارزة التي تبقى بعد كل تفسير هي ان مصر المستقلة لا تستطيع الحفاظ على استقلالها بمعزل عن الارتباط العربي، مهما كان شكل هذا الارتباط ومضمونه.. فكلاهما قابل للتطور من عصر الى عصر. ولأن تركيا كانت قد تحولت الى « رجل مريض »، فقد تنبهت الامبراطوريتان الفتيتان الانجليزية والفرنسية الى خطورة الهدف الذي يرمي اليه محمد علي ومن بعده ابراهيم باشا: ان اقامة دولة حديثة في مصر المستقلة عن الاستانة، وانتمائها الى محيط عربي مترامي الاطراف، يعني قيام « قوة عظمى » في أكثر مناطق العالم الحديث حساسية وخطورة على مستقبلهما الامبراطوري، من ناحية الطاقة المادية أو البشرية أو الحضارية، او من ناحية المركز الجغرافي الدقيق الذي يكاد يجعل من هذه المنطقة « قلب العالم ». لذلك تآمر الانجليز والفرنسيون معا على « الدولة الحديثة » بفك عرى الارتباط بينها وبين المشرق العربي، ثم اصبحت بعدئذ لقمة سائغة بين انيابهما يتبادلون نهشها حيناً ويلتهمونها في جميع الاحيان.. وظل

الاحتلال الفرنسي فالاحتلال الانجليزي لمصر بمثابة الحصار الجهنمي لدور مصر العربي، حتى اقبلت حركت ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر، وكان اول حاكم مصري في العصر الحديث يشير الى هذا الحصار.

ولم تكن حركة ٢٣ يوليو مجرد رد فعل للاحداث الداخلية في مصر التي تفجرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وانما كانت أيضا من احدى الزوايا رد فعل لحدث عربي خطير هو الحرب العربية الاسرائيلية الاولى التي انتهت بمأساة ١٩٤٨. وهكذا كان المصير العربي لمصر بعدا رئيسا في تجربة عبد الناصر. لم تكن المشاعر المقدسة تجاه فلسطين وحدها التي صاغت هذا البعد، لأن عبد الناصر في تقديري كان يعي وعيا نافذا ان فلسطين هي الطريق الى مصر، وان «قيام اسرائيل» هو الثورة المضادة لقيام الدولة العربية الحديثة.

ومن هنا لم يمر «حادث غزة» مرورا عابرا في مخيلة عبد الناصر عام ١٩٥٤، وانما كان القصف الاسرائيلي بمثابة انذار لحركة ٢٣ يوليو ألا تتجاوز «حدودها الاقليمية».

وكان العصر فيما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفا تماما عن عصر محمد علي، فالامبراطورية الامريكية تجيء والشمس تغرب على الامبراطوريتين الانجليزية والفرنسية، أما الرجل التركي المريض فكان قد مات. أي ان الاستعمار الامريكي كان ولا يزال منفردا بقيادة الامبريالية العالمية. ومن جهة أخرى كان التخلف الاجتماعي المروع في الوطن العربي وقد تجسد سياسيا في هياكل النظم الاقطاعية وشبه الاقطاعية، هو الأب الشرعي لحركات التمرد التي عرفتها بلادنا في أواخر الأربعينات. ولم تكن حركة ٢٣ يوليو بعيدة عن هذه المعاني كلها، لذلك كان «الجلاء» مثلا قرينا للاصلاح الزراعي .وكان حادث غزة «اشارة أولى» لخطة الاستعمار الجديدة في عزل مصر.

كان «عزل مصر» مجرد عنوان رئيسي، لخطة كاملة بدأها الاستعمار

الجديد غداة انتهاء الحرب مباشرة بتكريس « الوجود الاسرائيلي » في قلب العالم العربي. وكان الوجه الآخر لعملية العزل هو احتواء التمرد الاجتماعي داخل مصر بتقديم هبة الاستقلال الشكلي ودعم الهياكل الاقتصادية المهترئة من بقايا الاقطاع والنسيج الرئيسي، للبرجوازية المصرية الكبيرة. هكذا جاء مشروع ايزنهاور لملء الفراغ في وقته تماما، يحمله مستر جون فوستردالاس في توقيت مضبوط على ساعة القنبلة الاسرائيلية التي ألقتها احدى طائرات « جيش الدفاع » على غزة.

ورفض عبد الناصر « فكرة الفراغ » الامريكية وفهمت واشنطن الاشارة. وتداعت الحوادث بعدئذ « عالمكشوف ». كسرت مصر احتكار السلاح وعقدت الصفقة الشهيرة مع الاتحاد السوفيتي. ولم يكن الرفض الغربي لتسليح مصر مجرد احتجاج أمريكي على رفض عبد الناصر لمشروع ايزنهاور. وانما كان فهما امريكيا عميقا لاستراتيجية ٢٣ يوليو لتحرير مصر. لم يكن هذا التحريريعني الجلاء البريطاني فحسب، وانما كان يعني المصير العربي من ناحية والمصير الاجتماعي في الداخل من ناحية أخرى. وكلاهما مرتبطان عضويا وبصورة جدلية حية. و« اسرائيل » هي العازل الاستعماري الأكثر خطورة بين مصر ومستقبلها العربي والاجتماعي على السواء. واشارة غزة لم تكن شفرة سرية، ومشروع ملء الفراغ لم يكن هو الآخر برقية ملغزة، وحجب السلاح والمعونات الاقتصادية وتمويل السد العالي والضغط على البنك الدولي لم تكن كلها مصطلحات معقدة التفسير.

وكسرت مصر احتكار السلاح وأمم عبد الناصر قناة السويس. وسوف يتوقف التاريخ طويلا عند هجوم القوات الاسرائيلية على سيناء، بينما لم تكن اسرائيل تملك سهما واحدا في الشركة المؤممة. سوف يتوقف التاريخ ليقول ذات يوم ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عما يجري في تلك الأيام من شتاء ١٩٥٦ تحت سماء الشرق الأوسط. ولكنها اختارت لنفسها دور « الوسيط » الذي لا يسره بالقطع أن يستعيد الانجليز والفرنسيون

نفوذها الضائع في المنطقة، ولكنها من جهة ثانية لا يسرها أن تستحوذ مصر على حريتها واستقلالها، على عروبتها وتقدمها الاجتماعي بمعنى أدق. كان التأميم استقلالا اقتصاديا وتمهيديا لتحرير قومي شامل أوقد النيران في شرايين العرب من المحيط الى الخليج ولم يصبح عبد الناصر قائدا للثورة العربية الا منذ تلك اللحظة، على غير ما توقع الاستعماريون جميعا، رغم سرقة شرم الشيخ، فقد توالت الحركات الثورية العربية في مختلف أرجاء الوطن الكبيرو «تحرير فلسطين» هو الشعار الذي يعني تحرير الأرض العربية من التجزئة الاقليمية والاستغلال الطبقي معا. بل ان الوحدة القومية أضحت تعني في نفس الوقت التطور الاجتماعي.

ولم تستوعب القوى الوطنية والتقدمية درس السويس. وسوف يتوقف التاريخ مرة أخرى وطويلا بين السنوات التي تلت عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦١ وهي المرحلة التي حملت بين طياتها الهزات الكبيرة في صفوف الثورة العربية، اذ ارتفعت التناقضات الثانوية الى مستوى التناقض الرئيسي. ونتيجة لذلك تفرق الشمل الثوري وبلغ النجاح الاستعماري أوجه في الانفصال. كانت المقدمات الفكرية لهذه النكسة هي الفصل بين وجهي العملة الواحدة: الوحدة القومية والتقدم الاجتماعي. ولا بد أن يتأمل المؤرخ لهذه المرحلة تأملا عميقا دور الاستعمار الامريكي في تفتيت الحركة الوطنية العربية وتمزيق الصف الثوري. ذلك ان هذا الدور الذي مهد عسكريا لهزيمة ١٩٦٧. وكانت الخلخلة العميقة التي زعزعت أركان الدعوة القومية، هي ان التطورالاجتماعي كان يرشح الطبقات الشعبية لانجاز الثورة الوطنية والاجتماعية معا، ولم يكن التعبير السياسي مطابقا لهذا التطور. وهي الثغرة التي نفذت منها الولايات المتحدة واسرائيل عام ١٩٦٧.

كانت مهمتها ولا تزال هي عزل مصر عن انتمائها العربي، وكانت اسرائيل ولا تزال هي أخطر المشاريع الاستعمارية لتحقيق هذه العزلة،

سواء بالحرب أو بالسلام الموهوم. ولقد كانت المسافة بين القرار السياسي والانجاز العسكري في حرب اكتوبر ۱۹۷۳ هي الثغرة الحقيقية التي نفذت منها مرة اخرى الامبريالية الامريكية والاستعمار الصهيوني. وظل الهدف كما كان منذ البدء : الانفراد بمصر لعزلها عن الوطن العربي. وبما ان استقلال مصر لا يتحقق الا عبر ارتباطها العربي، فان عزلها هو في نفس اللحظة عدوان على استقلالها، وبالتالي ضرب أية امكانيات لتطورها الداخلي بالذات.

وهكذا يصبح عزل مصر عن الوطن العربي، عزلا لمصر عن مصر. ومن له أذنان للسمع فليسمع.

۱۹۷۳/۱۲/۳۱

القسم الثالث

مصر بين الاستقلال المهزوم والانتماء المنتصر

لايثير أية مخاوف أن يشعر المواطن العربي في مصر، باحدى درجات التكامل الحضاري أو ما يشبه الاكتفاء الذاتي. ولكن المخيف هو استغلال هذا «الشعور» سواء بالمزايدة أو المناقصة. ولقد حدث في مراحل مختلفة ان استفزت أطراف متعددة الشعور «القومي» لدى المواطن العربي في مصر استفزازا سياسيا مرتبطا بجذور اقتصادية أو ايديولوجية لا علاقة لها بالسياق التاريخي والواقعي للمشاعر القومية عند المصريين.

وقد كان الاستفزاز الاول هوالخلط الشديد بين القومية والدين من جانب بعض الذين رأوا في «الاسلام» جذرا يتيما لوحدة العرب. وكانت الدعوة الى الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الافغاني تحمل بشكل ما مضمونا معاديا للاستعمار.ولكن المصريين الذين لاحظواالامتداد العثماني للدعوة الاسلامية، تحفظوا عليها وقالوا بأن «مصر للمصريين» وليست للاتراك او الانكليز. وحين عادت الفكرة الاسلامية الى الظهور مع «الاخوان المسلمين» تناقضت بوضوح مع الفكرة العربية باعتبارهم لها مخططا يحول دون وحدة العالم الاسلامي الشاملة. وقد تسبب ذلك كله في بلبلة الاحساس القومي للمصريين الذين لايتخلون عن شعورهم الديني، ولكنهم لا يخلطون بينه وبين الشعور القومي.

وكان الاستفزاز الثاني من جانب «بعض» دعاة القومية العربية الذين خلطوا بين العرق والأمة بحيث بات الأمر مقصورا على هذا «الشكل

العنصري» المعادي لأي مضمون اجتماعي متقدم. وهكذا كادت الفكرة القومية التي قدمها هؤلاء أن تكون تبريرا نازيا للأسلوب الفاشستي في نظام الحكم. لأن الديمقراطية كانت «الجوع» المصري، فقد رفض المصريون بفطرتهم ـ التي رفضت من قبل التطرف الديني ـ هذه الراية العنصرية، وحلمها الامبراطوري العربي.

وكان الاستفزاز الثالث هو الاقليمية المصرية التي تتمسح حينا بالاسلام وأحيانا بالعروبة، ولكنها في جميع الأحوال ترفع شعار «مصر فوق الجميع» الذي جسدته فرق القمصان الخضر لحزب مصر الفتاة. ان التناقض الحاد بين الكيان القومي المغلق والصراع الطبقي العنيف الذي عرفته مصر بعد الحرب العالمية الثانية، دفع المصريين الى رفض هذه العنصرية الجديدة المضادة للصراع الاجتماعي.

وقد كانت هذه الاستفزازات الرئيسية الثلاثة ردود فعل مشوهة، ورؤية وحيدة الجانب، لحقيقة التكوين القومي في مصر. هذه الحقيقة التي ينبغي النظر اليها موضوعيا بمعزل عن مشاعرنا الدينية والعرقية والايديولوجية حتى نحصل في البداية على مقدمات صحيحة، تقودنا من ثم الى نتائج صحيحة.

هذه الحقيقة التي يمتزج فيها التاريخ بالجغرافيا في سياق حضاري موحد، تقول:

١ ـ ان هناك طبقات تكاد تكون جيولوجية وانثروبولوجية على صعيد الحضارة التي بدأت بالمرحلة الفرعونية ثم اليونانية الرومانية فالقبطية والاسلامية. وقد عرفت المرحلة الأولى (مصر القديمة) عصور الانفتاح والانغلاق بمعنى الانتصارات والهزائم. أي أن مصر في ذلك الوقت البعيد لم تكن تستطيع الحياة، الا وهي على اتصال بالعالم الخارجي وكانت تموت حين تفقد هذاالاتصال وتهزمها الجيوش المغيرة. أبدا لم يتمكن الفراعنة من الحل الوسط أو الانكفاء على الذات والانكماش داخل الحدود. كانوا اما منتصرين على الجيران القريبين والبعيدين، واما منهزمين من هؤلاء وأولئك.

وفي المرحلة الثانية عاشت مصر تحت سلطة اليونان والرومان، ولم تكن حركاتها الاستقلالية الا تمردات بقيادة الولاة الذين «استقلوا بمصر» عن أثينا أو روما. كانت اعلانا للعصيان أكثر منها استقلالا لمصر. وفي هذه المرحلة عاشت مصر المسيحية أسوأ العصور على الاطلاق... هو عصر البطولات حقا (تبدأ السنة القبطية بعام الشهداء الذي قتل فيه دقلديانوس ألوف المسيحيين المصريين) ولكنها البطولات التي أثمرت أديرة الصحراء والموسيقى الكنسية الحزينة.

واقبلت المرحلة الثانية والامبراطورية الرومانية تترنح وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة. بينما كان الاسلام حضارة فتية استوعبت الفلسفات القديمة والمعاصرة وحملت مشعل الحضارة الى عصر النهضة بعد ان أطفأته بيزنطه. وبالرغم من الاختلاف العقائدي بين المسيحية والاسلام، وبالرغم من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفتوحاته، فان انتشاره السريع في مصر كان انتصارا على الرومان لا على المصريين. وتدل الكتل البشرية العريضة التي دخلت الاسلام فورا، على ان الأمر لم يكن «غزوا» بالمعنى الاستعماري الحديث، والا لأبقوا على دينهم رغم الاستعمار. وانما يدل ذلك أولا على أن «جماهير الفقراء» التي بادرت الى اعتناق الدين الجديد قد تسلحت به في مواجهة الامبراطورية العجوز، تماما كما حدث لنفس الامبراطورية قبل ذلك في فلسطين حين كانت تدين بالوثنية وظهرت المسيحية كعقيدة جديدة للفقراء وسلاح ايديولوجي للعبيد. وحين اتخذ قسطنطين قراره السياسي باتخاذ المسيحية دينا رسميا للدولة، للسيطرة الدينية على الفقراء والعبيد، كانت الكنيسة الوطنية في مصر أبعد نظرا وأكثر صلابة فالتمست عديدا من الفروق الجوهرية بين الكنيسة البيزنطية والكنيسة القبطية، مما أبقى على روح الخلاف الأصيل: التناقض بين السادة والعبيد، بين المستعمرين وأصحاب الوطن. وحين أقبل الاسلام، حل المشكلة اللاهوتية الطافية على السطح بجذورها المادية الممتدة في الأعماق، وأصبح –

في أيدي المصريين ـ سلاحا فكريا رفيقا للكنيسة الوطنية في مطاردة الاستعمار الروماني بثيابه المسيحية المستعارة.

٢ ـ اذا كانت قد صاحبت الاسلام في البداية مظاهر الفتح، فقد كان ذلك موجها في الأساس ضد الرومان. كما ان دخول الغالبية الساحقة للمصريين في الدين الجديد قد سحب الأرض من تحت أقدام الفاتح باسم الاستعمار الاقتصادي والاستعداد السياسي. ذلك انه لم يعد من حق الحاكم الجديد ـ اذا كان انتشار الاسلام غايته وليست الجزية ـ أن يفرض على المؤمنين الجدد شيئا، لقد تساوى الفاتح بالمفتوحين، وتساوى المؤمنون المصريون بالمؤمنين في الحجاز ونجد. وهكذا حصلوا على استقلالهم من جديد. ولكننا بعيدا عن معاني الاستقلال في ظل الدولة الاسلامية المتشعبة الأطراف والمتعددة المراحل، نقول ان الاسلام الذي توغل في آسيا وحدود أوروبا لم يضف الى التكوين المصري بعدا عقائديا فحسب (يشترك فيه جميع المسلمين) وانما كانت اضافته الكيفية الى الروح المصرية هي البعد العربي. لم يكن ذلك لأن لغة القرآن هي العربية (فقد ظل المصريون يتكلمون القبطية فيما بينهم أكثر من ثلاثة قرون) وانما لأن الحضارة التي ظهر فيها القرآن، بكافة مقوماتها المادية والفكرية وبمختلف أبعادها التاريخية والجغرافية، قد تفاعلت مع الحضارة المصرية تفاعلا حاسما لا نظير له في تركيا وايران وأندونيسيا والهند وطشقند، بالقارة الآسيوية. كما انه، بلا نظير، في كثير من أقطار الشمال الافريقي بالمغرب وحتى اسبانيا في أوروبا. ان هذا التفاعل البعيد المدى والخطير الأثر هو الذي أدخل مصر، مع الفتح الاسلامي، رحاب مرحلة جديدة تماما في تاريخها الحضاري المتصل. وهي المرحلة التي ظلت طيلة قرون تغلي بعديد من التفاعلات الداخلية والخارجية، السلبية والايجابية، حتى أثمرت فيما بعد ما ندعوه بمصر العربية الحديثة.

٣ ـ ان مصر العربية الحديثة ليست امتدادا كميا للعالم الاسلامي، وانما

هي ثمرة كيفية للعالم العربي الذي خرج منه الاسلام، فلم يكن الأمر بالنسبة لها مجرد عقيدة دينية، وانما كان اضافة حضارية لقسماتها القومية المميزة. ومصر لم تفقد مسيحيتها بالاسلام بقدر ما ربحت عروبتها. عروبة لا علاقة لها بالعرق أو العنصر رغم كل ما يقال عن الهجرات القديمة والوسيطة والحديثة من هنا الى هناك وبالعكس. عروبة ليست وهما ميتافيزيقيا هابطا من أعلى، وانما هي داخل السياق التاريخي للمجتمع المصري تشكل رافدا يتجاوب بالمد والجزر والشد والجذب مع المكونات الأصلية والمستحدثة لسكان وادي النيل. عروبة تستمد جذوتها المتقدة من نيران الطبقات الشعبية ذات المصلحة الدائمة، منذ الفتح الاسلامي، في التقدم الاجتماعي. عروبة تحقق لمصر الاستقلال عبر الانتماء المنتصر لا بالانفصال المهزوم: وهو المعنى الرابض في التقاليد العريقة لمصر القديمة. عروبة تضيف لمصر ولا تنقص منها. عروبة لا تذيبها في بحر بلا حدود ولا قرار ولا تحاصرها كجزيرة مهجورة.

واذا كان القانون الداخلي لمصر - على مر التاريخ - هو انها لا تستطيع الحياة المستقلة الا عبر ارتباطها بالآخرين، وان البديل الوحيد لذلك هو الهزيمة، فقد برهن السياق التاريخي تأكيدا لصحة هذا القانون على عدة نقاط:

● الاولى هي أن ثمة «تيارا حضاريا مشتركا» بين شعوب المنطقة العربية قد بدأ مع الفتوحات الاسلامية وازداد تبلوراً في مواكبة الأحداث السياسية والاجتماعية.

● النقطة الثانية هي أن هذا التيار الذي تجلت ذروة ازدهاره في العصر الوسيط قد دخل مرحلة مظلمة من تاريخه مع سيادة الامبراطورية العثمانية، وانه قد استفاق على هراوة الحضارة الحديثة منذ حوالي قرنين من الزمن، تكون خلالها ما يمكن تسميته «وحدة المصير العربي» في مواجهة الاستعمار التركي والغربي بكافة جنسياته ومراحله.

● النقطة الثالثة هي ان « مصر مركز هذا المصير » بأحداثها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، هي العامل المؤثر الحاسم وان لم تكن الوحيد، هي العنصر الموجه، ضعفها يضعف بقية الأطراف وقوتها تقويها.

● النقطة الرابعة هي « الروح العلمانية » التي بزغت مع بواكير اليقظة القومية لا للحاق بركب الحضارة الحديثة فحسب، وانما لاستعادة جوهر الازدهار الذي عرفته الحضارة العربية الاسلامية في أوج مجدها.

● والنقطة الخامسة هي « التقدم الاجتماعي » فقد أثبت السياق التاريخي أيضا ان الطبقات صاحبة المصلحة في كل ما تقدم من اعتبارات هي القادرة على تغيير بوصلة التحول الاجتماعي (النظم والهياكل الانتاجية والأبنية التحتية والفوقية) نحو الأرقى والأكثر فاعلية وتقدما على طريق النهضة والاستقلال والمشاركة في صنع المصير البشري العام.

٤ - كانت الجغرافيا المصرية ولا تزال « اطارا » حضاريا ينبغي الوعي به وعيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ان هذا الشريط المائي الممتد طولا وسط الصحراء من الجنوب الى الشمال قد أثمر هذا الوادي الأخضر الخصيب والضيق في آن. هكذاتصبح الكتلة البشرية الكثيفة - والتي تتعاظم كثافتها مع الزمن - في مأزق الاحتياج الدائم، وهكذا أيضا يصبح صراعها عنيفا من أجل العدالة. وهكذا دائما حاول فراعنتها وأباطرتها وولاتها وحكامها وملوكها وأمراؤها أن يحلوا المشكلة بالغزوات المتتالية. ولكن المعادلة الصعبة لم تكن لتحل، لأن الغزو والغزو المضاد لم تكن له في أغلب الأحيان سوى ضحية واحدة هي الشعب البائس. لقد ظل الشعب المصري آلافا من السنين أسيرا للاختيار الصعب: أن يكون وقودا رخيصا في العجلة الحربية للحكام أو أن يكون أرضا تدوسها أقدام المحتلين.

كما ان هذا الشريط المائي الطويل بنظام الري التقليدي العريق قد أدى سلبا وايجابا الى مركزة الحكم مركزة شديدة صارمة. لقد أدى مثلا الى

ظهور « الدولة » بأجهزتها البيروقراطية المعروفة، وفي زمن تاريخي بالغ الاستثناء والتبكير. ولم يؤد - مثلا أيضا - لأن يكون الاقطاع المصري، كشبيهه في أوروبا، مجموعة من الدويلات المستقلة بنبلائها لأباطرة الصغار. ذلك انه لم توجد قط في مصر حواجز دائرية او مستطيلة او مربعة تشكل مانعا حصينا بين كل اقطاعية وأخرى، وانما كان استواء الأرض وتجاورها وتشابهها تشكل استمرارا مستقيما بين الاقطاعيات المصرية ولا يتيح - بنظام الري - الا سيطرة للحكومة المركزية. وهكذا كانت الدكتاتورية والقهر والعبودية جنبا الى جنب مع التنظيم والتمدن.

كذلك كان من شأن هذا الشريط المائي الطويل بواديه الأخضر الخصيب والضيق معا، انه ينبع من قلب أفريقيا ويصب في البحر المتوسط ليصبح قدر مصر الجغرافي، أن تربط بين قارات ثلاث: موقع يكاد يكون أسطوريا بمناخه المعتدل وصحاريه في الشرق والغرب تبدو كبوابة ذات وجهين، أحدهما يغري بالانكفاء على الذات والانكماش على النفس والآخر يغري بالغزوات والهزائم.

وقد حصدت مصر وشعبها سلبيات وايجابيات موقعها الجغرافي الدقيق. انها اذا لم تكن موئل حضارة الانسان الأول كما تذهب مدرسة كاملة من مدارس التاريخ الحضاري في العالم، فهي احدى أهم الحضارات الانسانية القديمة. وقد اتسمت، ربما لكثافة السكان والموقع الجغرافي نفسه، بالقدرة على الاستيعاب الايجابي الفاعل. انها بمرحلتها الفرعونية ومرحلتها اليونانية الرومانية القبطية ومرحلتها الاسلامية فالعربية الحديثة تصوغ اتساقا حضاريا نادرا، احتفظت في اطاره الحي المتدفق بكل جديد أتاها من هنا وهناك، وجسدت من « الكل » بناء متكاملا ذا طوابق متعددة. وكان الجنين الحضاري في بطنها بعد يحمل دائما بعضا من صفات الآباء والأجداد. هكذا نرى التفاعل بين دياناتها وأفكارها وقيمها رغم انتماء هذا الدين أو ذاك الى مرحلة سحيقة في التاريخ، وانتماء هذه الأفكار أو تلك الى مرحلة

وسيطة أو حديثة.

ويجب أن نتوقف طويلا عند بعض الظواهر «الفولكلورية» التي تدفع الكثيرين من المسلمين الى زيارة مقام قديس مسيحي والعكس ايضاً. بل واستمرار بعض الشعائر القديمة وقد ارتدت ثياباً مسيحية أو اسلامية. لا يكفي محاربة هذا «التخلف» أو «الوثنية» أو ما شئت لها من أسماء، وانما يجب تأملها أولا ودراستها بعمق. وحين يضع المصريون تمثال رمسيس في أحد أكبر ميادينهم، أو حين يعيد العراقيون أسماء بابل ونينوى الى بعض محافظاتهم، فان هذا لا يعني انحرافاً عن العروبة الا لدى الذين يرون المسائل مقلوبة بعيون دينية أو عنصرية... فمصر التي تهتم اهتماماً عظيماً بالآثار القديمة هي نفسها التي تهتم بالآثار القبطية والآثار الاسلامية. واراني اركز على هذه النقطة بالذات، لانني ارى القسمات النوعية المستقلة في العالم العربي لا تتناقض مطلقاً مع الفكرة العربية. بل انه بمنهج مختلف تستطيع هذه القسمات ان تغني العروبة وتثريها. منهج يضع كلتا يديه على الخصائص المميزة للشعوب، بدلا من ان يتجاهلها فتكون هزائم الانفصال والاقليمية هي الحصاد المر.

١٩٧٤/١/١٤

٢٠

انني أتصور هذا المنهج، بصدد تناوله لعروبة مصر ومعالجته للظواهر الانعزالية التي تقضي عليها، مؤسسة على الدعائم التالية:

أولا: الرؤية التاريخية الجدلية أي النظرة الاجتماعية الحية المتحركة البعيدة كل البعد عن أن تكون وحيدة الجانب ساكنة خارجة عن السياق المادي لوجود الانسان. بهذه الرؤية نستطيع القول بأن الأهمية العظمى للاسلام ـ كثقافة وحضارة ـ هي انه هيأ الأرض المشتركة لتطور شعوب هذه المنطقة من العالم تطورا متفاعلا في اتجاه التوحيد. انه بداية «التيار الحضاري» الذي انتظم مسار هذه الشعوب منذ الفتح العربي. ولم يكن التيار حضاريا بالمعنى التجريدي العازل للظاهرة الحضارية عن محتواها الاجتماعي، بل ان المقصود بالتعبير نقيض ذلك تماما، هو يعني شمول الظاهرة وتركيبها من عناصر متعددة مادية ومعنوية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية الى غير ذلك من مكونات. هكذا يصبح الاسلام بتشريعاته ولغته وقيمه نقلة حضارية جديدة لمصلحة الطبقات المسحوقة في ذلك الوقت، وهكذا جاء انتشاره في مصر تعبيرا عن اتجاه التقدم لهذه الطبقات نحو الاستقلال عن الامبراطورية الرومانية. انه لم يكن استقلالا بالأرض وحدها، وانما بالانسان أيضا. لم يكن الأمر «استعانة بقوات أجنبية» لتحرير البلاد من «اجانب آخرين».. والا ما استطاع الفتح الاسلامي الصمود في وجه حضارة عريقة كالحضارة المصرية، فقد كان من المحتم في حالة الاستعانة به ـ كأجنبي ـ ضد أجنبي آخر أن يبرز التناقض من جديد بين المصريين والاسلام. ولكن العكس تماما

هو الذي حدث، اذ بدأت التناقضات الأولى تذوب شيئا فشيئا. وقد تجسد ذلك في نقطتين هما الانتشار السريع للاسلام كعقيدة ثم انتشار اللغة العربية واستقرارها بل وتطورها. وأكرر ان الاسلام لم يجيء الى مصر كما لو كانت بلدا بلا تاريخ أو كما كانت شعبا بلا وطن. وانما هو أقبل على بلاد غنية بالتاريخ والحضارة، ومن ثم فلا بد ان هناك مناخا موضوعيا استقبل الاسلام كاضافة جعلت منه امتدادا لهذا التاريخ المتصل والحضارة المستمرة، ولم تجعل منه شيئا زائدا مغيرا يستوجب التخلص منه. هكذا لم يتحول الأمر ـ بعد جلاء الرومان ـ الى صراع بين المصريين والاسلام بل الى تفاعل. والنقطة الجديرة بالانتباه المركز هي ان جماهير الفقراء هي التي بادرت الى اعتناق الاسلام دينا. ولا يمكن أن يتم ذلك بالارهاب لشعب يتخذ من عام الشهداء بداية لتاريخه (السنة القبطية)، ان من دفع الجزية هم الأغنياء، ومن فضّل الدم هم أولئك الذين يشدهم الموروث نفسيا وروحيا الى الوراء. أما الغالبية الساحقة التي اعتنقت الاسلام فلا سبيل الى وصفها بالجبن أو الجهل، لأنه لا يمكن وصف حركة تاريخية لشعب كامل، حركة بقيت واستمرت وأبدعت، بالجبن أو الجهالة. وانما التفسير الصحيح هو انها اكتشفت بحاستها الاجتماعية التي لا تخيب ان الفتح الاسلامي لا يطرد الغزاة الأجانب لمصلحته وحدها وانما لمصلحتهم الذاتية قبل كل شيء.

غير ان الاسلام القادم الى مصر قد اختلف عن الفتوحات الفرعونية القديمة للأقطار المجاورة. الظاهرة هذه المرة عكسية في كل شيء، رغم اقترانها بأوجه شبه عديدة. كانت الغزوات المصرية القديمة للجيران بديلا للانفجارات الداخلية واتقاء لهجمات المغيرين. لذلك لم تشكل «زياراتهم» لفينيقيا اية نواة وحدوية او تفاعلا صحيا بين الشعوب. وانما كان «الصراع» هو جوهر العلاقة بين مصر الفرعونية والساحل الفينيقي. والقانون الذي يمكن استخلاصه من الصراع القديم هو ان مصر لا تستطيع الحياة المستقلة بمعزل عن ارتباط ما بالجيران، لأن البديل لذلك هو الهزيمة أمام الغزاة.

وحين جاء الاسلام الى مصر حقق لها استقلالها، لأول مرة، دون أن تكون غازية أو مغزوة، حقق لها ارتباطا جديدا هو التيار الحضاري المشترك بين شعوب المنطقة والذي كان الاسلام مصدره الرئيسي في اتجاه التوحيد.

ثم أخذت الظاهرة الحضارية تتبلور أكثر فأكثر حتى مرحلة «وحدة المصير العربي» في غمرة النضال ضد الاستعمار التركي والصراع مع الحضارة الغربية الحديثة منذ حوالي مائتي عام. كانت المأساة العربية مع السلطنة العثمانية دليلا قاطعا على ان الدين كعقيدة لم يكن ـ ولن يكون ـ هو عماد التكوين القومي. لقد أدى الاسلام دورا تاريخيا في قيام تيار حضاري عام، ولكن حين طفت على السطح السياسي مظاهر الطغيان التركي باسم الخلافة الاسلامية برزت المسألة «القومية» بمعزل عن الفكرة الاسلامية الجامعة للشعوب بالقهر، وكان المسيحيون من عرب المشرق من كبار دعاة القومية العربية لهذا السبب: «الدين لله والوطن للجميع» وليس للمستعمرين باسم الدين. وكانت مصر هي مركز الدعوة العملية الى العروبة، كما تجلى ذلك في تجربة محمد علي ومن بعده ابراهيم باشا. ان محمد علي مؤسس الدولة الحديثة في مصر حقا، ولكن طموحه الحقيقي كان «الدولة العربية الحديثة». وقد أخفقت التجربة لكون محمدعلي ـ مع الفارق ـ يشبه الرومان الذين «استقلوا بمصر» لحسابهم، ولم يحققوا لمصر استقلالها لحسابها. ولأن عصره كان مختلفا عن عصر الفتح الاسلامي الأول حيث كانت استجابة المصريين للحضارة العربية الوافدة ترتكز على أكثر من دعامة راسخة. ورغم ان الامبراطورية الخديوية في عهده كانت في زمن الشيخوخة الا ان الامبراطوريتين الغربيتين ـ الانكليزية والفرنسية، كانتا في عز الشباب.

ولأن مأساة محمد علي من احدى نواحيها انه لم يكن عربيا، فقد أبرزت تجربته ـ وتجربة ابراهيم باشا من بعده ـ المعنى الحقيقي لوحدة المصير العربي. لم تعد «الجامعة الاسلامية» هي قلعة النضال ضد الاستعمار (وتلك مشكلة الأفغاني أيضا) ولم يعد التيار الحضاري المشترك كافيا لأن يكون

راية هذا النضال. وانما تحددت شعوب المنطقة «العربية» وتقاربت مصالحها في مواجهة الأعداء الجدد تقاربا شديدا. لم تعد «وحدة العالم الاسلامي» هي الحلم الذهبي الذي مرغه العثمانيون في الوحل، وانما أضحت «وحدة المصير العربي» هي الهدف. والمصير العربي الواحد هو المقدمة الطبيعية لميلاد الأمة الواحدة وكمال تكوينها.

وعند نهاية الحرب العالمية الأولى كانت الشعوب العربية من الخليج الى المحيط قد أثمرت الظاهرة القومية ونقيضها: موضوعيا توفرت كافة مظاهر الأمة الواحدة، وذاتيا حالت الخريطة السياسية التي كرستها قوى الاستعمار الأجنبي والرجعية المحلية دون تجسد هذه الأمة في دولة واحدة. لقد ولد حينذاك، النفي والاثبات معا. وهي مفارقة تراجيدية نادرة الحدوث في التاريخ. والملاحظة التي يجب ألا تغيب عن بالنا مطلقا هي أن تداخل البرجوازيات القومية في المشرق طيلة نضالها ضد الاستعمار القديم والجديد هو السبب الحقيقي في تعاظم الشعور بالوحدة القومية بين شعوب هذه المنطقة، بينما كانت هناك «مصر» في الوسط تتمتع برجوازيتها بما يشبه الاستقلال النسبي فكانت الفكرة العربية شبه غائبة، أما المغرب العربي الذي يكاد يكون خاليا من المسيحيين فقد كانت الرابطة الاسلامية تعني سلاحا وطنيا ضد الاستعمار الذي يرفع راية الصليب. ورغم هذا الاختلاف في مستويات الشعور بوحدة المصير «العربي» كمقدمة للشعور بالأمة العربية الواحدة... فان ما حدث غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ يدعو للتأمل العميق. فقد بدأت ثورة ١٩١٩ في مصر وثورة العشرين في العراق وثورة ٢٥ في سوريا، وهكذا طيلة الثلاثينات والأربعينات، توازت وتقاطعت تواريخ الثورات من المحيط الى الخليج حتى انتهت الحرب العالمية الثانية والحرب العربية الاسرائيلية الأولى، وقامت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر.

لقد أكدت هذه الأحداث جميعها الملامح الوليدة للأمة الواحدة، هذه

التي كان الاسلام ـ كثقافة وحضارة ـ من العوامل الأساسية التي خلقت النطفة الأولى والتي ندعوها «تيارا حضاريا مشتركا» ثم كان غذاؤها الدامي في أتون الصراع مع الامبراطوريات الاسلامية والمسيحية على السواء فيما ندعوه بوحدة المصير العربي حيث تشكلت الصفات الرئيسية للجنين الذي سرعان ما تنبهت القوى الاستعمارية ـ بنظرتها التلسكوبية ـ الى خطره عليها في المستقبل فحاولت بكافة الحيل والألاعيب أن تحول دون مولده، حتى انها صنعت الدمى الشبيهة له وألبستها ثيابا براقة لتكون البديل للمولود الحقيقي. ولكن كافة الدمى المزيفة باسم الاسلام وباسم العروبة تحطمت وتناثرت في مهب الريح المناضلة من أجل الولادة الشرعية. الولادة العسيرة، وان تكن محتومة، فالمناخ ـ الأرض والانسان ـ مهيأ موضوعيا لأن يستقبل التاريخ أمة واحدة من المحيط الى الخليج.

ثانيا: الرؤية الطبقية للمسألة القومية، فاذا كانت القوميات الأوروبية قد ولدت في «السوق» فان القومية العربية تولد في غمرة النضال ضد الاحتكارات الامبريالية أي ضد السوق الرأسمالي العالمي. واذا كانت البداية في رحلتنا القومية هي أن ثمة تيارا حضاريا مشتركا قد انتظم شعوب المنطقة العربية بالفتح الاسلامي، فانه يجدر بنا ألا ننسى ان الاسلام كان ثورة اجتماعية لمصلحة الفقراء. وبالتالي فان تطور هذا التيار الى مرحلة «وحدة المصير العربي» كان على أحد الوجوه نضالا وطنيا ضد الاستعمار وعلى وجه آخر كان تجسيدا لطموحات طبقات جديدة حريصة على الأرض وأسواقها معا هي البرجوازيات الوطنية العربية. أما حركة القومية العربية ـ هوية الأمة العربية ـ التي تطمح لاقامة دولة واحدة من الخليج الى المحيط، فانها كانت تخفق كثيرا وتسبب مرارة الغالبية الساحقة من العرب حين كان ينفصل شكلها عن مضمونها في مخيلة دعاتها. انها ليست فحسب حركة معادية للاستعمار، وانما هي حركة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في الوحدة العربية. لقد آن الأوان لحركة القومية العربية أن تتطور الى مرحلة

أرقى، لأنها بالضرورة في عصر مختلف، من مرحلة التيار الحضاري ووحدة المصير، الى مرحلة النضال من أجل الدولة الاشتراكية العلمية الحديثة الواحدة. ان «اسرائيل» هي أحدث وآخر المشاريع الاستعمارية للحيلولة دون كمال تكوين الأمة العربية الواحدة، فاستقرارها تكريس للتجزئة السياسية، ومواجهتها ـ بهدف اقتلاعها من مكانُ القلب في أمتنا ـ لا يتم وفق استراتيجية تقليدية تهدف الى تحرير سيناء أو الجولان أو حتى فلسطين. وانما يتم ذلك وفق استراتجية ترى أن لا وحدة عربية بغير زوال اسرائيـل، وان هـذه الاستراتيجيـة لا يمكـن تجسيـدهـا وفـق المعطيـات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الواقع العربي الراهن. ذلك ان عديدا من الطبقات «الوطنية» المتربعة على عرش الحكم أو بعيدة عنه لا تشعر «بخطر اسرائيل» على كيانها الاقتصادي الا حين يزحف هذا الخطر الى حدودها، وعندئذ فأقصى ما تستطيعه هو الدفاع عن هذه الحدود و «بتسويات» سلمية ان أمكن. ان «اسرائيل» كمشروع استعماري فريد من نوعه في عصرنا، يستهدف القضاء على الأمة العربية ودولتها الواحدة لأنه يستهدف أصلا القضاء على التقدم الاجتماعي للعرب. لذلك كان النضال ضد هذا المشروع، ليس كفاحا وطنيا فحسب من أجل تحرير الأرض، وانما هو أيضا ثورة اجتماعية في بنية الأنظمة العربية بهدف توحيد الأمة العربية. وكما ان المفارقة المؤسية هي ان كافة مظاهر التكوين القومي للأمة العربية متوفرة، دون أن تتجسد هذه المظاهر في عناصر مادية فاعلة، فان المجابهة المطلوبة هي الأخرى لتجاوز المفارقة القائمة هي مجابهة استثنائية تتطلب النضال على عدة جبهات في وقت واحد: جبهة التغيير الاجتماعي والتحرير الشامل للأرض والوحدة القومية الكاملة.

ومصر هي مركز الدائرة في هذه المعادلة الصعبة. انه قدرها شاءت أم أبت، فسيناء مسألة عربية كما ان فلسطين مسألة مصرية. واذا كانت بعض القيادات المصرية قد فهمت العروبة أحيانا على انها تمصير العرب فقد آن

الأوان لتفهم القيادات المصرية ان المطلوب هو تعريب مصر. والعروبة بالنسبة للمصري ليست الشعار الأجوف والكليشيه المزيف. ينبغي أن يفهم ان الوجود الاسرائيلي في سيناء لم يكن « بسبب العرب أو الفلسطينيين » وانما العكس هو الصحيح، فالاسرائيليون في فلسطين بسبب مصر. الوجود الاسرائيلي في فلسطين هو العازل الاستعماري بين مصر وبقية أجزاء الوطن العربي، هو محاصرتها بهدف القضاء عليها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وثقافيا. والانتماء العضوي الحي للأمة العربية هو الجسر الوحيد الممتد بين المصريين ومستقبلهم على كافة الأصعدة والمستويات.

ولكن تعريب مصر يعني اقتصاديا التحول الى الاشتراكية، فالعمال والفلاحون والجنود المصريون هم الرقعة الأوسع بين الجماهير الشعبية ذات المصلحة الحقيقية في الانتماء العربي. والارتداد الى الاقتصاد الرأسمالي هو ثورة مضادة للوحدة القومية، لا لتحرير فلسطين بل لتحرير سيناء نفسها.. اذ أن مصير مصر الرأسمالية لن يكون أفضل حالا من مصير تركيا أو اليونان. وتحرير كيلومترات من الأرض بهدف عزل مصر عن انتمائها العربي هو لب اللباب في المؤامرات الاميركية الاسرائيلية الراهنة.

وتعريب مصر يعني التحول الى الديمقراطية، ديمقراطية الجماهير الوطنية كلها وحريتها في التنظيم المستقل وحقها الكامل في الحركة والتعبير. ذلك ان التفاعل العربي يحتاج الى المناخ الديمقراطي، أما القهر فيولد الصراع غير الصحي الذي يؤدي حتما الى حركات الانفصال المريرة. الديمقراطية داخل مصر، خطوة الى الأمام على طريق الوحدة العربية، على طريق الشعورالحار، بالانتماء الى الأمة العربية، فالقهر القومي بغياب الديمقراطية يؤدي الى التعصب الشوفيني والنازية.

وتعريب مصر يعني « العلمانية » أعرق تقاليد الفكر العربي الاسلامي واكثر تيارات الفكر المصري الحديث اصالة ومعاصرة. ان مصر التي انجبت طه حسين والعقاد وسلامة موسى هي نفسها التي انجبت محمد عبده وعلي عبد

الرازق وامين الخولي وخالد محمد خالد. وربما كان دستور الثورة العرابية هو اول دستور علماني في الوطن العربي.

بالاشتراكية والديمقراطية والعلمانية تتعرب مصر، وبالرأسمالية والدكتاتورية والثيوقراطية تنعزل مصر لتصبح جزيرة مهجورة محاصرة بالغزاة من كل صوب. وحين تصبح العروبة في وعي المصريين هي كل ذلك، لن يتردد احدهم في النضال عنها حتى الموت، لانه حينئذ يتوحد معها بكافة ابعاد كيانه المادي والمعنوي.. اما حين تتمزق الاوصال بين وجدانه المرشح للانتماء العربي وفكره المستلب، فانه يظل بين شقي الرحى غائباً عن الوعي.

ثالثا ـ اختلاف مستويات التطور الاجتماعي هو حقيقة موضوعية مستقلة عن رغباتنا الذاتية. انه لا يلغي الهوية القومية لامتنا العربية الواحدة، ولكنه يضيف ابعادا جديدة والتزامات عديدة. وتحتل مصر الان، بالنسبة لبقية ارجاء الوطن العربي، اعلى مستويات التطور لاربعة اسباب رئيسية هي:

- مجتمع طبقي كلاسيكي (لا طائفي)
- رسوخ مفهوم الدولة.
- تكوين حضاري متصل ومنفتح (الثقافة).
- كثافتها البشرية (طاقاتها الانسانية المختزنة)

وليس من شك في ان التيار الحضاري المشترك بين شعوب المنطقة العربية (الاسلام) كما ان وحدة المصير العربي (النضال ضد الاستعمار) قد اثمرا تاريخا ولغة وثقافة وتكوينا نفسيا لشعوب هذه المنطقة، مضافا الارض بطبيعة الحال. ويبقى «الاقتصاد المشترك» هو الحلقة الغائبة، بانعكاساتها الاجتماعية والسياسية، لتتم حلقات التعريف العلمي الكلاسيكي للامة وهويتها (القومية). لهذا فالقول بأن الامة العربية في دور التكامل والتكوين لا يعني بصورة ميكانيكية مبتذلة انها غير قائمة او مستحيلة القيام، بل على العكس فهو يعني ضرورة النضال من اجل حضور العنصر الغائب بانعكاساته الخطيرة

الاثر في التوحيد القومي وهو الاقتصاد المشترك. وقد برهن الاقتصاد الرأسمالي في الوطن العربي على انه عنصر مضاد للتكوين القومي الكامل. انه في عصر افول الاستعمار لا يستطيع ان يكون شريكا للامبرياليات العالمية ولا مستقلا عنها في نفس الوقت. واذا كانت «اسرائيل» هي المشروع الاستعماري الراهن لعزل الامة العربية عن بعضها البعض، ولعزل مصر بالذات عن انتمائها العربي، فان الاقتصاد الرأسمالي العربي يلعب هنا دورا سلبيا. ولا يمكن لاختلاف درجات التطور الاجتماعي ان يختفي بمجرد اعلان الوحدة بين بلدين وانما بانتهاجهما «اقتصادا مشتركا» قابلا للتطور. والطريق الوحيد المفتوح للتطور الاقتصادي العربي هو الطريق الاشتراكي.

ان تجاوز واقع التجزئة كتكريسها تماما.. فالديماغوجية القائلة بان لا فروق بين شعوب الوطن العربي تؤدي في خاتمة المطاف الى نازية مقنعة او طفولة يسارية، كلاهما يعادي جوهر الثورة العربية المطلوب انجازها لتحقيق الوحدة وتحرير فلسطين على الصعيد السياسي، والتحول الاشتراكي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

واحتلال مصر لارفع مستويات التطور الاجتماعي العربي يضعها في مركز المسؤولية ومركز الاحداث معا. فأي تطور داخلي في مصر نحو التقدم هو نقطة تحرزها الثورة العربية في الطريق الى الوحدة، وأية انتكاسة داخلية في مصر هي ردة للثورة العربية عن طريق الوحدة. ان الشعب المصري العظيم الذي عرف اول وحدة في التاريخ حين قادها الملك مينا من جنوب الوادي الى شماله منذ آلاف السنين، هو نفسه الذي دخل الاسلام على نحو لم يعرفه المستغربون، وهو الشعب الذي قاده عبد الناصر الى افاق جديدة للعروبة.. يعرف من سلبياتها اكثر من ايجابياتها، ان قدره الوحيد هو ان يكمل المشوار.

١٩٧٤/١/٢١

القسم الرابع

لا عَرَبَ بغَير مصْر
وَلا مصْر بغَير العرَبْ

الوطنية المصرية والقومية العربية ★

ربما كان هذا الكتاب عن «الوطنية المصرية والقومية العربية» هو اخطر وثيقة عن هوية مصر القومية في العصر الحديث، لعديد من الاسباب. أهمها انه حوار حي بين طرفين معاصرين، وليس اطروحة اكاديمية عن عروبة مصر. والحوار يعني ان هناك «مشكلة»، وان كل فريق يدافع عن وجهة نظره في ميدان للقتال، لا من قمة برج عاجي. ومن ثم فهو يورد حججه الثابتة المتأصلة الراسخة في العمق، على وجه السرعة دون ان ينتظر النجدة من كتب التاريخ او ارآء الآخرين.

ومن اكثر الاسباب التي تجعل من هذا الكتاب وثيقة فريدة في تاريخنا الحديث، ان الحوار الذي تشتمل عليه يأتي في وقت بالغ التحديد، هو زمن الصلح مع العدو القومي لمصر. ومن ثم فهو يكشف عن تلازم حتمي بين القول بأن مصر ليست عربية او القول بحيادها من جهة، وبين الاعتراف بالدولة الصهيونية والصلح معها بعد ثلاثين عاما من قيامها من جهة اخرى. بل ان هذا التلازم في الحقيقة متعدد الابعاد، وان كان محوره سلخ مصر عن هويتها العربية، ذلك ان له ابعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية هي المحتوى التركيبي للنظام الذي عبرت عنه اصوات الدفاع عن حياد مصر او عدم عروبتها.

★ حوار بين مفكري مصر من مختلف الاتجاهات حول عروبة المصريين.

ومن المهم ان نتذكر دائما نتيجة التحليل الاجتماعي ـ الثقافي الذي مهد به الدكتور سعد الدين ابراهيم لحوار المثقفين المصريين داخل مصر عن هويتها، اذ انتهى الى ان خمسة في المائة فقط هم الذين يقولون بحياد مصر أو عدم عروبتها وان خمسة وتسعين في المائة قالوا علنا وفي صحف النظام ورغم الارهاب، بأن مصر عربية. فاذا اضفنا اسماء الكتّاب الذين لم يتمكنوا من التعبير عن آرائهم داخل مصر فنشروها بالخارج ـ تكون النتيجة النهائية هي: واحد في المائة فقط مع مصر المصرية وتسعة وتسعين في المائة مع مصر العربية.

ولا بد من التحفظ ايضا بالنسبة لهذه النتيجة ذاتها، لأن توفيق الحكيم (٨٣ سنة) وحسين فوزي (٧٥ سنة) ولويس عوض (٦٥ سنة) من جيل ينقرض، بينما بقية الاسماء من الاجيال الحية الرئيسية في مصر المعاصرة. لابد كذلك من التنوية بأن هؤلاء الشيوخ يحتفظون للتاريخ ويتحفظون للمستقبل، كقول الحكيم بحياد مصر وكقول لويس عوض بالامن الاستراتيجي لمصر وكقولهم جميعا بثقافة مصر العربية. بل لا بد من الاشارة الى ان هؤلاء الشيوخ هم من رواد الفكرة المصرية في وقت مضى حين كانت فكرة ايجابية في معاداتها للاستعمار. ومن ناحية اخرى فهؤلاء الشيوخ كتبوا اعمالهم الاساسية ضمن سياق التراث العربي لمصر، حتى انه ليست هناك مسرحية لتوفيق الحكيم بالعامية، وحتى ان لويس عوض حين ترجم اليونان نقلهم في قوالب الشعر العربي الكلاسيكي. كذلك الامر مع نجيب محفوظ الذي لم يشترك في هذا الحوار، فانه لم يكتب قصة واحدة باللهجة الدارجة في حياته.فهم جزء لا ينفصل من التراث العربي، وقد اضافوا اليه سواء أرادوا او أبوا. وتراثهم فينا ومعنا يدينهم.

على اية حال، فقد وددت من التركيز على الاحصاء الاجتماعي ـ الثقافي الذي اجراه زميلنا الدكتور سعد الدين ابراهيم، ان اشير الى نقطة اولى في هذة المقدمة السريعة، وهي ان الغالبية العظمى من عقول مصر ووجداناتها

تقول في لحظة الحسم التاريخي بأن هوية مصر القومية هي انتماؤها التاريخي والراهن وفي المستقبل الى الامة العربية. وهو ليس جوابا فرديا على المسألة القومية، بل هو جواب جماعي من كافة الاجيال والينابيع الفكرية والانتماءات الاجتماعية، وفي ظل دولة تتبنى فريق الاقلية الشائخة.

ومن هنا كان التسرع من جانب بعض العرب في الشك بمصر والمصريين هو نوع من الشك في العروبة ذاتها اذا حسنت النوايا، وهو نوع من الاقليمية العنصرية اذا ساءت. فلا عروبة بغير مصر.

والنقطة الثانية هي المعركة الدائرة في مصر منذ بداية السبعينات، هي معركة تغيير الهوية للمصريين فالتحالف مع اميركا والدولة الصهيونية لا سبيل له - خارج ارادة السلطة الحاكمة - الا بتغيير هوية الشعب العربي في مصر. فهي ليست معركة بين المصريين وبعضهم البعض، وانما هي بين مصر كلها والمشروع الغربي المستمر منذ الحروب الصليبية والاستعمار الاوروبي والاستيطان الصهيوني، لسلخ مصر عن عروبتها، ان اقامة الكيان الصهيوني نفسه، تبقى بلا ركائز ثابتة الا اذا انسلخت مصر عن عروبتها، فلا يعود الاعتراف بالدولة اليهودية دبلوماسيا او سياسيا، بل قبولا تاريخيا وقناعة استراتيجية بتعدد القوميات واوطانها في هذه الرقعة التي نسميها - خطأ في هذه الحال - بالوطن العربي الواحد.

ويجيب المسح السوسيولوجي لسعد الدين ابراهيم، بان معركة تغيير الهوية في مصر قد حسمت لمصلحة قوميتنا العربية. ومن ثم فالاستعمار والصهيونية وارادة السلطة الحاكمة الآن، تظل خارج دائرة التاريخ والمستقبل، رغم الاتفاقيات والمعاهدات والقواعد العسكرية. لان القهر وحده لا يحفظ التوقيعات المزورة ولا يحمي القلاع الاجنبية من الزوال السريع . واذا كان العديد من الشعوب قد اثبت قدرته العزلاء من السلاح على الاطاحة بأعتى القوى المسلحة، فقد اثبت الشعب العربي المصري انه تمكن من الانتصار على اكبر عملية غسل دماغ جماعية في التاريخ، فلست

اعتقد ان هناك شعبا تعرض مثله لهذه الحرب الاعلامية الواسعة والمحكمة لاقتلاعه من جذوره القومية بشتى المغريات الدينية والوجدانية وحتى الاقتصادية.

يبقى ان اشير الى عدة عوامل تصوغ الفكر لدى الفريقين المتصارعين.

ولأبدأ بفريق الاقلية. وهو من الجيل الذي نشأ في كنف الطبقة الوسطى الصاعدة في مصر منذ اواخر القرن الماضي. وهي الطبقة التي رأت اساسا في التوفيق بين التراث والعصر مرادفاً عقليا للتوفيق بين الاستقلال والتحالف مع الغرب. لذلك لم يكن لدى مثقفي هذه الطبقة ما يحول دون اشتراكهم او احتفالهم بثورة ١٩١٩ ولم يكن لديهم ايضا ما يحول دون الدعوة الى العصرية والحداثة بالتوجه الى الغرب والتعلم في جامعاته. وتكون النتيجة مجموعة هامة من الانجازات الثقافية الليبرالية : عودة الروح لتوفيق الحكيم، وايضا أهل الكهف ويوميات نائب في الارياف. وفي الشعر الجاهلي لطه حسين و «مستقبل الثقافة في مصر» ايضا. ونلاحظ على الفور افتتانا مزدوجا بالتاريخ الفرعوني والحضارة الغربية دون تصور اي تناقض بينهما.

بصعود النازية وسقوطها وانتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحروب العربية ـ الاسرائيلية، كانت مصر قد تغيرت جذريا، فما ان اقبلت الثورة الناصرية عام ١٩٥٢ حتى كان ذلك الجيل من مثقفي الطبقة الوسطى قد انتهى موضوعيا، سقطت احلامه الليبرالية للابد، وسقط حلمه الغربي للابد، وظهر بعد أفقي لمصر كان محتجبا في ستائر الهيمنة العثمانية وبيارق الجيوش البريطانية والفرنسية. وكان اللقاء بين الثورة وهذا الجيل مزيفا ومفتعلا من البداية. كان لقاء الحاجة مع القهر. حاجة الثورة الى غطاء ثقافي معتمد من العهد السابق، وقهر الديموقراطية الذي دفع ألمع مثقفي هذا الجيل للاستسلام. وترافقت الحاجة والقهر مع تمثيل الثورة الناصرية في بدايتها للطبقة الوسطى ذاتها دون ليبرالية، ولكن دون صدام مع الغرب ايضا. وحين وقع الصدام تدريجيا مع الطبقة الوسطى والغرب، كان المشهد

الاجتماعي ـ الثقافي يتغير جذريا، خاصة في اواسط الخمسينات. لم تعد « اهل الكهف » سيدة الموقف الدرامي ولا صاحبها، بل « الناس اللي تحت » لنعمان عاشور، ثم الفريد فرج رومان ونجيب سرور. ولم تعد جماعة ابوللو هي سيدة الشعر ولا صاحبته، بل احمد عبد المعطي حجازي، ثم احمد فؤاد نجم وأمل دنقل وعبد الرحمن الابنودي وسيد حجاب. كانت مصر تستعيد اكتشاف هويتها الحقيقية، وكانت هذه الهوية تستعيد اكتشاف ثقافتها الحقيقية، وكانت هذه الثقافة تستجيب وتتفاعل مع ابداعات قواها الاجتماعية الحقيقية.

هنا، كان الموقف الشريف لمثل ذلك الجيل الذي تجاوزته عواصف التاريخ ورياح التغيير ان ينسحب في صمت، انسجاما مع قيمه ومبادئه التي كانت، والتي لم تعد قادرة حتى على الصراع في ظل اوضاع غير ديموقراطية. فلو انه اتيح لها التعبير الحر لصفيت بشكل طبيعي وانتهى الامر بسلام. وقد صمت رجلان شجاعان هما طه حسين والعقاد، انسحبا من الميدان بعد معركة ضارية مع الجديد بين عامي ١٩٥٢ـ١٩٥٤. وكان انسحابا نبيلا، رغم قسوته، فقد راح العقاد يكتب « اليوميات » وراح طه حسين يكتب « المذكرات ».

اما توفيق الحكيم وزملاؤه، فقد آثروا تغيير الجلد وتقلدوا قلائد الذهب ومناصب الحكم الثقافية، طيلة المرحلة الناصرية. والمفارقة المأساوية ان الاجيال المؤمنة بعروبتها وثورتها، هي التي غابت في دهاليز السجون والمعتقلات والمنافي والمستشفيات العقلية واقبية التعذيب البدني والنفسي حتى الموت اغتيالا او انتحارا.

ذلك ان هذه الاجيال الجديدة قد ترجمت هويتها القومية ترجمة صحيحة: الاشتراكية والديموقراطية، وهما الجناحان الاصيلان لتعريب مصر، بهما تحقق استقلالها وتحميه بالوحدة القومية مع الاقطار العربية الاخرى. واقبل الانفصال عام ١٩٦١ ثم الهزيمة ١٩٦٧ تأكيدا تراجيديا

تاريخيا لغياب الاشتراكية الحقيقية والديموقراطية الحقيقية، وبالتالي مقدمة تاريخية لاعتقال هوية مصر العربية في سجن الثورة المضادة، السجن الاميركي ـ الاسرائيلي، الغزو من الداخل والخارج، والتخلف بمصر عشرات السنين.

وكانت المفارقة التاريخية الثانية، هي ان الذين استفادوا من المرحلة الناصرية رغم عدائهم الاصيل لجوهرها العربي، هم انفسهم الذين تحرروا من الكبت والحرمان فانفجروا يستعيدون «الوعي» ضدها في محاولة مستحيلة ضد التاريخ، ولكنها تنسجم مع ذكرياتهم، مع الماضي. لذلك، فهم لم ينتظروا امرا من النظام بمهاجمة العروبة، ولم يجرؤا على ذلك، بل هم دافعوا عن فكرهم الحقيقي الذي حجبته المسايرة للنظام السابق. واتساقا مع هذا الفكر يظنون احلامهم التي سقطت من قبل الثورة بافلاس الليبرالية المصرية عام ١٩٣٦ قد عادت مع «ديموقراطية» السادات، وعادت معها «الحضارة الغربية». فليعد اذن البعد الرأسي لمصر ذات التاريخ الفرعوني العريق، ولينته البعد الافقي ـ العرب ـ بالحياد او بالصلح مع «اسرائيل» لا يهم، فلم تكن «المسألة اليهودية» قضية مطروحة في ايامهم العتيقة، ولا كانت من هموم الطبقة الوسطى الناشئة او الصاعدة او المنحدرة الى قاع التهادن مع الاجنبي.

تلك مأساة جيل اتيح له المزيد من التعذيب ان يعيش ويرى بعينه كيف يصبح المستحيل ممكنا. ولكنه لا يدري، ولا يستطيع ان يدري بحكم تكوينه التاريخي ـ الاجتماعي ـ الثقافي، ان كل ما يراه يقع خارج دائرة التاريخ ولا يزيد عن كونه وهما. لذلك تتزلزل اعماقه لحظات حين يرى ان تسعا وتسعين في المائة ـ على الاقل ـ من ضمائر مصر وقواها الحية لا زالت تعطي صوتها للعروبة. ولا يفسر الامر الا بانه «اسطورة» كما يقول لويس عوض.

وهي اسطورة بالفعل، حين نقرأ فريق الغالبية، ولكن بمعنى مختلف،

اسطورة الايمان القومي بعروبة مصر، رغم انف البنية الاقتصادية، الاجتماعية للنظام الراهن، ورغم مأساوية الطريق الوسطي للنظام السابق، حيث افتقدت العروبة في مصر الناصرية مقومات تحليقها وانتصارها على التيارات الاقليمية الكامنة في اردية الدين والغرب، وحيث تفتقد العروبة في مصر الراهنة كل المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت لها منذ عام ١٩٥٢.

لقد استعاد الشعب العربي في مصر اكتشاف هويته في ذلك الوقت بفضل منجزات الناصرية في ميداني التحرير والتنمية، ولكنه افتقد مقومات تحليق هذه الهوية بانفصام عرى الوحدة بين مصر وسورية الذي كان المقدمة التاريخية لهزيمة ١٩٦٧ الشاملة. وكانت الديموقراطية هي محور هذا الافتقاد المأسوي، فغيابها - كما برهنت الخصوصية التاريخية - كان للرأسمالية التابعة من جديد.

ولذلك، فان مجرد الدفاع عن قومية مصر العربية الآن، يعني انها قد اصبحت لحم ودم وعظم الضمير المصري منذ زمن سحيق، في عمق اعماق اللاشعور الجمعي. والا، فأين مكوناتها المادية داخل الهيكل الاجتماعي؟ ان الشعب المصري على مدى تاريخه ليس شعبا يبحث عن هوية. انها قضية غير مطروحة بالنسبة له. لذلك فقصته بين الوطنية المصرية والقومية العربية، يجب ان تكون واضحة بجلاء تام في خلفية كل من تصدى من فريق الاغلبية للتيار الاقليمي.

واحب ان اوجز هذه الخلفية بالنسبة لي شخصيا، قبل تقييم فريق الاغلبية في هذا الكتاب.

هناك خصوصيتان في رأيي: خصوصية القومية العربية وخصوصية تعريب مصر.

بالسلب أقول ان نشأة القومية العربية وتطورها يختلفان كيفيا عن نشأة

القوميات الاوروبية وتطورها. نعم، ترافقت المواليد القومية للامم الغربية مع تكون البرجوازيات في هذه الامم. ونعم، تكونت هذه البرجوازيات برفقة المكتشفات العلمية والفلكية والاختراعات التكنـولـوجيـة. ونعـم، ولدت هذه البرجوازيات وكشوف علمائها في «السوق» الرأسمالي والاقتصاد الحر وتحت رايات الحرية والاخاء والمساواة والعقد الاجتماعي وميثاق حقوق الانسان. ونعم، اصطدمت هذه البرجوازيات مع المؤسسة الدينية، سواء كانت كنيسة العالم الكاثوليكي البابوية التي كانت تملك اكثر من الملوك والنبلاء في الارض والسماء، أو كانت مسيحية العصور الوسطى بمحاكم التفتيش وصكوك الغفران لتعارض العقيدة المقدسة مع كروية الارض ونظرية تطو الكائنات الحية. وقد عرف هذا الصعود البرجوازي ـ القومي ـ الغربي تطور العقل والوجدان من عصر النهضة الى عصر التنوير الى عصر الثورات.

ولكن نعم ايضا وايضا، لتطور هذه القوميات من الاقتصاد الحر الى الاقتصاد الكولنيالي، الى الاحتكارات الامبريالية، اي الى البحث عن اسواق خارج الحدود «القومية» بقوة السلاح، بحثاً عن المادة الخام والايدي العاملة الرخيصة والاستهلاك. حتى وصلت الرأسمالية العالمية الى مرحلة الشركات المتعددة الجنسية، او ظاهرة «اممية الاستعمار» نقيض القومية والحرية والمساواة. وظهرت النازية والمكارثية والصهيونية دليلا غريبا حاسما، على ان التطور التاريخي للقومية بالمعنى الاوروبي قد مضى في نهاية الطريق المسدود لقوانين الرأسمالية الداخلية، الى قهر الشعوب واستعبادها، شعب الوطن القومي، وبقية الشعوب خارجه.

تاريخنا نحن العرب ليس نسخة ولا نسخة معدلة من التاريخ الاوروبي.. فالقومية العربية اتيح لها الميلاد في وقت بالغ التبكير حين قام «الاسلام» بتوحيد قبائل المنطقة وشعوبها في امة واحدة منذ خمسة عشر قرنا. ومن ثم فقد قام الدين هنا بدور مختلف جذريا عن دوره في اوروبا. ولان الاسلام

خلا اصلا من الوساطة بين الانسان والله، اي انه لم يعرف في ينبوعه الاصلي المؤسسة الدينية، فان علمانية القومية العربية ليست بمواجهة الدين ، ولكن باعترافه. واقول «الدين» الآن وليس «الاسلام» تحديدا، لان الاخير اعترف ايضا بما سبقه من اديان وحاور ما عاصره وتلاه من فلسفات وعقائد. وفي ظل هذه الديموقراطية والعقلانية اثمرت الحضارة العربية الاسلامية في العصر الوسيط اينع ثمارها التي اضاءت ظلمات ذلك العصر.

اقترنت القومية العربية منذ بدايتها بوحدة الامة العربية ودولتها المركزية من ناحية ، وباشاعة العدل الاجتماعي والحرية الاقتصادية والعقلية من ناحية اخرى، فكانت النهضة العلمية والفلسفية والادبية مرادفا للامتداد العسكري - الحضاري. وما ان انهارت الدولة العربية الاسلامية بفاعلية الحفاظ على الامتيازات وعلى حساب الفقراء ولمصلحة الطغيان والتبرير الفقهي لذلك كله، حتى تآكلت النهضة الشامخة ، ووثبت القومية التركية بخلافتها العثمانية لتهيمن على امة العرب عدة قرون فأعادتهم قبائل وعشائر واعراق كما كانوا في الجاهلية تحت راية «اسلام الثورة المضادة» ان جاز التعبير عن تحول الفكر غير الكهنوتي الى «مؤسسة بابوية» هي الخلافة.

كان تفتيت وحدة الامة العربية اذن ودولتها هو المحنة التاريخية الاولى والكبرى في حياة العرب. وكان قهرهم تحت ظلال الدولة الدينية هو الانتكاسة المروعة لمقومات وجودهم الحضاري المستقل والمعطاء. ولم تفعل الحملات الصليبية والاستعمار الغربي اكثر من تكريس هذا التفتت تحت رايات جديدة. ولكن زمن الانحطاط (التجزئة) طال الى يومنا حوالي الف سنة، فقدوا خلالها وحدة امتهم ودولتهم المركزية - ومن ثم الديموقراطية والعدل الاجتماعي والاستقلال ولكنهم لم يفقدوا قوميتهم التي اصبحت في العصر الذي ولدت فيه القوميات الاوروبية تماما، قومية مقهورة تناضل ضد «السوق»... فيقظتها التي ندعوها بالنهضة العربية الحديثة، تمت

بمواجهة السوق لا في رحابه.

هذه هي الخصوصية التاريخية، الاجتماعية الثقافية، للقومية العربية كما افهمها. اما الخصوصية الثانية فهي تعريب مصر، منطلقا من أن تعريب العرب بمعنى انصهارهم الحضاري في بوتقة الامة العربية الواحدة لم يكن مدخله واحدا الى كل شعب او قبيلة من الشعوب والقبائل التي وحدها الاسلام. وهناك من الشعوب التي اسلمت دون ان تتعرب ما يفوق عددا بكثير الشعوب والقبائل التي اسلمت وتعربت معا، او تعربت واسلمت غالبيتها ولم تسلم اقلياتها الى غير ذلك، مما يؤكد نقطتين: الاولى، هي التوجه الحضاري للاسلام. والثانية هي انه لم يتعرب الا ما هو مرشح تاريخيا واجتماعيا وثقافيا للتعرب.

واذا استثنينا شبه الجزيرة العربية التي ظهر فيها الاسلام، فان المدخل الى تعريب بقية الشعوب كان يختلف من بيئة حضارية الى اخرى.. فالاختلاف بين العاربة والمستعربة هو اختلاف حقيقي.

تعريب مصر مثلا يختلف عن تعريب بقية الاقطار العربية. ولا يعني ذلك مطلقا ان عروبة مصر اقل او اكثر من غيرها، فالهوية ليست كمّا زمنيا، ولكنها كيفية حضارية لها خصائصها النوعية المستقلة.

مصر مثلا، دولة مركزية قبل الاسلام بعشرات القرون، ومن ثم، فقد عرفت لعدة آلاف من السنين «مجتمعا» هرميا متجانسا او اقرب الى التجانس. كما عرفت نوعا من الاستقرار او ما يشبه الاستقرار. وابدعت حضارة مبكرة من أقدم حضارات البشرية، من ابرز آياتها القول بالتوحيد الاخناتوني. ثم عرفت - عبر الغزو - حضارة قديمة شامخة هي الحضارة اليونانية. ثم غيرت عقيدتها للمرة الاولى في تاريخها حين اعتنقت المسيحية اختيارا، ودافعت عنها لدرجة استشهاد مئات الالوف على يدي الامبراطور الروماني دقلديانوس مما دفع المصريين الى ابتداع تقويمهم الفلكي الخاص او ما يعرف بتقويم الشهداء، وهو السنة القبطية. وحين اتخذ قسطنطين قراره

السياسي الاشهر باتخاذ المسيحية دينا رسميا للامبراطورية، فوجىء بالمسيحيين المصريين يخترعون عقيدتهم الارثوذكسية الخاصة في اطار المسيحية حتى يظل التناقض الوطني الاصيل قائما بينهم وبين المحتلين... فالاستقلال المرتكز على الحرية والعدل هو ما دفعهم لاعتناق المسيحية سلاحا بوجه الغزاة، وهو ايضا ما دفعهم للتفرد ببناء الكنيسة القبطية الارثوذكسية حين تحايل عليهم الغزاة باعتناقهم دين المغزوين.

لذلك حين اقبل الفتح الاسلامي لمصر كان تحريراً لها من الرومان وانجازا لاستقلالها المهدور منذ قمبيز والاسكندر، واضافة حضارية حاسمة الى بناء تاريخي تميز بالانفتاح... حتى ان «مدرسة الاسكندرية» في العصر اليوناني كانت جامعة الحكمة في العالم القديم، فكم وكم اذن كان التوحيد راسبا راسخا في اعماق المصريين، واذا كان الاسلام قد اعترف بالمسيحية؟ هكذا لم تشبه مصر تركيا او ايران او اندونيسيا او افغانستان من المناطق التى اسلمت دون ان تتعرب. بل اتخذت غالبية شعبها الاسلام دينا واحتفظت الاقلية بالمسيحية، غير ان الجميع تعرب على مهل (حوالي اربعة قرون) ولكن بثبات ورسوخ وحزم، جعل مصر بالتدريج مركزا اصيلا للحضارة العربية الاسلامية مرتين حاسمتين الاولى باقامة الجامع الازهر في العصر الفاطمي، والتانية بولادة فجر النهضة العربية الحديثة منذ القرن الماضي، واتخاذ رواد النهضة من مشارقة ومغاربة القاهرة والاسكندرية مركزا لاشعاع النهضة.

وسوف نلاحظ على الفور من تفاصيل هذه المسيرة ان مصر كانت تفضل الموت على اعتناق دين ما او لغة ما بالقهر، فلم يحدث ان اعتنقت ديانة الفرس او اليونان او الرومان، ولا تكلمت اللغة الفارسية او الاغريقية او اللاتينية. وربما كان العكس هو الصحيح، فقد احتال عليها الاسكندر ذات يوم حين غزاها قائلا انه من اتباع الاله آمون، وبعده بزمن طويل حاكاه بونابرت حين غزاها قائلا انه مسلم. وحين اراد قسطنطين مراوغتها

باعتناقه المسيحية تحولت الى مذهب خاص يناقض المذهب الروماني وهكذا، فان التفسير الصحيح لقبولها الاسلام والتعريب واحتفاظها في الوقت نفسه بالمسيحية، هو انها «اختارت» بوعي حضاري عميق، ولم تضطر الى ذلك.

واعظم عهود الحضارة العربية الاسلامية في مصر، هي عندما كان النظام السياسي تجسيدا لخصوصية تعريب مصر: اي باعتماده العلمنة والديموقراطية والعدل الاجتماعي. حتى ان رواد النهضة من «المشايخ المسلمين» كرفاعة الطهطاوي ومحمد عبده كانوا من القائلين بتجديد الاسلام والعودة به الى الينبوع - بعد ازمان مديدة من الانحطاط والتخلف العثماني - حيث الديموقراطية والعدل وانتهاج وسائل الحضارة الحديثة.

وأسوأ عهود الحضارة العربية الاسلامية في مصر، هي عندما كان النظام السياسي ينتهج العداء لخصوصية تعريبها، باعتماد الحكم الثيوقراطي والدولة الاوتوقراطية والسلطة النخبوية الاجنبية. حينذاك كانت مصر تتخلف وتنكفىء وتتمزق.

ولقد اثمرت القطيعة التاريخية بين ذروة المجد الحضاري العظيم في العصر الوسيط وبداية النهضة الحديثة في القرن الماضي، انقطاعا مماثلا - على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي - بين وحدة الشرائح التجارية العربية وسوقها الممتد من المحيط الى الخليج. كانت النهضة الاولى بشيرا بصعود برجوازي عربي، حين كان الاقطاع الاوروبي سيد الاقتصاد في الغرب. ولكن السقوط الداخلي للدولة العربية الاسلامية الاولى، والهيمنة الخارجية من الامة التركية باسم الدين اوقف الصعود البرجوازي العربي الناشىء من ناحية وعاد به الى اشكال اقتصادية - اجتماعية متخلفة (الحرفية والقبلية - الرعي والعشيرة - الزراعة والاقطاع البدائي.. الخ) من ناحية ثانية ، وأقام الحواجز الصلبة بين مستويات التطور في البيئات العربية المختلفة من ناحية ثالثة.

ترتب على ذلك « النمو المنفرد » ان لعبت الخصائص التاريخية لكل بيئة دورا حاسما في تطورها النوعي. تباعدت الوحدة القومية كثيرا وتجذرت مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة. هنا لعبت مصر - المستعربة لا العاربة - دورا تاريخيا مرتين حاسمتين: الاولى في ظل دولة محمد علي وابراهيم باشا القرن الماضي، والثانية في ظل الدولة الناصرية اواسط الخمسينات وبداية الستينات من القرن الحالي. بينهما كانت الثورة العرابية ١٨٨١ - ١٨٨٢ قد هزمت، وضبط بين وثائقها لدى رئيس وزرائها الضابط الشاعر محمود سامي البارودي « برنامج وحدة عربية بين مصر وسوريا والحجاز كخطوة اولى غداة نجاح الثورة ».

اي ان مصر دون غيرها، التي اكتشفت سر الاسرار في « التخلف والانحطاط » وهو غيبة الوحدة عن القومية الواحدة، وان غياب « الدولة المركزية للامة العربية » هو تغيب في الوقت نفسه للتقدم والاستقلال. ولذلك، فانني لا افسر « النهضة العربية الحديثة » التي انطلقت من مصر بمفكريها السوريين واللبنانيين والمغاربة، بالتصنيع والتحديث ونقل الحضارة الغربية على يدي الحملة الفرنسية او محمد علي، بل اراها بداية « اليقظة القومية » اي الافاقة التاريخية الجديدة على ضرورة اعادة الاعتبار الى خصوصية الامة العربية اذا شئنا التقدم بدلا من الانقراض، وذلك بعودة وحدة هذه الامة بقوميتها الى الدولة الواحدة. ويأتي بعدئذ التحديث والليبرالية والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي، كنتائج حتمية لهذه المقدمة الجوهرية، لا كتجليات نهضوية بحد ذاتها.

ويجيء اسقاط محمد علي واحمد عرابي وجمال عبد الناصر، لا مجرد غزو استعماري لمصر، بل كممنوع دولي - امبريالي لوحدة العرب. ويصبح المشروع الغربي الاستراتيجي طيلة قرنين على الاقل، هو سلخ مصر عن هويتها القومية، لا طمعا في قناة السويس او قطن المحلة الكبرى فقط، بل استحواذا على هذه المنطقة الاستراتيجية في العالم بكاملها، بتكريس تفتتها

وازدهار تخلفها الحضاري الشامل وضمان تبعيتها ـ خامات وممرات ـ لاستراتيجية الغرب في الامن والتطور.

لذلك كان قدر مصر الفرعونية هي ان تكون غازية او مغزوة، وكان قدر مصر المسيحية ان تستشهد او تنتصر ، وكان قدر مصر الاسلامية ان تكون عربية او لا تكون على الاطلاق. وهي حين تكون، فانها تصبح مصر المستقلة المتقدمة الديموقراطية، وحين لا تكون فهي تمسي مصر المهزومة المحتلة التابعة المتخلفة الدكتاتورية.

ولم تعرف مصر في حياتها وموتها حلاً وسطاً على الاطلاق، عكس ما يتصوره الكثيرون عن وسطيتها الجغرافية وما تفرضه من تضاريس سياسية.

هذا هو تصوري للخصوصيتين بشكل بالغ التركيز.

وفي ضوء هذا التصور اقرأ فريق الاغلبية في الحوار ـ الوثيقة، الذي يضمه هذا الكتاب، فأراني على حق مرتين: الاولى، لان هوية مصر القومية لم تتزعزع قط رغم قسوة المشروع الغربي هذه المرة في محاولة سلخ مصر عن عروبتها، عن حياتها بمعنى ادق. والثانية لان الذين دافعوا عن عروبة مصر تتعدد هوياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث ان ما يربط بينهم هو الهوية الأم وحدها.

من بينهم من لا يزال يخلط بين العروبة والاسلام، ومن لا يزال يخلط بين العروبة والتاريخ القومي للغرب، ومن لايزال يقترب من التفسير الماركسي القديم لنشأة القوميات. ولكنهم جميعا يحاولون ـ عبر هذه التناقضات المذهبية ـ تبرير هويتهم القومية الوحيدة، عروبة مصر. وليست هذه التناقضات الايديولوجية الا تعبيرا مكثفا عن تناقض البنى الاجتماعية للشعب العربي في مصر. وليس توحد الهوية رغم انف هذه التناقضات الا انتماء عضوياً لخصوصية تعريب مصر.

لذلك، فلا خوف على مصر في عمق الاعماق. وما يبدو فوق السطح

عارياً من ورقة التوت الوطنية، ليس اكثر من زلزال مؤقت لا يحطم معبد التاريخ والمستقبل، فهو الزلزال الاخير للثورة المضادة حين تصل الى نهاية الطريق المسدود.

تحذير أخير

لكل من يهمه الأمر

مصر باقية بقاء الزمان

(١)

ارجو مخلصاً أن تصل هذه الكلمات الى بعض الآذان التي لا تشك في النوايا وتثق في أن صاحب الكلمات لا يحتاج من أحد الى شهادة في العروبة وحسن السلوك القومي. وأحب أن أبدأ باعتراف متواضع، هو انني طيلة الشهور الماضية التي توقفت فيها عن الكتابة، كنت قد اتخذت بعد تأمل عميق قرارا شخصيا بالتوقف نهائيا عن الكتابةفي الصحافة العربية. أكثر من ذلك، انني وغيري من أقلام المعارضة المصرية خارج مصر، كنا نناقش بجدية كاملة اقتراحا بالعودة الى القاهرة... لولا الدعوة الاخيرة المبتذلة من جانب النظام الحاكم في مصر لعودتنا، وما واكبها من ملابسات القمع لأصلب العناصر الوطنية في الداخل وشروط الانضواء تحت لواء الثورة المضادة الحاكمة ومقدمات التعاقد مع الاجنبي لبيع أرض مصر قواعد عسكرية... لولا ذلك كله لاتخذ اقتراح العودة الى القاهرة طريقه الى التنفيذ.

عدنا اذن عن هذا الاقتراح اليائس من بعض العرب، لان الاسباب التي من أجلها خرجنا لا زالت قائمة، بل وتزداد عنفا، فرفاق نضالنا في خط الدفاع الاول يحتاجون الى صوتنا ـ المخنوق! ـ في الخارج، لا دفاعا عنهم كأفراد، بل دفاعا عن مصر التي شوهها ويشوهها الاعلام المصري الرسمي والاعلام الصهيوني والاعلام الغربي وأيضا.. الاعلام العربي. الامر الذي لم يحدث في تاريخنا كله.

لذلك نرتضي البقاء في الخارج عن طيب خاطر، وان يكن

اضطرارا . . . ولكننا نعي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أننا لا نقاتل على جبهة واحدة هي النظام المصري أو الصهيوني أو الغرب، بل على جبهة اخرى هي ـ بكل مرارة أقولها ـ الجبهة العربية . لماذا ؟

لأن بعض العرب رأوا في النظام المصري الذي اصطلح مع العدو الصهيوني، هو مصر ذاتها، شعبها وحضارتها وتاريخها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها . ومن ثم فمصر ـ بطبيعتها ـ بلد غير عربي، يهوى الاستسلام، ويعشق الاستعمار، وشعبها لمن غلب»؟ هكذا يصبح «المشهد الناصري» الاقرب الى الذاكرة، بأمجاده في السويس وبور سعيد وحضوره في قلب الجزائر واليمن وسوريا، مجرد معجزة استثنائية يعود فيها الفضل الى «شخص» جمال عبد الناصر الذي يبدو وكأنه ليس مصريا لدى هذا البعض من العرب الذين أحبوا الرجل، ويكرهون مصر. أما الذين يعممون كراهيتهم ولا يستثنون عبد الناصر، فانهم قد يفضلون عهد السادات في كونه الاقرب الى «الحقيقة المصرية» السوداء! كيف؟

لن أتناول في الجواب، سوى الجانب الثقافي . فالجوانب الاخرى لا تحتاج مني ـ في ما أرجو ـ الى برهان . وسوف يثبت التاريخ اذا وجد شجعانا يكتبونه، أن الغرب والعرب هم الذين جاءوا بالسادات الى الحكم، وليس الشعب المصري . وأن العرب والغرب هم الذين دعموا استمرار السادات في الحكم الى اليوم، وليس الشعب المصري . ولا شك أنني افرق بين الأنظمة والشعب حين أقول «العرب» . ولكن بعض المثقفين وادعياء الثقافة من العرب لا يفرقون بين النظام ومصر، بوعي كامل .

ومرة اخرى لا أرغب في الانعطاف بهذا الحديث الى «الكلام في السياسة» فأشير الى الانظمة التي رأت أنها يمكن أن تكون بديلا لمصر التي «سقطت» في ظنهم، أو الانظمة التي تحاول أن تملأ «الفراغ المصري» كما تسميه بدور وهمي يمكن أن تلعبه في المنطقة . يكفي في هذا السياق أن أشير الى أن الانحراف الاستراتيجي للنظام المصري، ليس انحرافا سياسياً

مقطوع الجذور بالارضية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية، وانما هو تتويج أو قمة الهرم القائم على قاعدة راسخة من المقومات الاقتصادية والمواضعات الاجتماعية والبنى الثقافية .

ومعنى هذا بوضوح أن كل نظام عربي يشبه النظام المصري في المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بد أن ينتهي الى النتائج السياسية ذاتها . بوضوح أكثر،فان الانظمة العربية الآخذة بالانفتاح الاقتصادي والمرحبة دونْ قيد أو شرط بالاستثمارات الاجنبية والمتحالفة استراتيجيا مع الغرب هي في «حالة صلح» مع العدو الصهيوني، سواء عقدت المعاهدات أو لم تعقدها، وبعضهاالاسباب جغرافية محض لا تحتاج حتى الى عقد هذه المعاهدات .

ما يهمنا، اكرر، هو الجانب الثقافي ...وهنا لا أترددفي القول ان التكوين الاقتصادي - الاجتماعي العربي، المشابه لتكوين مصر الراهنة، يفضي حتما الى «السقوط الثقافي» الذي يخصون به مصر وحدها، بينما هو علامة الزمن العربي الاخير، بأكمله .

وربما كانت الثقافة المصرية المعاصرة وحدهاـ على عكس ما تراه بعض العيون العربية المريضة بكراهية مصرـ هي خط الدفاع الاول عن شرف الثقافة العربية كلها .

لاشك أن النظام المصري الراهن قد أفرز «ثقافته» الساقطة، ولكن هذه«الثقافة» التي تحتفل بها أجهزة الاعلام الرسمية احتفالا شديدا، لا تشكل أكثر من خمسة في المائة من الثقافة المصرية الراهنة. بينما العكس يكاد يكون هو الصحيح في بقية الاقطار العربية .

... فلست ادري في أي قطر عربي قامت حركة ثقافية، بالمعنى العميق الشامل للثقافة كحركة اجتماعية، كتلك التي قامت غداة الهزيمة عام١٩٦٨ في ظل جمال عبد الناصر نفسه، بكل ما كان يعنيه نظامه من ايجابيات ومنجزات تاريخية وسطوة للدولة أيضا . قام الطلاب حينذاك،

برفقة العمال، بأشهر تحرك ديمقراطي لم يعرفه نظام ٢٣ يوليو منذ أزمة مارس ١٩٥٤ . ولست أدري في أي قطر عربي قامت حركة من الطلاب والعمال والمثقفين كتلك التي اشتعلت طيلة عام١٩٧٢ تطالب بالقتال واقتصاد الحرب وحرية الفكر والتعبير. ولست أدري في أي قطر عربي استمرت انتفاضات العمال والطلاب والمثقفين في حركة دورية تبدأ من يناير ١٩٧٥ الى يناير ١٩٧٦ الى اليومين اللذين هزا العالم في ١٨ و ١٩ يناير١٩٧٧ .

كانت هذه كلها حركات ثقافية بأعمق وأشمل معاني الثقافة التي تنتهي بنشر القصيدة أو تمثيل المسرحية أو انتاج الفيلم، بل بمحاولة احداث التغيير الاجتماعي، بطرح البرامج البديلة للسقوط، بتنظيم الشعب وتثوير وعيه في المصانع والحقول والجامعات.

في أي قطر عربي وقف المثقفون في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين واتحادات العمال والكتاب يقولون للنظام : لا في وجه « التطبيع »، في وجه التفريط بالاستقلال الوطني، في وجه التآمر على قضية فلسطين؟

لا أدري. كل ما أدريه أن مثقفي مصر من الشباب والكهول والشيوخ هم وحدهم الذين يتصادمون يوميا ومباشرة مع نظام الاستسلام، هم أصحاب رايات المقاومة التي تسحب الى جانبها مقاومة المثقفين في الغرب ضد النازي، هم وحدهم الذين يدافعون عن العروبة، عروبة بلادهم وعروبة العرب، هم وحدهم الذين يرددون « الشعب العربي في مصر » و « الثقافة العربية في مصر»، وغيرهم لم يعد يلصق هذه الصفة الشرعية الوحيدة للانتماء، الى أقطارهم أو ثقافتهم.

وعندما رأى بعض العرب المشهد التاريخي في التلفزيون لشباب المحامين المصريين وهم يمزقون العلم الاسرائيلي ويهتفون ضد الخيانة استغربوا. وعندما سمعوا بشباب مصر في معرض الكتاب الدولي يقاتلون التطبيع

للدرجة التي هرب منها السفير الصهيوني زاد استغرابهم. لان الابرياء منهم يجهلون مصر. ولان « غير العرب » من هؤلاء العرب يكرهون مصر.

الابرياء يجهلون « التقاليد العريقة » في ارض مصر، والتي تتواصل مع احداث الاجيال حتى تبدو انتفاضاتها الراهنة وكأنها المفارقة الرئيسية لزمن السقوط وثقافة السقوط التي ينتجها غيرهم من عرب الاستهلاك، عرب الغرب، عرب ملوك الطوائف.

ان هذه التقاليد المصرية العريقة هي التي تقاوم في شرايين الاجيال المصرية الجديدة، تقاوم « اسس النظام » الذي اصطلح مع العدو، بينما النسيج الغالب على الثقافة العربية الراهنة، يدعم هذه الاسس في أنظمة اصطلحت منذ ثلاثين عاما ولاتزال.. دون حاجة الى ابرام المعاهدات.

كتب شاب عربي من احدى دول الخليج في مجلة يقول انه متزوج من مصرية، وقد حدث انه كان معها في الطائرة من القاهرة الى عاصمة بلاده، وكانت الطائرة فوق بيروت حين سألها: هل تعرفين لبنان؟ فأجابت الزوجة التي تخرج من مصر للمرة الاولى: نعم، انها قريبة من السودان أليس كذلك؟

واستخلص الكاتب الخليجي « العاشق » لمصر حتى انه تزوج منها، ان وادي النيل بلاد « الجهل »! هكذا.

وكتب محرر باحدى الجرائد اليومية اللبنانية مدللا على « اقليمية » النقاد المصريين انهم لم يكتبوا خلال مائة سنة كلمة واحدة عن مبدع غير مصري، باستثناء الكتاب اللبنانيين والسوريين الذين اقاموا في مصر اوائل هذا القرن. وانه كان يتوقع من النقاد الذين خرجوا الى العواصم العربية طيلة السنوات العشر الاخيرة ان يتنبهوا الى ان هناك ادبا عربيا خارج مصر « فيتعربوا »، ولكن هذا الامر لم يحدث.

وكتب كهل عربي انتقل فجأة من دائرة الفكر القومي المتطرف الى

الماركسية عن كتاب يتناول فكر أحمد لطفي السيد والامام محمد عبده وسلامة موسى فلم يأخذ على المؤلف سوى اختياره لهذه الاسماء التي كان يمكن استبدالها باسماء اخرى . .غير مصرية .

وهذه الامثلة الثلاثة راعيت في اختيارها ـ عفو الخاطر ـ انها نماذج لاجيال مختلفة ومن اقطار متباينة، تجمع بينها فقط صفة « التقدمية » و « القومية » وغير ذلك من الصفات المجانية التي تطلق هذه الايام على كل من هب ودب. فلست اريد ان اذكر بالذي طالب بقطع « شعرة معاوية » بين المصريين وبقية العرب، لان مصر على مدى التاريخ ـ كما يراها ـ كانت ضد الجميع، ولم تثمر ارضها شيئا يدعو الى الزهو. ولا أريد ان اذكر بالذي طالب برد المصريين عن أرصفة العالم وكأنهم « وباء ». ولا بالقصائد العصماء التي رأى أصحابها في شعب مصر « قطيعا » من النعاج، ولا بمعاملة المصريين العاملين في بعض العواصم العربية وكأنهم بالفعل قطيع من النعاج .

لاأريد أن اذكر بذلك كله. واكثر منه، لان أوان فتح الملف الكامل لم يحن بعد . . ولكني وددت فقط ان اتوقف قليلا عند لحظة « الاستغراب » التي تدهم هؤلاء، حين يرون شباب مصر الاعزل يتصدى لاخطر مؤامرة في تاريخنا الحديث، سواء قبل زيارة القدس المحتلة في ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ او عند افتتاح معرض للكتاب الدولي يضم جناحا لمطبوعات العدو الصهيوني. حينذاك تقتحم « الدهشة » العيون المريضة بكراهية مصر، وتتساءل: كيف؟ فاذا قلنا ان هذا المشهد ليس استثناء بل هو القاعدة وغيرها النشاز، زادت دهشتهم. اما اذا قلنا ان ثقافة المقاومة المصرية الراهنة هي الثقافة العربية الوحيدة التي تتلألأ بالنور وسط الظلمة الثقافية العربية المترامية الاطراف من المحيط الى الخليج تحولت الدهشة فورا الى استنكار .

ولكنها الحقيقة دون لف او دوران. في زمن الانحسار القومي وازدهار

المد الشوفيني المتعدد الرايات والروافد والاستار، ليس هناك غير الثقافة المصرية المعاصرة، هي التي ترفع لواء المقاومة عن قومية العرب الواحدة، عن عروبة مصر والعرب معا. ففي لبنان وليس في مصر. لبنان الذي يخوض معركة قومية من الطراز الاول، نسمع عربيا مسلما يدعو الى تأسيس « نقد ادبي طائفي » بحجج (علمية) تقشعر لها الابدان القومية. وفي بلاد المغرب العربي نسمعها كمسلمات ان هذه هي « الامة » المغربية او الجزائرية او التونسية. الامر الذي لا يقول به غلاة الاقليمية من المصريين الذين برهنت الاحصائيات الدقيقة انهم لا يزيدون في حقل الانتاج الثقافي على واحد في المائة من كتاب مصر.

لماذا؟ لماذا كانت « نقطة الضوء » الوحيدة في دنيا الثقافة العربية المظلمة قادمة من مصر رغم القهر المتصل، ورغم اشتراك النظام المصري مع بقية الانظمة العربية في التكوين الاقتصادي الاجتماعي؟

لان ما نسميه بالتقاليد العريقة في مصر ليس كائنا ميتافيزيقيا معلقا في الفضاء، بل هو كرأس المال تماما، اذا تراكم وعرف طريقه الى الانتاج، فانه يحمل « خبرة حضارية » واعية في الاقل وغير واعية في الاغلب، من شأنها ـ في النهضة والسقوط على السواء ـ أن تميز الفكر والسلوك.

ان المفكرين المصريين انفسهم يختلفون في ما بينهم اختلافا شديدا عند مناقشة فكرة « الاستمرارية » و « الانقطاع » في الشخصية المصرية: هل هناك شخصية ثابتة منذ الفراعنة الى اليوم، ام ان هناك عدة شخصيات فرعونية ويونانية ومسيحية واسلامية وعربية حديثة، ليس بين اي منها والاخرى أية صلة من الصلات؟ والحقيقة انه كانت هناك دائما استمرارية وكان دائما هناك انقطاع، فالاستمرارية ليست شاملة ولا مطلقة بل هي مستويات وانواع. نقاوة الدم خرافة عنصرية لا سند لها من العلم، وليس صحيحا ان مصر كانت « تهضم » الغزاة وتمصرهم، فقد اخذت عنهم الكثير حين كان لديهم ما يعطونه. الاسكندر الاكبر كانت لديه الحضارة

الهللينية.. وقد رحل الاغريق عن مصر، ولكن بقيت «مكتبة الاسكندرية» منارة العالم القديم. الامبراطور الروماني دقلديانوس ذبح اربعمائة الف من الاقباط وذهب.. ولكن بقيت الكنيسة القبطية اول كنيسة في التاريخ واقدم قلاع المقاومة الوطنية ضد الاجنبي. كذلك أقبل الفاطميون وأسسوا دولتهم لقرنين من الزمان حتى سقطت، وبقي الازهر منارة العالم الاسلامي. بونابرت كانت لديه الثورة الفرنسية... وقد رحل الفرنسيون عن مصر بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، وبقيت من بعدهم روح الثورة والدستور والبرلمان والقانون. وعندما جاء محمد علي مؤسسا للدولة الحديثة، كان في واقع الامر مؤسسا للدولة «العربية» الحديثة، لا دولة مصر وحدها. لذلك فان منجزاته الصناعية والزراعية وفتوحات ابنه ابراهيم العربية، لا تقل خطورة وتأثيرا عن منجزات الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي. بل كانت منجزات الشيخ جزءا من كل. في هذا الوقت كانت البلاد العربية ولايات عثمانية مفككة الى قبائل وعشائر وطوائف كما كان حالها في الجاهلية. ذلك ان الثورة المضادة للاسلام بركائزها المحلية (الحفاظ على الامتيازات الطبقية وشيوع القهر) وهيمنة الخلافة العثمانية، قد طوت أمجاد دمشق وبغداد، وفتحت الطريق واسعا امام الحملات الصليبية من الغرب. هكذا عادت الامة التي وحدها الاسلام الى التمزق والتشرذم والتفتت. اما مصر، فبالرغم من انها بقيت رسميا ولاية عثمانية الا انها كانت ولاية شبه مستقلة. لذلك تداول عليها عصر الانحطاط حوالي نصف قرن بعد سقوط دولة محمد علي، اذ قفز الى اريكتها عباس الاول وسعيد واسماعيل وتوفيق. ولكن صفوة المفكرين والادباء والفنانين من السوريين واللبنانيين لم يجدوا سواها في اواخر القرن التاسع عشر ملجأ لهم لاذوا به من القهر العثماني.

وهكذا لم تكن صدفة ان تكون مصر دون غيرها القاعدة الرئيسية لما نسميه «النهضة العربية الحديثة». قاعدة للنهضة نعم، ولكنها النهضة

العربية، والاسلامية ان شئنا: الافغاني ومحمد عبده وفرح انطون وعبد الله النديم والبارودي وشبلي شميل ويعقوب صروف واديب اسحق ومارون نقاش وسيد درويش وعشرات غيرهم، هم الذين اقاموا صرح النهضة على « ارض مصر ».

انه التراكم الثقافي - كما يحدث لرأس المال تماما اذا عرف طريقه الى الانتاج - فتحدث التغيرات الكيفية تباعا: الثورة العرابية المجيدة منذ قرن كامل (١٨٨١) فثورة ١٩١٩ بعدها بثمانية وثلاثين عاما، فثورة يوليو ١٩٥٢ بعد ثلاثة وثلاثين عاما. ثورات ثلاث كبرى في قرن واحد. لم تبدأ مصر احداها من نقطة الصفر، بل كانت تكمل من حيث انتهت الثورة السابقة، وكأن فترة السقوط - سواء كان رمزها عباس الاول او السادات الاول - مجرد جسر بين وفاة ثورة وميلاد اخرى. هذا هو الجسر « السقوط » الذي لا يلغي التقاليد العريقة، بل يساهم من حيث لا يقصد اصحابه في تراكمها وانضاجها.. فالسقوط لم يكن يوما لمصر (كما حدث في التاريخ للرومان أو الاتراك) بل لنظام او طبقة. وتتغير مصر اقتصاديا واجتماعيا كما يريدون، ولكن تبقى استمراريتها الثقافية الحضارية مشتعلة أحياناً تحت الرماد وأحياناً فوق السطح - ولكنها كامنة او ظاهرة باقية بقاء الزمان. تلك هي روح مصر التي لا تسقط ابدا.

هي الروح التي يبحث لها البعض عن ركائز مادية في « الدولة الراسخة » و « المجتمع المتجانس » و « الموقع الاستراتيجي » و « الحكم البشري ». وكلها صحيحة، ولكنها لا تعبر عن عمق التراكم الثقافي المتصل عبر تسلسل حضاري مذهل في تنوعه وتماسكه.. الامر الذي لا نظير له في اي قطر عربي اخر منذ انهيار الدولة الاسلامية الاولى الى اليوم.

من المغرب العربي يقولها الاديب اللامع في اللغة الفرنسية، انه آن الاوان « للوهم الفرعوني بالتفوق ان يتوقف، فقد ثبت ان اهرامات الجيزة ليست الا اهرامات من الورق. ومن المشرق العربي يجهد الناقد الاكاديمي

المتحمس نفسه ليبرهن في الصفحات المطولة على اكذوبة الريادة لرواية «زينب» التي كتبها الدكتور هيكل منذ اكثر من ثلاثة ارباع القرن، وان غيرها لادباء المشرق من سوريين ولبنانيين يستحق اللقب عن جدارة.

لم تبرز هذه الصيحات المتشنجة في الزمان الناصري، ويبدو انها كانت كامنة او مكبوتة، وقد واتتها الفرصة اخيرا في زمن السادات، لتنفجر فجأة على هيئة شظايا اقليمية قاتلة لاصحابها.. لا لمصر.

والفكرة المحورية التي يلفون حولها ويدورون هي التشكيك في «مركزية» مصر، بالرغم من ان هذه المركزية ليست وساما ولا عارا، بل هي حصيلة التراكم الثقافي المتصل والتي تجعل من «قيادةمصر» مسؤولية باهظة التكاليف في الحرب والسلم في الانتصار والانكسار في النهضة والسقوط، والا فبماذا نفسر النهضة القومية الشاملة في الزمن الناصري، ومأساة هذه النهضة في زمن السادات، اذا لم تكن مصر هي قائدة المد والجزر على السواء؟ كم اراد البعض استبدالها بالنفط في زمن الطاقة فلم يفلح وكم أراد البعض استبدال دورها التاريخي الاستثنائي بالتحالف مع الغرب فلم يفلح؟ ذلك ان مصر الفقيرة المهزومة لم تسقط، لم يسقط دورها المركزي بالسلب والايجاب.. فهو ليس دورا تقدميا بالضرورة او رجعيا على طول الخط، ولكنه الدور المركزي في الحالين.

وهو الدور الذي لن نجهد انفسنا في البحث له عن اصول تاريخية في العصور القديمة والوسيطة رغم وجودها، او عن مبررات جغرافية سياسية ثابتة رغم حضورها، بل سنقول فقط انه منذ مائتي عام وتأسيس دولة محمد علي ترسخت قيادة مصر العربية ودورها المركزي في ادارة احداث المنطقة الممتدة من المحيط الى الخليج. اقتصر على هذا التاريخ القريب لاقول واكرر القول ان «نهضة مصر» كانت نهضة عربية، ولا يمكن ان تكون غير ذلك حتى يدرك الاقليميون المصريون ان قدر مصر هو قدر عربي منذ البداية، وان لا دور لها بغير الانتماء العضوي الى امتها العربية. هكذا

علمنا ابراهيم باشا ـ غير العربي ـ حين قال من فوق جواده ان فتوحاته لن تتوقف الا عند آخر رقعة يتكلم اهلها العربية. وهكذا علمنا احمد عرابي حين عثرت قوات الاحتلال البريطاني على البرنامج السري لثورته فاذا به يعلن الجمهورية ويقيم «اتحادا مع السودان وسوريا والعراق والحجاز». وهكذا علمنا جمال عبد الناصر بنقل الحلم الى واقع حين حقق الوحدة العربية الاولى والوحيدة في تاريخنا الحديث. لا مصر بغير العرب. مصر عربية، أو لا تكون على الاطلاق، الا مهزومة تابعة متخلفة، اي مستقلة ديمقراطية متقدمة على طريق العدل الاجتماعي. انه قانون لا يخطىء. وجهه الاخر هو انه اذا كانت نهضة مصر بالضرورة هي نهضة عربية، فانه لا نهضة للعرب ـ بكل شمول التعبير ـ لا تكون قاعدتها مصر. فهل يدرك الاقليميون العرب عقم كراهيتهم او شماتتهم او حقدهم على مصر، وبالتالي عقم محاولاتهم اليائسة لاستبدالها او الغائها، لانها كراهية للذات وشماتة بالنفس، ولانها محاولات خارج التاريخ وضد مساره الطبيعي، كمحاولة السادات تماما، خلع مصر من جذورها وسلخها من مدارها؟.. ام ان اوان هذا السؤال قد فات يا ترى؟

لا ادري. كل ما ادريه انه في الوقت الذي يخصصه احد مراكز الابحاث العربية لدراسة العلاقة بين القـوميـة والديـن، فلا يكـاد يخرج الباحثون العرب باية نتيجة تضاف الى تراث محمد عبده والكواكبي، بل نشهد ارتداداً مخزيا الى ما قبل فكر النهضة الاولى.. في هذا الوقت لا اجد رؤية حضارية مضيئة بالتنوير الاجتماعي الا في كتاب مصري للكاتب والشاعر المصري احمد عبد المعطي حجازي. ولا اجد ردا مقنعا على الاقليمية المصرية الا في كتاب مصري للناقد رجاء النقاش. ولا اجد حوارا عميقا حول المسألة القومية الا في كتاب مصري هو الوطنية المصرية والقومية العربية» لنحو عشرين كاتبا ومفكرا مصريا.

انه قدر مصر العربي الذي جعل من تراكمها الثقافي مستقبلا للتاريخ

حين اخذ هذا التراكم طريقه الى الانتاج، فيأتي الى مصر مارون نقاش وجورج ابيض واميل وشكري زيدان وشفيق ونجيب متري وجبرائيل تقلا وانطون الجميل وفارس نمر وخليل مطران ونجيب الريحاني وماري كويني واسمهان وفريد الاطرش وبديعة مصابني فتتأسس دار الهلال والاهرام والمقطم ودار المعارف، وتنتشر دور السينما والمسرح والرقص والاغنية. ولكن هذا الوعاء العربي لايتكامل ويأخذ « دوره المركزي » الفاعل على النطاق القومي الا حين يمتلىء بالفكر والادب والفن العربي المصري، اي بالروح التي لاحياة للجسد من دونها. هكذا يصبح طه حسين « في الشعر الجاهلي » و « حديث الاربعاء » و « ابو العلاء في سجنه » و « مع المتنبي »،والعقاد والمازني في « الديوان » مؤسسة النقد العربي الحديث. وهي المؤسسة التي ابدعت ورسخت تقاليد هذا العلم بالتفاعل مع المناهج الغربية واعادة اكتشاف تراثنا، او بابتكار قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل. لاشك انه كان هناك ولا يزال نقاد عرب ممتازون كافراد. ولكن التقاليد النقدية السارية المفعول الى يومنا هي التي وضعها رواد النقد المصري المعاصر وهي التقاليد التي اثمرت « حركة نقدية » متعددة الاتجاهات والاجتهادات. وهي تقاليد المدرسة المصرية حقا، ولكنها التقاليد العربية في الوقت عينه، لان مادتها الادبية كانت من امرىء القيس الى الاخطل الصغير.ولان هذه المادة التي اضافت وحذفت وعدلت من المناهج الغربية الحديثة هي التي اخذ عنها الرواد بعض الضوابط ومن تراثنا النقدي القديم بعضها الاخر.

وفي الشعر لايكفي القول ان احمد شوقي كان « امير الشعراء » الذي بايعوه من كافة الاقطار العربية، بل يجب القول ان « جماعة ابوللو » كانت المدرسة الرئيسية مع « شعراء المهجر » في الانتقال بمرحلة البعث الكلاسيكي الى الرومانتيكية. ولا ريب انه كانت هناك مقدمات روائية ومسرحية عديدة، ولكن توفيق الحكيم يبقى هو الرائد المؤسس للمسرح العربي

الحديث، كما يبقى نجيب محفوظ الرائد المؤسس للرواية العربية الحديثة ويبقى يوسف ادريس الرائد المؤسس للقصة العربية القصيرة الحديثة . ومن اليسير هنا ملاحظة تجاوزي للتاريخ، لانني اعرف يقينا الاعمال التي سبقت هذا او ذاك من الرواد المؤسسين في مصر وبقية الاقطار العربية، ولكن يبقى لهؤلاء شرف التأسيس بمعناه الفني لابمعناه التاريخي. وهوالقول نفسه الذي ينطبق على سيد درويش ومحمد عبد الوهاب وام كلثوم في الموسيقى والغناء. هؤلاء هم ثمار التراكم الثقافي المتصل الذي لم يحدث في غير مصر، لذلك فهم مؤسسات ذات تقاليد مستمرة، لاافراد ذوي مواهب.

ولا ريب في ان هناك روائيين ومسرحيين وشعراء وموسيقيين ومغنين ممتازون في غير مصر، بل لعل بعضهم يتجاوز « الاصل » المصري احيانا . اكثر من ذلك هناك من بين الادباء الشباب في مصر من يتجاوز آباءه الشرعيين. ولكن هذا شيء والمؤسسة التي ارست التقليد وابدعت الاصول والمعايير شيء آخر. المؤسسة التي اثمرها التراكم الثقافي حين عرف طريقه الى « الانتاج » . لذلك فرغم احترامنا الكامل للجهود اللبنانية والسورية في بناء قلاع الصحافة المصرية، تبقى « اللواء » و « المؤيد » و « الجريدة » و « السياسة » و « البلاغ » و « صوت الامة » و « النداء » و « المصري » هي تاريخ الصحافة المصرية التي أرست من التقاليد ما جعل من الصحافة المصرية ذاتها مدرسة تخرجت فيها الصحافة العربية الاخرى، حتى ولو تفوق احد تلاميذها عليها في هذه المرحلة او تلك. كذلك فرغم احترامنا الكامل لمواهب الفنانين العرب، فان تأسيس طلعت حرب منذ ستين عاما لشركة مصر للتمثيل والسينما هو الاب الشرعي لبناء هذا الفن، حتى ولو تفوق هذا الفيلم او ذاك من الافلام العربية غير المصرية على احدى مراحل التطور السينمائي في مصر. هكذا ليست صدفة ان يقال « الفيلم العربي » عن الفيلم المصري وحده. كما ان اكبر الفنانين العرب - باستثناء فيروز - تخرجوا في مصر اولا . كذلك، فان تأسيس دار الاوبرا منذ اكثر من مائة

سنة، كان القاعدة الفسيحة لتأسيس المسرح القومي والاوركسترا السيمفوني وفرقة الفنون الشعبية. إنه التكوين الحضاري لشعب لايبحث عن هوية منذ بداية التاريخ المكتوب، فالمصري لم يعرف مطلقا مشكلة «من هو»، ولم تعترضه مطلقا مشكلة «الانتماء» سواء وهو يبني امبراطورياته القديمة او بلاده مغزوة مهزومة. اما بقية الاقطار العربية فقد عرفت التمزق الاقليمي والتفتت المذهبي لدرجة فقدان الهوية والبحث عنها قرونا طويلة كانت خلالها قبائل وعشائر وطوائف اكثر منها «وطنا». كذلك فالتراكم الثقافي هو في العصر الحديث على سبيل المثال، ثمرة المجتمع الديناميكي المتماسك منذ تأسيس الجيش الوطني في دولة محمد علي الى ولادة الطبقات الاجتماعية المتميزة للنشأة الارستقراطية فالبرجوازية فالطبقة العاملة طيلة التاريخ المعاصر. ولم يوجد قط هذا النموذج من البلورة الاجتماعية في اي بلد عربي اخر. هذان هما العملان الحاسمان في صياغة الدور المركزي لمصر - التكوين الحضاري للهوية والمجتمع المتجانس - وهما العاملان اللذان جددا اختيار مصر الثقافي الاجتماعي منذ فجر النهضة في الانفتاح على «الاخر» وحرث «التراث» معا. بينما الذي حدث في غير مصر، لغياب التطور الحضاري للهوية والتطور الاجتماعي للانسان، هو «اللجوء» الحضاري في احضان الغرب، او النوم المريح في احضان السلف، وكلاهما اغتراب للارض والانسان، لايثمران تراكما ثقافيا متصلا، بل في احسن الاحوال «فسيفساء» ثقافية قابلة للكسر لدى اول منزلق.

لذلك كان من الممكن ان نجد بلادا عربية غير مصر، هي «اول» من عرف او ابدع او اكتشف، ولكنها تفتقد استمرارية المعرفة والابداع والاكتشاف فضلا عن الفعالية المؤثرة في المحيط..فالتراكم الثقافي ليس اكثر من الاتصال الحيوي المستمر والتأثير الديناميكي الواسع والعميق. لا معنى مثلا لان تكون نازك الملائكة «اول» من كتب القصيدة الجديدة، وانما كل المعنى ان يكون محمد فريد ابو حديد وعلي احمد باكثير ولويس

عوض هم الذين انفتحوا على «الاخر» وحرثوا «التراث»، فتعود نازك بعد عشرين عاما الى القصيدة العمودية، ويموت محمود حسن اسماعيل وهو يكتب القصيدة الجديدة. ورائع ان يكتب زكريا ثامر احدى منجزات القصة العربية القصيرة وان يبدع سعد الله ونوس احدى ابرز علامات المسرح العربي الجديد، ولكن القصة المصرية القصيرة في الستينات هي وحدها التي شكلت «الحركة الجديدة» وكذلك المسرح المصري في المرحلة ذاتها. بل وحين يتطور النقد الادبي نحو الاتجاه الواقعي، تصبح خطوة محمود امين العالم هي الخطوة الرائدة، مع تقديرنا البالغ لمساهمات الاخرين في بقية الاقطار لأن مؤسسة طه حسين والعقاد مستمرة، ولان مؤسسة الحكيم ومحفوظ وادريس مستمرة، انجبت عشرات النقاد والروائيين وكتاب القصة على مدى اجيال في اتساق داخلي يؤثر في المحيط القومي مباشرة.

في الاداب والفنون، كما في المجتمع والدولة، تبرز معادلة التراث والعصر التي اسسها المصريون منذ قرنين، وكأنها الضابط والمعيار، فمن يخرج على التراث بحجة الانفتاح على الغرب يضيع خارج التاريخ. وهذا ما يحدث لكل خروج على المؤسسة المصرية ـ العربية ـ في الثقافة، حيث يبقى الابداع الاصيل ابنها الشرعي، وحيث نشاهد الابداع (او الوعي) الزائف ليس من صلبها.

ويبقى ان مركزية مصر التي تضم هذه المعاني كلها، ليست مدحا ولاذما، بل توصيفا لدور وقدر ومسؤولية، كثيرا ما تضمنت الاخطاء والسلبيات والهزائم، وكثيرا ما جاءت بالمعجزات والانتصارات، لأنها في كل من النهضة والسقوط هي القيادة.

في كتابه «صدمة الحداثة» يرى ادونيس ان رفاعة الطهطاوي والامام محمد عبده والشاعر محمود سامي البارودي، جميعهم سلفيون في الفكر والتعبير، ولا علاقة لهم من ثم بالنهضة وتجلياتها، غير المصرية في اي وقت. حسنا. ولكن ادونيس نفسه هو الذي رحب بالثورة الايرانية شعرا ونثرا،

فهل نفهم ياترى ان سلفية الخميني في الخمس الاخير من القرن العشرين اكثر « تقدما » من فتح باب الاجتهاد عند محمد عبده منذ قرن كامل؟ ام ان التجديد والثورة اذا قال بها مصريون فهي الرجعية بعينها، بينما السلفية اذا قال بها غيرهم - خاصة اذا لم يكونوا عربا - فهي قمة الاصالة الثورية؟

مجرد سؤال اجابت عليه احدى الدول العربية بمنع مؤلفات نجيب محفوظ من التداول. وسارعت دولة اخرى بمنع اغاني محمد عبد الوهاب. ليكن. فنجيب محفوظ، السياسي، يستحق العقاب بمنعه مثلا من دخول الاراضي العربية وبمنع مقالاته السياسية وبادانة مواقفه ليل نهار في الصحافة والاذاعة والتلفزيون. اما منع « القاهرة الجديدة » و « خان الخليلي » و « زقاق المدق » و « بداية ونهاية » و « بين القصرين » و « قصر الشوق » و « السكرية » و « اولاد حارتنا » و « اللص والكلاب » و « الطريق » و « الشحاذ » و « ثرثرة فوق النيل » و « ميرامار » فهو منع تراث عربي شامخ من التفاعل مع العقل والوجدان العربي، لمجرد انه تراث.. مصري. وهو تراث يشاركنا في ادانة صاحبه، لانه تراث عربي اللحم والدم والعظم. والقول نفسه ينطبق على موسيقى واغاني عبد الوهاب. بينما التعليمات لم تصدر بمنع اعمال انيس منصور ومصطفى محمود ويوسف السباعي وهم مصريون ايضا، ولم تصدر بمنع اعمال امثالهم في كل عاصمة عربية من غير المصريين. لماذا؟

تجيب جامعة الدول العربية برفض تعيين اي مصري في مكاتبها الاعلامية بالخارج، سواء كان المصري من داخل مصر او من خارجها ومن الموالين للنظام الراهن او من المعارضين له. وكأن المفارقة المأساوية هي هكذا: ان تصبح أول دولة داعية للصلح مع اسرائيل هي مقر الجامعة العربية، لان مصر في عهد السادات استجابت للدعوة التونسية المبكرة فاصطلحت. ليكن، فالقضية ليست في المكان او الزمان، بل في السياسات والاهداف. لذلك كان من حق المصريين ان يتساءلوا لماذا كان الاشقاء

العرب يفرضون يوسف السباعي ـ رحمه الله ـ فرضا على اتحاد الكتاب العرب في الماضي رغم رفض الادباء المصريين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين له داخل بلاده، ثم لا يجدون كاتبا مصريا واحدا يحتل مكانه بعد رحيله؟ وكأن مصر ـ السادات، واحدة لا مصران.. فكما ان هناك ساداتيين هناك ايضا غيرهم، نقيضهم، فأين هم في الاتحادات والنقابات والمؤسسات التي نقلت مقارهامن مصر الى بقية عواصم العرب؛ ام ان المقاطعة هي لمصر لا لنظامها الذي يدعمه الكثيرون من العرب سرا واحيانا علنا؟ حتى ان الامر يبدو كما لو كان هناك اصرار على حماية النظام والابقاء على ما يسمونه جهلا «بسقوط مصر» لانهم في الحقيقة اقرباء وانسباء ومن الرحم الذي ولد النظام المصري الراهن. لذلك فهم «آسفون» لجرأة هذا النظام في التعبير عنهم «وتقدمه» عليهم خطوات على طريق الثورة المضادة للامة العربية. ولكنهم «واعون» بارتباطهم العضوي والمصيري معه. ومن هنا كان عداؤهم المكشوف للمعارضة الوطنية المصرية التي يفترض انهم يلتقون (موضوعيا) معها.

ان مؤتمر (الحد الادنى) الشهير في بغداد ـ لا الاوسط ولا الاقصى ـ يعني ان هناك من كان ولا يزال يقف الى جانب السادات، وان هناك المتردد الذي يمثل الاغلبية، وان هناك الرافض ويمثل الاقلية النادرة. هذه هي الحقيقة. وحتى هذه الافئدة النادرة لم تمسك غالبا بالشعرة الرهيفة بين مقاطعة السادات ومقاطعة مصر. وقد حدث في مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دمشق ان وقعت المفارقة بين الوزير الوطني الذي يطالب بمنع استخدام اي مصري في البلاد العربية ممن تخرجوا في جامعات مصر منذ عام ١٩٧٧ والوزير (الرجعي) الذي اعترض على الاقتراح. كما حدث في اجتماع على مستوى الرؤساء ان نوقش الدعم المقرر للحركة الوطنية المصرية، فاذا باحدهم يقترح ان تكون الجهة التي تتسلم الدعم هي جماعة الاخوان المسلمين.

والحقيقة ان الدعم الوحيد الذي كان ولا يزال مطلوبا هو « رفع اليد » عن الحركة الوطنية المصرية. ويبدو انه مطلب عسير المنال، ولعل العكس هو المطلوب كالموقف العربي الغالب من المقاومة الفلسطينية. ان الموقف العربي الغالب من المعارضة الوطنية في الداخل هو:

● محاولة الاحتواء من جانب هذا النظام او ذاك، بحيث تتلون مجموعات الحركة الوطنية المصرية باللون الايديولوجي او السياسي او التنظيمي لهذه الدولة او تلك. والنتيجة هي تقسيم الحركة الواحدة الى اجنحة لا علاقة لها بالتعدد الايديولوجي والتنظيمي المصري. والنتيجة الثانية هي اغتراب اجزاء من هذه المعارضة عن لغة الشارع المصري وعدم تأثيرها في المواطن العادي لانعدام « المصداقية ».

● اذا لم ينجح الاحتواء الشامل للمعارضة المصرية فمحاولة شقها من الداخل ممكنة باستغلال الصراعات الفكرية والسياسية الطبيعية داخل اي معارضة، وذلك بتوسيع الفجوة بين مناضلي الخندق الواحد. وذلك بتوفير فرص الحركة والتعبير لاتجاه دون اخر، واستحداث تمايزات في المعاملة العربية للمناضلين المصريين في ظل ظروف صعبة على كافة المستويات، من شأنها التشجيع لدرجة التحريض من باب، والتضييق لدرجة الارهاب على فصيل اخر من باب مختلف. اي افتعال تناقضات غير صحيحة ولم تكن قائمة من قبل بين ابناء الصف الواحد.

● اذا لم ينجح الاحتواء وشق الصف، فلا بأس من استخدام القهر بانواعه: من القهر البدني لدرجة السجن الى القهر السياسي بمنع المناضل من دخول هذه العاصمة العربية او تلك حيث توجد جماهير مصرية عاملة تحتاج للتوعية والتثوير والتنظيم، الى القهر الاعلامي.

● اذا لم ينجح الاحتواء وشق الصف والقهر ـ وكلها محاولات تصب اخيرا في طاحونة السادات ـ فلا بأس من التشويه، فالذين اخفقوا في الاحتواء وان حاولوه، ومارسوا شق الصف ونجحوا احيانا وقهروا المناضلين في

الخارج يعلمون ان محاولاتهم هذه قد اثمرت على الاقل بعض التشرذمات والتمزقات والحزازات غير الموضوعية، فيسارعون ـ وهم صناعها الاصليون ـ الى تضخيمها ونشرها في اطار خادع من الكذب والاراجيف، فيقدمون اجل الخدمات الى السادات بتشويه وجه مصر المعارض له. انه ليس تشويها لجزء من المعارضة ولا لكل المعارضة فقط، بل لمصر ذاتها. وهذا هو آخر اسلحتهم.

ان المواطن المصري العادي يعرف ان احرار اللبنانيين والسوريين الذين وفدوا الى ارض بلاده منذ قرن هاربين من القهر العثماني المتصل قد اتيحت لهم فرص العمل والتعبير الحر لدرجة بناء المؤسسات التجارية والفكرية الكبرى كدار الهلال والاهرام وشركات السينما. ويعرف ان مواطنيه من الادباء والصحفيين كانوا موظفين واجراء في بلادهم لدى هؤلاء الاشقاء الذين لم يكونوا ضيوفا قط. ويعرف ايضا ان بعضاً من هذه المؤسسات كانت على علاقة وثيقة بالقصر الملكي والاحتلال البريطاني وسفارات الغرب، وان كريم ثابت باشا المستشار الصحفي للملك لم يكن مصريا، ولا ادجار جلاد صاحب « الاساس » واقرب المقربين.

ويعرف هذ المواطن العادي ان الافا مؤلفة من احرار العرب في النضال السياسي لم يجدوا سوى القاهرة ملاذا كريما لهم منذ القرن الماضي في عهد الخديوي الى اليوم في عهد الخديوي الجديد، مرورا بالمرحلة الناصرية الكبرى التي عاش في ظلها حتى خصوم عبد الناصر نفسه في الفكر والسياسة. من السنوسي وبورقيبة وبن بيلا وسعود الى مئات الطلاب والضباط ممن حكموا او يحكمون الان، بالاضافة الى الكتاب والادباء والصحفيين والمذيعين وغيرهم.

ويعرف هذا المواطن العادي ان عشرات الالوف من الطلاب العرب الذين تخرجوا من جامعات مصر اقل عدداً من الملايين التي علمها الاساتذة المصريون في العواصم العربية، وان العمال والمهندسين المصريين هم الذين

بنوا بسواعدهم وعقولهم اعظم ما يفخر به العرب في بلادهم من مدارس وجامعات ومؤسسات. ولا زالت الجامعة العربيـة في بيروت وجـامعـة الخرطوم في السودان من الشواهد العظيمة الباقية. اما ما قدمته مصر لثورة الجزائر وثورة اليمن والوحدة المصرية السورية والسودان.. فلا يحتاج من ذاكرة المواطن المصري العادي الى تعليق. لان هذه الذاكرة تعي في اعماق اللاوعي ان عطاء مصر هو مسؤوليتها التاريخية، هو «الطبيعة» ذاتها، هو هويتها العربية التي لا تحتاج الى جدل.

لذلك يفاجأ هذا المواطن العادي لدرجة الزلزال حين يواجه «بطبيعة غير عربية» لدى بعض العرب الذين لم يفهموا ان استبدال مصر مستحيل وان الشماتة فيها تسليم مطلق للعدو. حتى اولئك الرجعيين الذي يمدون الجسور مع السادات، ليست لهم مصلحة بعيدة المدى في اسقاط مصر وخنق مناضليها.. فالوهم بان مصر استقرت في احضان الثورة المضادة ليس اكثر من «مخدر» سرعان ما تزيل مصر مفعوله بمفاجأة لا يتوقعها احد.

كتب السيد اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الاسبق يقول ان العمق السوداني والعمق الليبي هما «امتداد طبيعي لمصر» وانه ينبغي لاي تخطيط استراتيجي مصري الا يأخذ في الحسبان وجود هذه الدويلة او تلك جنوب مصر او غربها، بل يتعين على هذا التخطيط ان يتصرف على أساس ان «المجال الحيوي» لمصر اينما وقع هو من حق مصر وحدها دون اعتبار للحدود الجغرافية الدولية او التقاليد الديلوماسية.

وهو كلام قادم من افواه سلالات منقرضة، من عتاة الاباطرة والاستعماريين، سمعناه من فرنسا الامبراطورية بالنسبة للجزائر، ونسمعه من اسرائيل ذاتها بالنسبة لاراضي العرب.. فالاقليمية العنصرية المصرية تفهم دور مصر المركزي في المحيط العربي على انه «التوسع الامبراطوري» كما كان الشأن في عصر محمد علي، وترفض فهمه على أساس «مركزية

القيادة للدولة العربية الواحدة » كما هو الشأن في العهد الناصري .

وشتان ما بين القول بدور مصر الوحدوي، ودور مصر الامبراطوري . بل وشتان بين « الدور الامبراطوري » لمصر المستقلة في عصور الفراعنة او محمد علي، والدور الامبراطوري المستحيل في عصر السادات حيث فقدت مصر استقلالها الوطني، وحيث تقوم الدولة الصهيونية الكبرى في واشنطن .

من هنا يصبح الحديث عن « عمق ليبي » او سوداني هو « امتداد طبيعي » لمصر الامبراطورية، مجرد اضغاث احلام استعمارية عنصرية ضاغطة على اعصاب الاقليميين المصريين منذ قالوا في الثلاثينات « مصر فوق الجميع » . وهو شعار امبراطوري كاذب لان مصر السابقة على ثورة١٩٥٢ ومصر التالية لغياب عبد الناصر هي دولة مستعمرة (بفتح الميم) . وهو ايضا شعار كاذب لان اصحابه في كلا المرحلتين يرفضونه على اساس ان مصر « مصرية » ربما كانت فرعونية او اسلامية ولكنها في جميع الاحوال ليست عربية . وعلى اساس ان مصر المصرية دولة « مؤمنة » اذا استوردت مسخ الرأسمالية الغربية فهي « اصيلة ومعاصرة » تقدس الملكية الفردية والنهب الاستغلالي المنظم في المجتمعات الطبقية « المتحضرة » . لذلك كانت البرجوازية المصرية صاحبة الصوت الاعلى في اواخر الخمسينيات مع الوحدة المصرية السورية وضد الديمقراطية طالما ان هذه الوحدة تعني لها سوقا مشتركة مع البرجوازية العربية، وهي نفسها التي تشرب نخب الانفصال وترتد عن « العروبة » لمجرد ان عبد الناصر رأى القومية العربية بمنظار مختلف من شأنه تحقيق العدل الاجتماعي والتمهيد للتحول نحو الاشتراكية .

حينذاك تسقط الاقنعة « العربية » المستعارة وتبدو الاقليمية الصريحة العارية من ورق التوت .

وهكذا، فالمفهوم القومي العربي الذي يجعل من مصر « مركزا قياديا » للنهضة والتقدم، يختلف جذريا عن المفهوم الامبراطوري الذي يجعل منها

« الدولة الكبرى » . فالدولة الكبرى تعني تسويد القطر على بقية الاقطار، بالقهر والسوق. اي ان غياب الديمقراطية ونمط الانتاج الرأسمالي شرطان لازمان لمفهوم الدولة الكبرى التي توظف اللغة الواحدة والدين الواحدفي خدمة تحالف طبقي رأسمالي عربي يخضع .بالضرورة لهيمنة الشريحة الاكثر تطورا في الانتاج، وهي مصر « الدولة الكبرى » .

الفكر القومي العربي التقدمي في مصر لا يراها « دولة كبرى » بل يراها عربية الهوية ذات استقلال وطني عن الهيمنة الاستعمارية، ديمقراطية العلاقة بين ابنائها وابناء غيرها، عادلة في مجتمعها وفي التفاعل مع المجتمعات الاخرى .ويراها ايضا ذات « دور. استثنائي » ومسؤولية خاصة ـ بحكم الجغرافيا والتاريخ والتطور والتراكم الثقافي المتصل في توجيه الحركة القومية المحيطة بها والتأثير في مقدرات النسيج الاجتماعي الغالب على الشعب العربي .

ومعنى ذلك ان بطاقة الهوية العربية لمصر تعني بالضرورة والحتم ايمانها الجوهري بوحدة هذه الامة، وانها النواة المركزية لهذه الوحدة، وان هذه الوحدة لايمكن ان تتم بغير تحرير كامل التراب العربي وفي القلب منه التراب الفلسطيني. وتعني هذه البطاقة ايمان مصر الجوهري بوحدة الحضارة العربية وانها النواة المركزية لهذه الحضارة، وان هذه الحضارة لا يمكن ان تتجاوز مرحلة التخلف ولا يمكن ان تحافظ على خصوصيتها وكينونتها واستقلالها بغير تحريرها الكامل من التبعية الاقتصادية والثقافية« للحضارة » الاستعمارية وفي مقدمتها « الحضارة الصهيونية » . ومعنى هذه البطاقة كذلك قيام مصر ببناء النموذج الاجتماعي القائد للتطور نحو الاشتراكية والديمقراطية، بعد ان برهنت التجارب المرة على ان الكادحين وحدهم هم اصحاب المصلحة الحقيقية في اكتساب الهوية العربية، وان التطور الحضاري مستحيل في العالم المتخلف من دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الراديكالية، وان الديمقراطية لبلادنا هي صمام الامان الوحيد لاحراز التقدم.

ولما كانت هذه الصفات مفقودة في النظام المصري الراهن، تماما كما كانت مفقودة في النظام السابق على ثورة ١٩٥٢، فان الكلام عن « المجال الحيوي » لمصر غربا وجنوبا لا يصبح اكثر من محاولة عنصرية يائسة لاستعادة الشعار الامبراطوري القديم دونان تكون هناك امبراطورية رمسيس الثاني ولا امبراطورية محمد علي، بل مجرد دولة تابعة ومتخلفة ومهزومة ودكتاتورية تعقد لواء القيادة لدويلة استيطانية هي « اسرائيل ».

ولا شك ان مركزية مصر - بفاعلية التاريخ والموقع والتراكم الثقافي المتصل- تؤثر بحسم على المسيرة العربية من حولها، سواء بالسقوط او بالنهضة.. فهي ظاهرة مركبة غاية التركيب، لان النظام المصري الراهن يدري تماما ربما اكثر من غيره العوامل الثابتة في قدرة مصر على التأثير، ويدري ايضاً قابلية الانظمة العربية التي تشاركه التكوين الاقتصادي التابع للتجاوب مع هذا التأثير. هكذا يمكن اكتشاف الجذور الموضوعية للسقوط العربي الشامل طيلة السنوات العشر الاخيرة. ولكن النظام المصري نفسه لا يدرك ان مركزية القيادة المصرية سلاح ذو حدين، وان اعتماده على احد الحدين لا ينفي فاعلية الحد الاخر، وهو التراكم الثقافي المتصل الذي يحمل في « تقاليده العريقة » نقيض الظاهرة الساداتية.. فهذه التقاليد التي تظهر بغتة في الانتفاضات الشعبية والثقافية المعارضة للتطبيع والانفتاح، تبدو له ولبعض العرب كأنها مفاجآت غير محسوبة في الكمبيوتر كالزلازل والبراكين. ولكن هذه التقاليد هي التي تشكل جوهر المفارقة الراهنة: بين ثقافة المقاومة في مصر، والتكوين الاقتصادي- الاجتماعي للنظام المهيمن. وهي المفارقة التي لا يدرك اصولها وابعادها وآفاق تطورها الكثيرون.. من العرب.

ففي الوقت الذي تسجل فيه لغة الارقام أن هناك ١٧ مجلة ونشرة

ثقافية غير دورية يصدرها الادباء المصريون المعارضون و ١٢ كتابا سنويا في الشعر والقصة والنقد من داخل مصر، وأن هذه المطبوعات كلها تقاوم التطبيع والاستبداد وتذيع قيم العلمنة والديموقراطية والعدل الاجتماعي والهوية العربية . . .في هذا الوقت تماما تزدحم المكتبات العربية في مختلف العواصم وكافة الاقطار بالثقافة الاقليمية والطائفية وترتفع رايات الفكر السلفي الثيوقراطي الأوتوقراطي، أي ثقافة عبادة الفرد المعصوم والنسيج الاجتماعي القبلي والعشائري .

ان ما يسمى « ارتداد » للنظام المصري الراهن وثورة مضادة، يجب أن نلاحظ ما يوازيه على صعيد الفكر العربي من ارتداد بشع على كافة المستويات الثقافية، الى قيم العصور المظلمة وقرون الانحطاط الطويل . فالسقوط السياسي المروع للنظام المصري رافقه سقوط اعلامي ولم يرافقه قط سقوط ثقافي ، لان أمثال أنيس منصور ومصطفى محمود كانوا حاضرين في ظل المرحلة الناصرية نفسها . أما الفكر العربي خارج مصر فهو الذي عرف ما يمكن تسميته « بالموجة التاريخية » من التراجع والارتداد ، حتى عن عناصر فجر النهضة الاولى . لماذا ؟

لان تشابه التكوين الاقتصادي ، الاجتماعي للنظام المصري مع التكوينات الاقتصادية الاجتماعية العربية المنفتحة على الغرب يفرض منطق « الدولة الكبرى » العنصري فيصبح هناك عشرات من أنيس منصور ومئات من مصطفى محمود في غير مصر . وفي الوقت نفسه يصبح هناك النقيض : التقاليد العريقة للتراكم الثقافي المتصل الذي يفرض منطق « القيادة المركزية » للثورة الثقافية العربية . . من داخل مصر .

لو أن المشايخ رفاعة رافع الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق استيقظوا من مقابرهم، وقرأوا ما يكتب الان ومنذ السنوات الخمس الاخيرة في الفكر العربي ماذا يمكن ان يقولوا لنا ؟

لا بد اولا انهم سيفرحون جميعا في البداية حين يطالعون اننا ننادي بالاسلام والديمقراطية. ولكنهم سيتساءلون حتما عما اضفناه الى تراثهم المكتوب منذ قرن على الاقل، ومنذ قرن ونصف في الاغلب. ولعلهم يتساءلون ايضا عن الظروف التي احاطت بنا ونحن نستأنف الحوار حول الاسلام والديمقراطية، ولعلهم كذلك يقارنون بينها وبين الظروف التي عاشوها.

وطبعا قد يتوقف البعض منهم عند «القدح والذم» الذي اصابهم في هذه الاونة من احفادهم واحفاد احفادهم، فهم لم يعودوا لدى البعض منا رواداً لنهضة بل عملاء للغريب.

وماذا يمكن ان يكتبوا في «تقريرهم» للتاريخ قبل العودة الى مقابرهم؟

سيكتبون في الاغلب ان هزيمة ضارية ألمت بالعرب ـ مركزها مصر ـ منذ اربعة عشر عاما، وانه رغم القشرة العسكرية للهزيمة، فقد انطوت في اعماقها على هزيمة فكرية اكثر ضراوة لمجموعة من القيم والتقاليد الثقافية التي لم تثبت امام الريح العاتية. ولكن فرقا هائلا بين ماهزم في ارض الواقع، وما هزم في الصورة الفكرية لهذا الواقع. لقد هزمت انصاف الحلول وهزمت «الشعارات» الاشتراكية والديمقراطية وهزمت الاقليمية المرتدية ثياب القومية.

وسيكتبون في الاغلب ان هذه الهزيمة التاريخية قد دخلت «الثلاجة» فتجمدت ثلاث سنوات حتى غاب جمال عبد الناصر، فانفجرت ولا زالت تنفجر منذ اكثر من عشر سنوات هو عصر الهزيمة العربية الساحقة، ومركزها مصر لا غيرها. وفي مصر ايضا ـ سيستدركون ـ هناك المقاومة الجذرية، مقاومة الفكر، لما جرى ويجري، وفي غيرها مقاومة السلاح او مقاومة الصبر، اما مقاومة الفكر فقد تعثرت بها السبل خارج مصر وانحدرت بها الى هاوية عميقة القرار لا علاقة لها بالاسلام او الديمقراطية، حتى ولو رفعت صور الخميني او استعادت سير الخلفاء الراشدين. انه

الفكر المهزوم، سيكتب الطهطاوي والكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق. لانه الفكر الذي صدق «الشعارات» وكأنها المبادىء، وحين هزمت فقد سارع الى دفن المبادىء والحكم عليها، وكأنها ماتت للابد. ماتت الاشتراكية والديمقراطية والقومية في الفكر العربي «الجديد» ساترا عورة الهزيمة بما يسميه «العودة الى الينبوع» او «بعث الاسلام» وكأن الينبوع قد نضب في اي وقت، وكأن الاسلام قد نام دهرا او عدة دهور. والحقيقة ان الينبوع لم ينضب ولا الاسلام نام الا في عصور الهزيمة والتخلف والانحطاط. لم ينضب في عصر الثورة العرابية ولا نام في العصر الناصري. ولكنه نضـب في عصـور الخلفـاء العثمانيين ونـام في عصـور السلاطين والاغوات وملوك الطوائف، السابقين والمعاصرين.

وسيقول اسلافنا في تقريرهم ان البعض منا مع بداية العشرين عاما الباقية من القرن العشرين ممن ينادون باحياء الاسلام، لم يضيفوا حرفا الى جهود واجتهادات العشرين عاما في نهاية القرن التاسع عشر. سيقولون اننا رفعنا شعارا مكان شعار. الاسلام محل الاشتراكية والقومية والديمقراطية. حتى شعار «العودة الى الاصول» هو مصطلح قديم لا علاقة له بهم من قريب او بعيد. ماذا اضافوا الى علم الكلام، الى الفقه، الى البلاغة، الى التفسير، حتى الى النحو والصرف وغيرها من العلوم الاسلامية الاولى؟ لا شيء. يعيبون علينا اننا حاولنا ان نفهم الغرب وحضارته الحديثة، واننا لم نحرم المزج بين اصيلنا وعصرنا او التوفيق بين التراث والحضارة الجديدة، وينسون اننا بذلك كنا نعود الى الينبوع والى الاصول، فجوهر الحضارة العربية الاسلامية في ذروة مجدها العظيم هو ذلك المزج والتوفيق، بينما جوهر التخلف طيلة عصر الانحطاط كان الاكتفاء بالذات والعصمة من فتح النوافذ. والتقليد والجمود. وهو في حقيقته اكتفاء بالامتيازات لا بالذات، والعصمة من فتح عيون السواد من الشعب حتى لا يرى ازدهار غيره من الشعوب. لقد كنا نتصور ان احفادنا سيخطون بعدنا خطوات،

فيتجاوزون « المزج والتوفيق » الذي قلنا به، الى « التركيب والابداع »، فاذا بهم يخطون فعلا الى الوراء خطوات، لا نحو الينبوع والاصول، بل نحو عصور التخلف والهزيمة الحضارية الطويلة المدى. فيقولون باسلام منفصل عن التاريخ مستقل عن الحياة، وكأنهم يدعون الاسلام والمسلمين الى « موت » جديد.

وسينظر اجدادنا حواليهم ويقولون ان منجزات قرن او قرن ونصف من الزمن في مختلف دروب الفكر والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم الحديث، لا تثير لدى الاحفاد سوى النظر الى الوراء، ولم يكن هذا العالم حقق شيئا مذكورا بالقياس الى ما حققته البشرية المعاصرة، حين كنا ننظر الى الامام وامام الامام. كنا ننظر الى الخلافة العثمانية فنرفضها مبدءاً وتطبيقاً، وكنا ننظر الى الافكار والعلم والاشتراكية والدستور والبرلمان في اوروبا، فنحاورها حوارا يرفض الاستعمار باسمها وينشد المشاركة في ركبها الحضاري. كنا نعرف آفات مجتمعنا وامراضه المستعصية عن الحل. اما احفادنا فيحاربون افكارا لم توضع قط في مجتمعاتهم موضع التطبيق، ويتخاذلون عن الحرث الشجاع لواقعهم المر. يحاربون الاشتراكية وهم لم يجربوها مطلقا، يحاربون العلمنة والديمقراطية وهم لم يذوقوا ثمارها ابدا، يحاربون القومية وهم لم يستظلوا بها في يوم من الايام. عيونهم لا ترى الاستبداد تحت عمائم او عباءات او عقال يحكم اصحابه باسم الاسلام. يبحثون عن الاسلام خارج الزمن ويتجاهلون الاسلام في التاريخ وان العودة الى الينبوع حلم جيل يسكن الضلوع والحنايا في صدور الشعب، وتجسيده يحتاج الى شيء نقيض مما يفعلونه او يرونه في اروقة العروش الدموية الحاكمة باسم الدين في مختلف ارجاء بلاد المسلمين.

وسيكتب اجدادنا في تقريرهم ان مجتمع « انصاف الحلول » العربي لا زال قائما في عدة انظمة، وان مجتمع « الحل الكامل » الاسلامي لا زال قائما في انظمة اخرى، وان الامراض الحقيقية قائمة وكامنة في جذور

النظامين لا في « الافكار » التي يحاربها الاحفاد ، وهي لم تعرف طريقها قط الى حياتهم وواقعهم، لم يسأل هؤلاء الاحفاد انفسهم: لماذا رغم الاسلام في هذا النظام او ذاك، كانت التبعية المطلقة للاستعمار والخيانة المطلقة لتراب الارض والقهر المطلق للسان الامة والفقر المطلق لعامة الشعب؟ وسيجيب المتحذلقون من احفادنا بان الاسلام ليس واحدا ، هناك الاسلام « الرجعي » والاخر « التقدمي ». وسيرد عليهم حافظو الاصول ان الاسلام واحد لا اثنين. اما نحن فسنرد بان نطالبهم بالجواب في استقامته حتى نهاية الشوط. ما الذي يجعل الاسلام او اية عقيدة اخرى رجعية او تقدمية؟ أليس نظام الحكم وصناعه من البشر؟ اي ان « النص » ليس هو السيد بل هو « الانسان » الذي يطبق. وهكذا لا يعود النص « مقدسا » بمجرد ان يتحول بين ايدي البشر الى نظام وشريعة واسلوب حياة. انه يرتبط هنا بنوعية البشر واهوائهم وتكوينهم الاجتماعي والنفسي والثقافي ، يرتبط بنوع الحكم واسلوبه ومحتواه، بالحكام ونواياهم وعمن يمثلون. واذن، ربما كان هناك نظام يحقق من العدل الاجتماعي ما يتفق مع روح الاسلام ومثله العليا اكثر كثيرا من « نظام اسلامي » يقطع يد السارق ويرجم الزانية ، ولكنه يبيع الارض ومن عليها لاول شرطي غربي. وربما كان هناك نظام يحقق من الحريات للفرد والمجتمع ما يتفق مع روح الاسلام ومثله العليا اكثر كثيرا من « نظام اسلامي » يؤدي الفرائض الخمس ويبيع الامة كلها لاعدى اعدائها بابخس الاثمان. وربما كان هذا النظام العادل او ذاك النظام الحر لا علاقة لهما بالاسلام من قريب او بعيد.

وسيتساءل اجدادنا لماذا لا يبحث بعض احفادنا عن اسرار الداء والهزيمة والتخلف في باطن ارضهم، بدلا من الاكتفاء المغرور بمحاربة الافكار الاخرى بدعوى انها « مستوردة من الغرب » رغم ان هذا الغرب لم يولد بين بنيه في القرون الوسطى من يتهم نهضته بالاستيراد من المسلمين العرب؟ ورغم ان احدا لا يتهم رواد النهضة الاسلامية الاولى

« بالاستيراد » من المسيحية او اليهودية او علوم اليونان وفارس والهند؟ لماذا لا يبحث بعض احفادنا في البنى الاجتماعية المهترئة وعلاقتها بتفتت ديارهم الى عشائر وطوائف وقبائل، وعلاقتها بالدكتاتورية المقنعة بشتى المذاهب والعقائد والشعارات، وعلاقتها بتنظير كلام الحكام مهما تناقض في القول انه « منبثق من واقعنا » وكأن هذا الواقع جزيرة مهجورة على سطح القمر لا علاقة لها بالكرة الارضية فضلا عن الحركة الدائمة لهذا الكوكب؟

وسيجيب اجدادنا من رواد النهضة الاولى على تساؤلاتهم بانفسهم. سيقولون ان شعارات الاسلام المعاصرة في الفكر العربي هي شعارات الهروب من الواقع المهزوم. انه ليس فكرا يواجه الواقع بل ينسحق امامه. والغرب نفسه الذي يتوهمون انهم يواجهونه بهذا الفكر، انما هو اكثر الخصوم سعادة بهذا الفكر المنسحق، فالغرب نفسه هو الذي حرم العرب والمسلمين من تطبيق « افكارهم الثورية المستوردة » - حين اخترنا منه هذه الافكار دون غيرها من الافكار الاستعمارية - هو الذي كان يشكل الحكومات الدكتاتورية ويشجع اغلاق البرلمانات العربية والصحف وفتح ابواب السجون والمعتقلات وتعليق الدساتير ونفي الزعماء الوطنيين والديمقراطيين والقوميين والاشتراكيين. هذا هو الغرب الذي يقلب الى الان انظمة الحكم الديمقراطية ليحل مكانها العسكريين والارهابيين، وهو الذي يرسخ الى الان انظمة الحكم « الاسلامية » ويحميها لا من الاخطار الخارجية الوهمية، بل من ثورات شعوبها الداخلية. هذا الغرب هو الذي يضحك في اكمامه الان من هذه الدعوات البريئة وغير البريئة الى احياء « الاسلام » سواء بتشجيعه لها، علنا أو باستنكاره لها كذبا وادعاء. فالاسلام لا يحتاج الى إحياء لانه حي في قلوب الناس البسطاء وضمائر المواطنين العاديين وصدور الشعوب السخية بروحه ومثله العليا.

وسيسجل اجدادنا في دفتر ملاحظاتهم ان الهزيمة الضارية التي ألمت بالعرب المعاصرين - انطلاقا من مصر - هي الام الشرعية لهذا الفكر

المهزوم باصطناعه « بديل » للديمقراطية الحقيقية والاشتراكية الحقيقية، وكلاهما لا يحتاج الى فتوى اسلامية، بل الى جدل اجتماعي خلاق.

وان علامة العلامات في فكر الهزيمة العربي هو « الاقليمية الجديدة » الواسعة النطاق والتي ارادت بالدعوة الاسلامية ان تستبعد « الوحدة القومية » وهي العمود الفقري الوحيد لأي فكر منتصر على الغرب مهما كانت ايديولوجيته.

وان هذه الاقليمية الجديدة التي تتستر بالاسلام وتستبعد كل ما هو حقيقي في الاشتراكية والديمقراطية هي التي « تستورد من الغرب » افكارها العنصرية وسلوكها الشوفيني ومشاعرها الطائفية.. وهي الافكار والسلوك والمشاعر التي غزت اسواق الفكر العربي خارج مصر حيث التفتت القومي وقد تحول بالنسيج الاجتماعي الغالب الى القبلية والعشائرية التي كانت دائما في عصور الانحطاط.

وسيختم « المشايخ » تقريرهم بالقول: ان مصر التي اصطلح نظامها مع صهيون قاعدتها الاجتماعية العريضة والعميقة لم تثمر هذا الفكر المهزوم رغم انها ارض الهزيمة منذ اربعة عشر عاما، بينما بقية العرب الذين لم يصطلحوا وبعضهم لم يهزم هم الذين ترتد بعض طلائعهم الى افكار عصور الانحطاط. ومعنى المفارقة ان نظام مصر العابر على صعيد الحكم ليس اخطر من نظام الفكر العربي الراهن خارج مصر.

وسيعود الطهطاوي والكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق الى مقابرهم متمتمين: ومع ذلك، فليس هذا زماننا، ربما كان بعض احفادنا لا يشعرون بجريان الزمن، اما نحن فنعرف ان رحلتنا قد انتهت، وان ما تحتاج اليه بلادنا ليس هو « النهضة » - او التوفيق بين الاسلام والعصر - بل الثورة الثقافية الشاملة، اي المشاركة بكل ما يحمله احفادنا من تراث موصول، في ابداع العصر الجديد

كانت هزيمة ١٩٦٧ مجرد علامة عسكرية على ان هزيمة أكثر شمولا وقعت قبل هذا التاريخ بكثير. ودائما احب ان اتخذ من «الانفصال» عام ١٩٦١ المقدمة الحقيقية لكافة «الهزائم» التي لحقت بالعرب المعاصرين، وبالذات تلك «الهزائم» التي عرفتها مصر فانطلقت بحكم دورها الاستثنائي، تؤثر على محيطها القومي.

ولا عبرة هنا بالتفسيرات السطحية المغرية، كالتنهد بحسرة «آه، لو اتفق ناصر مع قاسم» او «آه، لو اتفقت الناصرية مع البعث» الى اخر هذه الآهات والتنهدات والحسرات على اختلافات الحكام، فالتاريخ ليس على هذا النحو من التبسيط.

ويجب ان نعترف بان «انفصال» ١٩٦١ قد عرف من الكثيرين الذين ايدوا «الوحدة» وناضلوا من اجلها ترحيبا لا شك فيه. وليس من الانصاف لحقائق الفكر والتاريخ ان نريح ضمائرنا بوصف كل الذين رحبوا بالانفصال انهم «خونة» فبينهم من عاش ومات وحدويا حتى اخر لحظات العمر. وبينهم من لا يستطيع ان يخون نفسه، فالفكر القومي يشكل العمود الفقري لحياته ووجوده وتاريخه. ويجب اخيرا الا نتوقف عند الاحداث الجزئية والتفصيلية لانفصام عرى الدولة الوحـدويـة الاولى في تـاريخنـا الحديث، بل يجب ان نتذكر دائما المضمون الفكري لتلك الدولة، والمغزى الفكري للانفصال.. وهو في يقيني المغزى الذي لا يزال ساري المفعول الى يومنا، والذي تحول مع الزمن الى «نظريات» في الحضارة والى «احداث» من الحرب والدمار في وقت واحد.

هل لي ان اقول ان الدولة الوحدوية الاولى، قد ولدت اصلا كوحدة انفصالية؟ اي انها حملت في جنينها كافة عناصر الانهيار؟ بل هل لي أن اقول انها كانت «وحدة اقليمية» ان جاز التعبير عن نقيض الوحدة القومية؟

وهل كان يمكن لوحدة عربية ان تقوم بغير النواة الصلبة من الديمقراطية التي ترفض الحزب الواحد والرأي الاحادي النظرة؟ وهل كان يمكن لوحدة عربية ان تقوم بغير تصفية جذرية للارتباط البنيوي التابع بين اقتصادنا البرجوازي المختلط والمتخلف والاحتكارات الاجنبية؟ وهل كان يمكن لوحدة عربية ان تقوم بغير توزيع جديد للثروة القومية من شأنه ان يحرز «التقدم الاجتماعي» لغالبية الشعب المسحوقة؟ وهل كان يمكن لوحدة عربية ان تقوم بغير ثورة ثقافية من شأنها ان تحرر كامل العقل والوجدان العربي من الغزو الامبريالي الصهيوني الطويل الامد والعميق الجذور؟

ما كان يمكن لمثل هذه الوحدة الخالية من جوهر هذه الشروط ان تقوم لها قائمة. ورغم ذلك فقد قامت لان رغبة او طموحا جماهيريا شعبيا غلابا فرضها، ولانه كانت هناك شخصية تاريخية قادرة في قمة السلطة المصرية، هي جمال عبد الناصر.

ولكن هذه الجماهير وتلك الشخصية لم تستطع بكل ما لديها من طموحات ان تدفع غائلة الانفصال. وفي ساعات قليلة من يوم ٢٨ سبتمبر، ايلول ١٩٦١ بدت الامور وكأنه لم تكن هناك دولة واحدة تضم القطرين منذ ثلاث سنوات. بدت الامور وكأن الانفصال هو الامر الطبيعي. وان الوحدة لم تكن اكثر من شعار وفي احسن الاحوال حلم استثنائي. فهل خانت الجماهير نفسها في ذلك اليوم البعيد منذ عشرين عاما؟ أم العكس هو الصحيح، ان هذه الجماهير قد منحت الحكام والفكر القومي ثلاث سنوات كاملة، كفرصة تاريخية لتحويل طموحها الى حقيقة، ففشل الحكام واخفق الفكر.. فلما اقبل الانفصال كان هذا الطموح هو الضحية الكبرى؟

سبق ان قلت ان الفكر العربي يشهد «موجة تاريخية» من التراجع والارتداد الى ما قبل عناصر فجر النهضة العربية الحديثة، الى اجواء القرون المظلمة وعصور الانحطاط الطويل، منذ اربعة عشر عاما، اي منذ

هزيمة ١٩٦٧ . ولكن المقدمة الحقيقية للهزيمة العسكرية القادمة ـ شكلا ـ من الاجنبي، كانت الانفصال او الهزيمة الوحدوية القادمة ـ موضوعا ـ من داخلنا .

ان ما اسميه عادة « بالحالة القطرية » اي تلك الكيانات الواقعة بين التشرذم الطائفي او القبلي او العشائري (الجاهلي) والكيان القومي للدولة الواحدة، هو حالة عابرة في التاريخ مهما طال بها الزمن. انه ليس حالة طبيعية على أي نحو. انه الحل الوسط او التوفيقي بين التبعية للاستعمار القديم والتبعية للاستعمار الجديد .

كذلك في ساحة الفكر،فالتوفيق بين التراث والعصر ،او معادلة عصر النهضة العربية الحديثة ، هي معادلة « الحل الوسط » بين التخلف والثورة الثقافية الشاملة . هي معادلة « الاصلاح » لا الثورة. وهي معادلة عابرة في كل تاريخ ثقافي لاحدى الامم، وليست معادلة صامدة لامتحانات الزمن خلال قرنين .

وسبب الاسباب في « الحالة القطرية » الوسط بين التفتت العشائري والدولة القومية و « المعادلة النهضوية » الوسط بين التخلف والحضارة، هو الاسلوب الذي ولدت به الطبقات شبه البرجوازية العربية . انها مجموعة الشرائح والفئات الاجتماعية التي ولدت في احضان الاسواق الاجنبية ومن صلب التكوين شبه الاقطاعي الذي كان سائدا . لم تصاحب ولادتها اية كشوف علمية او ابداعات، بل ولدت في مناخ « الاستيراد والتصدير » وبيروقراطية « دولة الموظفين » والزراعة . وكلها ينابيع اسوأ البرجوازيات المشوهة في التاريخ الانساني، برجوازيات « التجارة الربوية » المستندة من جهة على كتف الاستعمار ومن الجهة الاخرى على كتف الاقطاع . ومن ثم فهي بالضرورة، برجوازيات مشوهة التكوين، متخلفة، معادية منذ ولادتها للجماهير اي الطبقات الشعبية النامية في ظلها الظليل .

وهي البرجوازيات التي كونت « الحالة القطرية » في تاريخنا العربي

الحديث، هي الأم الشرعية للحالة الوسطية بين التشرذم القبلي العشائري، والدولة القومية الواحدة. وهي كذلك التي كونت «معادلة النهضة»ـ بمعنى الاصلاح ـ اي التوفيق الوسطي بين الاصل (الاسلام) والوافد او القاهر (الحضارة الغربية).

ولا شك أن ذلك كله كان انجازا بمعنى من المعاني. ولكننا يجب ان ندرك في الوقت نفسه ان المضمون الرئيسي والجوهر لهذه البرجوازيات هو «الاقليمية» و «الدكتاتورية» و «التبعية للغرب» اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وان اعدى اعداء هذه البرجوازيات هو القومية والديمقراطية والاشتراكية. تلك هي خصوصية النمو والتطور لبرجوازياتنا العربية، والذي يختلف جذريا عن النشأة والتطور لبرجوازيات الغرب.

ولان مصر هي الشريحة الاجتماعية الاكثر تطورا منذ محمد علي والحملة الفرنسية، فان برجوازيتها ترى المحيط العربي بمنطق «الدولة الكبرى» ولا ترى نفسها وسط هذا المحيط بمنطق «الدولة الواحدة». والبرجوازيات العربية المشوهة تسلم لهذا المنطق او تصارعها حول هذا الدور حسب المتغيرات (النفط مثلا). ولكن الجميع يسلم بالاساس وهو ديمومة «الحالة القطرية» وابدية «معادلة الاصلاح». اي الابقاء على ما هو «عابر» و «طارىء» وتحويله الى «جوهر ثابت».

ولكن الواقع اقوى من الاحلام، فخلال العشرين عاما الاخيرة ـ منذ الانفصال التاريخي ـ اهتزت اسس الحالة القطرية اهتزازا عنيفا، وبدلا من تفجيرها كليا والاتجاه بحسم نحو الدولة القومية بدأ التفجير للاتجاه نحو الدويلات والقبائل والطوائف، الى جاهلية ما قبل الاسلام وانحطاط الامبراطورية العثمانية. وهو الامر نفسه الذي وقع في ساحة الفكر العربي المعاصر، بتفجير معادلة النهضة الوسطية، ولكن بدلا من الاتجاه نحو الثورة الثقافية الشاملة اي التركيب بدلا من التوفيق، بدأت ثقافتنا تحث الخطى الى الفكر الجاهلي، حتى وان رفعت رايات الاسلام عاليا.

يبدو أننا بحاجة دائما الى التكرار بأن المشروع الغربي منذ الحملات الصليبية الى اليوم لم يتغير قط، وهو كسر العمود الفقري للدولة العربية الواحدة، بعزل مصر عن العرب. وهو العزل الذي من شأنه تغييب حلم الوحدة القومية خلف اسوار عالية من التفتيت القبلي والعشائري والطائفي، أي اعادة هذه الامة الى ما كانت عليه قبل الاسلام في العصر الجاهلي. وليست الدولة الصهيونية في سياق هذا المشروع مجرد اغتصاب لجزء من الارض العربية، بل كانت ولا تزال أخطر حلقات المشروع القديم والمستمر في «عزل مصر» باقامة «حاجز صحي» بين مشرق الوطن ومغربه.

ولكننا حين نقول «المشروع الغربي ضد الوحدة القومية بعزل مصر» يجب الا يخدرنا العنصر الخارجي عن رؤية العناصر الداخلية التي شاركت بنصيب حاسم في صياغة التمزق الاقليمي المدمر لوحدة الامة ونواتها المركزية في مصر.

قبل ذلك علينا أن نحدد خطوطا عامة لمعالم الازدهار والانهيار في تاريخ الحضارة العربية الاسلامية على النحو التالي:

● ارتبط الاسلام في نشأته الاولى بالتوحيد القومي للعرب، فلعب دورا حاسما في اذابة الحواجز القبلية والعشائرية وانصهار البنى الاجتماعية القائمة في بوتقة شعبية أوسع من «العرق» هي الامة العربية ذات الاصول الحضارية المتباينة والجذور الاثنية المختلفة.

● وبحكم هذا التفكيك القبلي والتوحيد القومي، كانت «الشورى» أو الديموقراطية بلغتنا الحاضرة هي صمام الامان للوحدة الناشئة، فلم يكن ممكنا جمع أو تذويب الفوارق بين الاصول المختلفة والينابيع المتباعدة أو المتناقضة بغير «الشورى» والحوار الحر المفتوح.

● ولم يكن لهذا «التوحد» المثير في تاريخ المنطقة الا أن يتم على حساب «القمم» و «الاقطاب» في البناء الاجتماعي للقبائل والعشائر، ولمصلحة

الشرائح الدنيا والفئات المسحوقة من «العامة». لذلك كانت جماهير الفقراء هي المادة البشرية الاولى لدولة العرب الاولى في صدر الاسلام. تلك هي الخصائص الجوهرية الاصيلة التي صاحبها على صعيد الفكر القرآني والحضارة الاسلامية مجموعة من الخصائص الموازية:

- الحوار الشامل مع الحضارات الانسانية السابقة والمعاصرة، أي مع اليهودية والمسيحية والفلسفات اليونانية والهندية والفارسية، واستيعاب ما في هذه الحضارات والفلسفات من قيم تفاعلت مع الحضارة الجديدة فتأثرت بها وأثرت فيها.

- سيادة العقل بمعناه المنهجي والعلم بمعناه التجريبي على مختلف مجالات المعرفة والعلوم الطبيعية، فاحرزت الحضارة الاسلامية أمجادها المعروفة في العصر الوسيط بسبب هذه السيادة العقلية والعلمية.

- الحرية بجانبيها السياسي والاجتماعي هي. المناخ الذي لازم «الحوار» و «العقل العلمي» فأثمر الانتفاضات الرئيسية في الفكر والمجتمع الاسلامي معا، برفقة الخوارج والقرامطة والمعتزلة وثورة الزنج.

لم يبدأ التحلل التدريجي في هذه القيم والمبادىء الاساسية الا مع انهيار الوحدة القومية للعرب ونجاح أول ثورة مضادة للاسلام وتحمل رايته: أولا بتجميد «الثورة الدائمة» في نصوص تمنع فتح باب الاجتهاد، وتحول «امتيازات السلطة» الى فقه يؤول النصوص لمصلحتها والابقاء عليها مما أدخل على التاريخ الاسلامي ظواهر طارئة لا علاقة لها بالينبوع كالاوتوقراطية بدلا من الشورى في اسلوب الحكم، والنسيج الثيوقراطي أي الكهنوتي في النظام الاجتماعي. وهي الظواهر التي أخذت شكلها النهائي باستبعاد العرب من القيادة واستيلاء الامبراطورية التركية على مقاليد العرب والمسلمين... تماما كما فعلت الامبراطورية الرومانية في العصر المسيحي. وهكذا نشأت «بابوية اسلامية» الخلافة العثمانية هي التجسيد المطلق للثورة

المضادة للاسلام تحت رايته، فأصبح الخليفة «ظل الله على الارض» واضحت هناك «مؤسسة دينية» و «رجال دين» لم يكن لهم مكان في صدر الثورة الاسلامية.

وكانت النتائج الرئيسية هي عودة العرب الى الجاهلية الاولى على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي التفتت الاقليمي والقبائلي والعشائري تحت اسماء مستعارة كالاقضية والولايات. ولكن التركيب الديموغرافي تحول الى ما كان عليه من عرقية وعنصرية وطائفية تحت مظلة خادعة هي «الامية الاسلامية» وتسلط سيف الارهاب وخرجت جماهير الفقراء الى ما كانت عليه من بؤس، ودخل العرب المسلمون أجيالاً بعد أجيال من أبواب التخلف الى عصر الانحطاط الطويل.

وحين أقبلت الحملات الصليبية والاستعمار الغربي الحديث كانت ركائز التمزق القومي جاهزة الى أقصى الحدود. وحين أقبلت النهضة العربية الحديثة منذ قرنين كان أضخم انجازاتها هو نشأة البرجوازيات العربية الاقليمية التابعة للغرب، وكان أكبر ابداعاتها الفكرية هو التوفيق بين الدين والعلم أو بين الاسلام والغرب أو بين التراث والعصر أو ما شئت من أسماء. وقد سجلت «النهضة» الكثير من آيات الانتصار والانكسار، ولكن العالم بدوره كان من حولها يتغير، وان لم يتغير قط المشروع الغربي المستمر لتكريس تجزئة العرب. وكان التغير الوحيد هو اتخاذ الدولة الصهيونية أداة مثلى لهذا التكريس، كحاجز صحي ضد «الحلم القومي» العربي بمرادفاته الاستراتيجية: دولة كبرى واحدة لديها مخزون حضاري من التاريخ ومخزون استراتيجي من الطاقة والموقع المتعدد الاطراف. وكان المشروع الغربي واداته الصهيونية يعرفان أكثر كثيرا من بعض العرب ان مصر، الدولة الفقيرة المكتظة بالسكان، هي العمود الفقري لاية وحدة قومية بين العرب. وكانا يعرفان أن هزيمة البرجوازيات الاقليمية العربية في تطوير النهضة واحتضان الحلم القومي، تعقبها صحوة «الثورة الثقافية العربية» التي تسلم

بانتهاء معادلة التوفيق بين التراث والعصر وتبحث عن «تركيب جديد ينطلق من القومية العربية بجناحيها: الاشتراكية والديموقراطية. أي العودة الحقيقة الى الينبوع الحقيقي، الى اصحاب المصلحة في التوحد الشعبي من جماهير الامة العربية، اصحاب المصلحة في صنع القرار ورقابة تنفيذه. وهم انفسهم اصحاب المصلحة في تحرير الارض والانسان من غزاة الخارج وطغاة الداخل سواء كانوا أفرادا أو طبقات. وهم أيضا أصحاب المصلحة في الحوار والحضارة وسيادة العقل والعلم والتقدم الاجتماعي.

ولكن الحسم الاستراتيجي الذي جرى بانتصار الثورة المضادة في مصر، قد هزم حقا منطق «الدولة الكبرى» لدى الاقليميين المصريين لسببين: قيام الدولة اليهودية بهذا الدور الامبراطوري، وبسبب الموالاة العقيمة للغرب. كذلك، فقد هزم ـ ذلك الانتصار ـ التيار التوفيقي في أرض المعركة وعلى الطبيعة وأمام التاريخ. غير أن البديل لم يكن الثورة الثقافية العربية، بل العودة الى عصر الانحطاط، عصر الثورة المضادة الاولى للاسلام، عصر «الامية الاسلامية» الذي بارك التفتت الاقليمي والقبلي والعشائري والطائفي، عصر الاوتوقراطية والثيوقراطية حيث عبادة الفرد والكهنوت وكل ما لا علاقة له بالاسلام حين وحد العرب.

ولم تعد صدفة أن تنكمش خريطة الفكر العربي والسياسة العربية ـ الصهيونية ـ الغربية لتصبح مجرد خطين متوازيين: عزل مصر جنبا الى جنب مع الانتشار المذهل للفكر الاقليمي والطائفي تحت ظلال وارفة من «الدعوة الدينية» و «الوحدة الاسلامية» البراقة. وكأننا حققنا وحدة العرب المسلمين حتى ندعو الى وحدة العالم الاسلامي كله.

ولكنها الدعوة الاقليمية وقد تسترت بغلاف شفاف من الامية، وهي الدعوة المضادة للعقل وقد تسترت براية الدين. انها دعوة التناحر المذهبي والفتن الطائفية والدويلات العرقية بلا زيادة أو نقصان. انه فكر الهزيمة الساحقة يحمل لواءه الذين صدقوا زمنا أن الاشتراكية قد بنيت وأن

الديموقراطية في أعلى الذرى، فلما وقعت الكارثة وبان الضلال اتهموا الاشتراكية التي لم نعرفها قط، وجرموا الديمقراطية التي لم نتذوقها مطلقا.

وهم الان يسيرون مخدرين عن كونهم يناضلون لا عن الغرب واداته الصهيونية فحسب، بل عن أبشع الانظمة الاقليمية في زماننا.

أحب أن أعترف انني لا أذكر تماما متى ولاول مرة جرى استخدام كلمة « الاقليمية » كنقيض لمصطلح « القومية »، فاني اعتقد انه خطأ شائع لا يصوغ بدقة ذلك النقيض الذي أراه متمثلا في القبلية والعشائرية والطائفية أكثر كثيرا مما هو متمثل في « الاقليمية ».

ولا أريد أن أدخل في متاهات التاريخ والجغرافيا، فنظرة واحدة على لبنان، نفهم منها ما هي القومية، وما هو نقيضها. بل نظرة واحدة على بقية « الاقطار » العربية، بما فيها مصر، ندرك منها على الفور الحد الفاصل بين القومية و « غيرها ».

ونظرة طويلة شاملة على الجميع تفرض علينا اليقين بأن « القطرية » ذاتها ليست أكثر من « حالة تاريخية » تلاءمت فيها حركة التحديث والاستقلال أو ما أسميناه زمنا بحركة التحرر العربي (أي النهضة) والارتباط البنيوي بين أشباه البرجوازيات العربية والاستعمار العالمي. انها الحالة « الوسطية » بين التمزق القبلي الجاهلي والوحدة القومية. وليست « جامعة الدول العربية » الا التعبير التاريخي عن هذه « الحالة » التي تجمع بين الاستقلال القطري والتبعية للاجنبي. انها « الجامعة » التي جسدت في نشأتها رغبتين متناقضتين للعرب والانكليز معا. وقد ترك الجميع باب المستقبل مفتوحا لاحتمالين متناقضين كذلك، كأن تصبح الجامعة نقطة انطلاق نحو الوحدة القومية الشاملة، أو حاجزا رسميا يحول دون هذه الوحدة. والحقيقة هي أن بقاء جامعة الدول العربية مرهون ببقاء هذه « الدول »، ففي اللحظة التي تولد فيها الدولة الواحدة لن تكون هناك « جامعة ». لذلك كانت الى الان هي التعبير الرسمي الاوفى عن « الحالة القطرية » التي نعيشها. وهي حالة وسطية

كما قلت مهددة بالانفراط في الحالين، أي في حالة التوحيد القومي وفي حالة التشرذم الجاهلي. لذلك فهي تواجه الآن - مع العرب - مأزقا تاريخيا يضعها أمام مفترق طرق حاسم لا في مواجهة العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان أو وادي البقاع أو سوريا أو العراق، بل في مواجهة « الانقراض » النهائي والشامل.

وهو المأزق الذي تواجهه مصر منذ أكثر من عشر سنوات، حينما انهزم « النموذج الوسطي » أمام الثورة المضادة الشاملة، فأضحت معه أمام مفترق الطرق التاريخي: أما ان تتجاوز معادلة « النهضة » الى الثورة الثقافية (بانهاء الحالة القطرية وتحقيق الاشتراكية وانجاز الديموقراطية)، واما الانسحاق الكامل تحت سنابك الخيل الاسرائيلية الاميركية. فالصلح المنفرد مع اسرائيل ليست نهاية التاريخ، ولكنه بداية اخطر الصراعات في التاريخ المصري بأكمله، وهو الصراع الذي يواجه المصريين بسؤال واحد: الوجود أم العدم؟ لقد حاول النظام المصري أن يجيب « بدولة كبرى » منفصلة عن العرب وشرطيا عليهم، فسقط هذا المنطق أمام عاملين حاسمين: الاول هو التسليم بأهلية السيد الاسرائيلي الذي يقبل الاستسلام بشروط الهيمنة الصهيونية على المنطقة، فلا يصبح النظام المصري حليفا ولا شريكا بل « أول العبيد القادمين ». وسقط منطق « الدولة الكبرى » مرة اخرى أمام « النفط العربي »، وهو النفط الذي لم يسقط أمامه الشرطي الاسرائيلي، لان النظام المصري الذي ينفصل عن العرب منشدا التحالف مع اميركا، انما يطلب معجزة مقلوبة، فهو لا يملك وبالتالي لا يستحق القيادة النفطية للزمن العربي الاميركي الاسرائيلي.

هكذا - أمام النفط واسرائيل - سقط جواب النظام المصري على سؤال المصير: الوجود أو العدم، باقامة « دولة كبرى » غير عربية. وأصبح جوابه الساقط سؤالا مطروحا على قوى الثورة الثقافية القادرة وحدها على تجاوز معادلة النهضة والحال القطرية والنموذج الوسطي جميعا. ومصر في السؤال

والجواب، هي الطليعة المهزومة أو المقاتلة. هي رائدة الحل التوفيقي منذ محمد علي ورفاعة الطهطاوي، وهي أيضا رائدة الحالة القطرية منذ سعد زغلول وطه حسين، وهي أخيرا رائدة النموذج الوسطي بقيادة جمال عبد الناصر. فهل أنا بحاجة للقول انها كذلك كانت رائدة الامتحان التاريخي في هزيمة ١٩٦٧ والانتصار الرسمي للثورة المضادة في ١٩٧١ ؟

لم يكن ذلك كله صدفة. ولكننا لا يجب - بسبب ذلك كله - أن نتوهم مصر حالة فريدة أو استثنائية، بل العكس تماما، هي حالة نموذجية قائدة وقاعدة، لا خروج عربيا عليها، انها حالة تكشف لنا مبكرا وبوضوح مطلق، بقية ملامح الوجه العربي. والا، فهل هي مجموعة من المصادفات المتتالية: حرب لبنان، حرب اليمنين، حرب العرب والعرب في كل مكان، بحيث لم يصل التمزق العربي في أي وقت الى ما وصل اليه في السنوات العشر الاخيرة؟

انها حروب ملوك البترول وامراء الطوائف ومشايخ القبائل وسلاطين العشائر، تصرخ ابواقها على صوت أن « الحالة القطرية » قد انتهت من التاريخ الاجتماعي للشعب، وان « معادلة النهضة » قد انتهت من التاريخ الاجتماعي للثقافة، وان « النموذج الوسطي » قد انتهى من التاريخ الاجتماعي للسلطة. وان الطائرات الاميركية الاسرائيلية التي دمرت المفاعل النووي العراقي لا تعني مطلقا ان هناك « ذراعا طويلة لاسرائيل » فقد كانت هذه الذراع موجودة طول الوقت، ولكنها تعني أن « الامبراطورية الصهيونية » هي البديل المرشح للوجود العربي باكمله، أقصد « العدم العربي ».

فاذا كانت التجزئة القطرية مجرد حالة تاريخية طال بها الزمن، فان التشرذم القبلي الطائفي العشائري هو العدم حتى وان تضاعفت الملايين العربية من المحيط الى الخليج، بل ربما تصبح الكثافة العددية مرادفا للكثافة العدمية ان جاز التعبير.. فكما أن « الوجود » يتخذ أشكالا عديدة، كذلك الانقراض والتلاشي والعدم يتخذ أشكالا تناسب عصر « الهنود الحمر »

الجدد في الشرق الاوسط. ولا ننسى أن الديناصور كان أكبر حيوانات الطبيعية، ورغم ذلك انقرض. ومع هذا فلست أقصد الانقراض العضوي للعرب، لان عدونا لن يسمح بهذا النوع من الانقراض، فامبراطوريته تحتاج الى ملايين العبيد.

وقد تحولت اجزاء بالفعل من هذه الملايين الى عبيد، رغم انها تسكن القصور وترتدي الذهب وتضاجع ملكات الجمال، واي استعباد أكثر من أن تتحول أموالك ونفطك الى مدافع وقنابل وطائرات تبيد شعبك وتنتهك سماءك وتحتل أرضك. وتغزو أسواقك أي كل بيت من بلدك؟ ان الامبراطورية الصهيونية لا تحتاج حتى الى «معاهدات صلح» مع الذين استسلموا منذ زمن بعيد، منذ كرسوا التجزئة وأمدوها بسبل البقاء لدرجة التفتت، ومنذ حاربوا الاشتراكية والحرية بالدين والعرق والطائفية والمذهب وبقية العناوين المستوردة من عصور الانحطاط في الشرق والغرب. ان الدولة الدينية أو المذهبية أو الطائفية أو العرقية لا علاقة لها بالاسلام الذي خلا أصلا من المؤسسة الدينية ورجال الدين، ولكنها منطق العصور الوسطى ومحاكم التفتيش والخلافة العثمانية ونشأة باكستان واسرائيل لا علاقة لنا نحن العرب بهذا «التراث» المستورد. ولكننا بمهارة لم يحسدنا عليها الغرب قلبنا الآية رأسا على عقب، فقلنا أن الصراع الاجتماعي مستورد وهو ماثل في عيون فلاحينا وعمالنا وجنودنا، وقلنا أن الديمقراطية مستوردة، وقهرها مستغل في أعظم متاحفنا الحية: السجون والمعتقلات واقبية التعذيب. نبيح لانفسنا «استهلاك» الطائرات والثلاجات والسيارات وأحدث مودات الثياب الداخلية للنساء والعطور القادمة من باريس ولندن ونيويورك، ونستبيح لانفسنا أن نعمل «وكلاء استيراد» للاجنبي، ولكننا نحرم الافكار والقيم والمبادىء، ونسميها «التغريب». نستهلك الحضارة ولا ننتجها، فنتحول بالتدريج الى قطعان من النعاج لها سمة البشر لا عقولهم ولا قلوبهم.

نتكلم كثيرا عن الغزو الفكري وننسى أننا «غزاة مدينتنا» كما قال الشاعر... حتى «الاقليمية» التي لا أدري متى استخدمناها للمرة الاولى تصبح حلما مستحيل التحقيق، بوحدة المغرب العربي أو وادي النيل أو الهلال الخصيب أو حتى اليمنين أضحت من الكوابيس المفزعة لشيوخ العشائر وسلاطين القبائل وأمراء البترول وملوك الطوائف الذين تنتشر «ثقافتهم» الان بألمع الاقلام العربية في السنوات الاخيرة من القرن العشرين فتنعي «نهضة» كانت وسقطت وتحارب «ثورة ثقافية» لا زالت جنينا يمنعونه ـ بأسلحة العدو الفكرية ـ من الولادة الشرعية.

في الوقت الذي كان فيه بني صدر «يختفي» عن العيون ويقال انها مأساة رئيس «تحدث للمرة الاولى» كانت الفتنة الطائفية في مصر لا تزال مشتعلة فيقال عنها بكافة وسائل الاعلام المصرية أنها أيضا «تحدث للمرة الاولى. وهذا صحيح، ولكن هذه «المرة الاولى» تكررت بتنويعات مختلفة عشر سنوات منذ تولى «الرئيس المؤمن» مقاليد الحكم في «دولة العلم والايمان». وهو الحكم الذي أدخل في صلب الدستور ـ للمرة الاولى ـ ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهو الحكم الذي وقف رئيسه ـ للمرة الاولى ـ يهدد القيادة الدينية للاقباط قائلا «أنا رئيس مسلم لدولة اسلامية»ـ وكأنه خبر جديد يحتاج الى تأكيد ـ وأن الاقباط هم «سكان في مصر» وهذا هو الخبر الجديد.

ولا أحد يتساءل: لماذا لم تحدث هذه «الفتنة» أيام الليبرالية الوفدية بقيادة الوفد وسعد زغلول، ولا أيام التحولات الثورية بقيادة جمال عبد الناصر؟ ورغم ان الامام محمد عبده هو الذي صاغ برنامج الحزب الوطني للثورة العرابية، فقد خلت مسودة دستور هذه الثورة من النص على دين ما للدولة، وبالرغم من الشعبية التاريخية لجمال عبد الناصر بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ فقد خلا دستور دولة الوحدة من أي نص على دين الدولة أو الرئيس؟

وهكذا يصبح السؤال من جديد: ما هي العلاقة بين « الدستور العلماني » وغياب الفتنة الطائفية، وما هي العلاقة بين الدولة الدينية واشتعال هذه الفتنة؟ .

والسؤال ليس مطروحا بالقطع على انصار الدولة الدينية منذ نهاية العشرينات الى اليوم، كالاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي وجند الله والتكفير والهجرة وغيرهم، وانما هو سؤال مطروح على الدعاة الجدد لقيام هذه الدولة من الماركسيين السابقين أو القوميين التائبين الذين بهرتهم أضواء الثورة الايرانية فلم يروا سوى رايات الاسلام الخفاقة وكأنها « اكتشاف جديد » ولم يروا المؤسسة الدينية، وهي الاخرى ليست اكتشافا جديدا . كانت الرايات الاسلامية اكتشافا قديما عند الكواكبي ومحمد عبده في نهايات القرن الماضي. وكانت المؤسسة الدينية اكتشافا قديما عند الشيخ علي عبد الرزاق في كتابه العظيم « الاسلام واصول الحكم » بعد خمسة قرون من قيام هذه المؤسسة في استنبول .

ولكن الماركسيين السابقين والقوميين التائبين رأوا فجأة أن اسلام الكواكبي ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق « اسلام غربي » ملحد ومستورد، وحكموا على الثلاثة بالاعدام، أقسى من حكم الازهر بخلع عبد الرزاق وخالد محمد خالد من هيئة كبار العلماء. وبالعكس رأى الماركسيون السابقون والقوميون التائبون في الامبراطورية العثمانية ازهى العصور، وفي اسلام بهشتي ورجائي ورفسنجاني ينبوع الايمان الصحيح. وهكذا لم يعد الاسلام ـ لدى هؤلاء وأولئك ـ عقيدة وحضارة، بل جنسية ودولة. وهكذا أيضا أصبحت « العلمنة » خطيئة مستوردة من الغرب، رغم ان فكر « الدولة الدينية هو المستورد فعلا من أحط عصور الغرب والشرق .

ليست هذه « ازمة الفكر العربي »، وانما هي احدى أزماته الخانقة، فالاستقامة المنطقية لهذا الفكر الطائفي في جوهره ـ والذي لا علاقة له بالاسلام على الاطلاق ـ أن يبارك الفتنة الطائفية في مصر ولبنان والفتنة

العرقية في الجزائر والتبريرات الدينية لنشأة اسرائيل وانفصال باكستان وبنغلادش والصراع الدموي في ايرلنده. أي أنه يتعين على هذا الفكر، اذا لم يكن قادرا على شجاعة التراجع والمراجعة، أن يكون قادرا على شجاعة البوح وازاحة ستار «الاممية الاسلامية» ليكشف أوراقه السياسية علنا، بانه التنظير الاخير لقيام دويلات طائفية وعرقية وانظمة قبلية وعشائرية في رحاب «الامبراطورية الاسلامية» التي يجب أن تبحث عن مركز جديد بعيدا عن طهران.

فاذا كان هذا الفكر بريئا من «الاسلام الاميركي في مواجهة الخطر السوفياتي» عليه الخروج من دائرة رد الفعل على عصر الهزيمة العربية التي بدأت بانفصال دولة الوحدة عام ١٩٦١ ولم تنته بانحناء رئيس أكبر دولة عربية أمام العلم الصهيوني في ١٩٧٧ . وفي نقطة ما خارج هذه الدائرة، يمكن أن يلتقي جميع المفكرين العرب حول «ازمة الفكر العربي» لا حول احدى ازماته الخانقة فحسب.

ان هذه الازمة الاخيرة، قد تجلت في انتشار ما يسمى تجاوزا بالفكر الاقليمي أو الشوفيني، وهو في حقيقته الفكر القبلي والطائفي والعشائري الاوتوقراطي الثيوقراطي، وهو الفكر الذي وضع نصب عينيه هدفا رئيسيا هو تكريس عزل مصر عن العرب، أي تقديم أخلص المساهمات الفكرية للمشروع الغربي الصهيوني الساداتي، بعدم الفصل بين مصر والنظام ولا بين السلطة المصرية والشعب. وراح يفتري على هذا الشعب العظيم بما يستكمل مخطط الاعلام الجهنمي داخل مصر. تلك كانت المقدمة فقط. أما السياق فكان حافلا ولا يزال بالكلام عن «امم عربية» و «اجناس» و طوائف» لها أمراؤها وملوكها وسلاطينها. الدولة ـ البئر، تحولت فجأة الى حضارة عريقة ذات «شخصية» متميزة واحيانا «أمة». وهي ليست أكثر من قبيلة أو عشيرة خطط الاستعمار حدودها ليضمن البئر، وليضمن هامشا واسعا للمناورة بين الدول ـ الآبار.

هذه الازمة هي احدى الازمات الخانقة للفكر العربي، ولكنها شيء مختلف عن «ازمة الفكر العربي» التي يمكن أن يلتف حولها المفكرون العرب جميعا اذا خرج البعض من دائرة رد الفعل على عصر الهزيمة العربية.

حينذاك يمكن أن نعترف جميعا بأن مرحلة من الفكر القومي العربي قد انتهت، هي تلك المرحلة التي حاولت أن تتجاوز اعتاب الرومانسية الى أبواب النضج السياسي والرشد الاجتماعي. وتلك هي امجاد «النموذج الناصري» الذي سادت معادلته النهضوية على الحياة العربية منذ الخمسينات. كانت الدعوة القومية سابقة على الناصرية بزمن طويل، ولكن جمال عبد الناصر وحده هو الذي عثر في القومية العربية على «المدخل الحضاري الجديد» الذي يحقق التحرر السياسي والاجتماعي في الاطار التقليدي للنهضة الاولى «التراث والعصر». أي في اطار التوفيق بين الاسلام والحضارة الحديثة. ولا شك أن المدخل كان ولا يزال صحيحا، ولكنه يحتاج ـ مع المتغيرات التي برهنت عليها الهزيمة ـ الى «التركيب» لا الى التوفيق. الى الثورة الثقافية الشاملة لا الى مقولات «الاصلاح» الوسطى.

وهي الثورة التي سوف تنطلق من مصر، لان مركز الثورة المضادة هو نفسه الذي ستنفجر قاعدته بأعظم الثورات المقبلة.

ابريل ـ مايو ـ يونيو ١٩٨١

فهرس المحتويات

- مقدمة الطبعة الاولى ٧
- مقدمة الطبعة الثانية ١٠
- القسم الأول ١٥ - ٥٠
القصة الكاملة لوثائق ٢٣ يوليو
- القسم الثاني ٥١ - ٨٤
يوميات الحرب والسلام
- ● المعجزة والمعجزة المضادة ٥٣
- ● برقية من جبهة القتال ٥٧
- ● القرار بين الماضي والمستقبل ٥٨
- ● حارة اليهود في الشرق الأوسط ٦٤
- ● الخاتمة نقطة البداية ٦٩
- ● عروبة مصر وامتحان التاريخ ٧٤
- ● اسرائيل وعزل مصر ٧٩
- القسم الثالث ٨٥ - ١٠٤
مصر بين الاستقلال المهزوم والانتماء المنتصر
- القسم الرابع ١٠٥ - ١٧٠
لا عرب بغير مصر ولا مصر بغير العرب

● الوطنية المصرية والقومية العربية ١٠٧
● تحذير أخير لكل من يهمه الأمر ١٢٣
مصر باقية بقاء الزمان

مؤلفات غالي شكري

١ ـ سلامه موسى وازمة الضمير العربي
٢ ـ أزمة الجنس في القصة العربية
٣ ـ المنتمي (دراسة في أدب نجيب محفوظ)
٤ ـ ثورة المعتزل (دراسة في أدب توفيق الحكيم)
٥ ـ ماذا اضافوا الى ضمير العصر؟
٦ ـ أمريكا والحرب الفكرية
٧ ـ شعرنا الحديث الى أين؟
٨ ـ أدب المقاومة
٩ ـ مذكرات ثقافة تحتضر
١٠ ـ ذكريات الجيل الضائع
١١ ـ «العنقاء الجديدة»: صراع الاجيال في الأدب المعاصر
١٢ ـ معنى المأساة في الروايه العربية: الرواية العربية في رحلة العذاب
١٣ ـ ثقافتنا بين نعم ولا
١٤ ـ التراث والثورة
١٥ ـ عروبة مصر وامتحان التاريخ
١٦ ـ ماذا يبقى من طه حسين؟
١٧ ـ من الأرشيف السرّي للثقافة المصرية
١٨ ـ عرس الدم في لبنان
١٩ ـ غادة السمان بلا اجنحة

٢٠ ـ النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث
٢١ ـ الثورة المضادة في مصر
٢٢ ـ الماركسية والادب
٢٣ ـ اعترافات الزمن الخائب
٢٤ ـ محاورات اليوم السابع
٢٥ ـ يوم طويل في حياة قصيرة
٢٦ ـ انهم يرقصون ليلة رأس السنة

GHALI SHOUKRI

ʿURŪBAT MISR

Wa

IMTIḤĀN AL TĀRĪKH

Dar al-Afaq al-Jadida
BEIRUT-LEBANON



ليس هذا الكتاب بحثا أكاديميا في عروبة مصر.

وانما تهدف هذه المجموعة من المقالات أن تتابع امتحان التاريخ لعروبة مصر. وهو امتحان عسير. عرفه وادي النيل منذ تعرّب. منذ تخلخلت أوصال الدولة الاسلامية الواحدة وبدأ عصر الانحطاط الطويل في ظل السلطنة العثمانية. ومنذ سقوط دولة محمد علي الى سقوط فاروق. كان الامتحان التاريخي لمصر هو عروبتها. لا من قبيل البحث عن الهوية. بل من حيث صياغة الحاضر والمستقبل.

والظاهرة التي تشكل قانونا علميا لتطور المجتمع المصري. هي أن تعريب مصر يعني استقلالها الوطني وتقدمها الاجتماعي والثقافي والحضاري. وان مصر الاقليمية هي دائما مصر المهزومة المتخلفة التابعة للأجنبي. لا حل وسطا. بين عروبة مصر وانتصارها. وبين اقليميتها المهزومة. فاما أن تكون مصر عربية أو لا تكون على الاطلاق.

دار الآفاق الجديدة